

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:/ 2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

واقع الثقافة البورصية في الجزائر ولاية تبسة نموذجا

تحت إشراف الأستاذ

د. براهيم خالد

من إعداد الطالبتين:

- خدوجة بلخيري

- سماح جعلالي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر - أ	رئيسا
براهيم خالد	أستاذ محاضر - أ	مشرفا ومقررا
عثمانية عثمان	أستاذ محاضر - أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إفا نجنا ولا نصاب بالياس إفا فشلنا

بل فكرنا وإنما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم ما علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

الله إفا جروتنا من المال فأترك لنا الأمل وإفا جروتنا من النجاح أترك لنا

قوة العتاو حتى نتغلب على الفشل.

وإفا جروتنا من نعمت الصمت أترك لنا نعمت الإيمان.

الله إفا أعطيتنا القوة فلا تأخر عقلنا، إفا أعطيتنا نجاحا لا تأخر تواضعنا،

وإفا أعطيتنا تواضعنا لا تأخر اعتزازنا بأنفسنا.

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك

في عبادك الصالحين .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أولا وقبل كل شيء نشكر العالي المنان الذي أنزل علينا العلم و القرآن و أنقذنا من الجهل و البهتان و

أمدنا بالعقول و الأذهان وهدانا لصنع الأقلام فامتألت بفضلها الدفاتر حبا و ايمان.

اعترافا بالفضل و الجميل أتوجه بخالص الشكر و عميق التقدير و الامتنان الى استاذي المشرف

الدكتور براهيمي خالد الذي أشرف على هذا العمل و قام بالتصويب في جميع مراحل انجازه . و زودني

بجميع النصائح و الارشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث فجزاه الله عني كل خير.

كما انزع قبعتي شكرا و عرفانا للجنة المناقشة التي تحملت عبء هذا العمل وما سيقدمونه من توجيهات

و تصويبات.

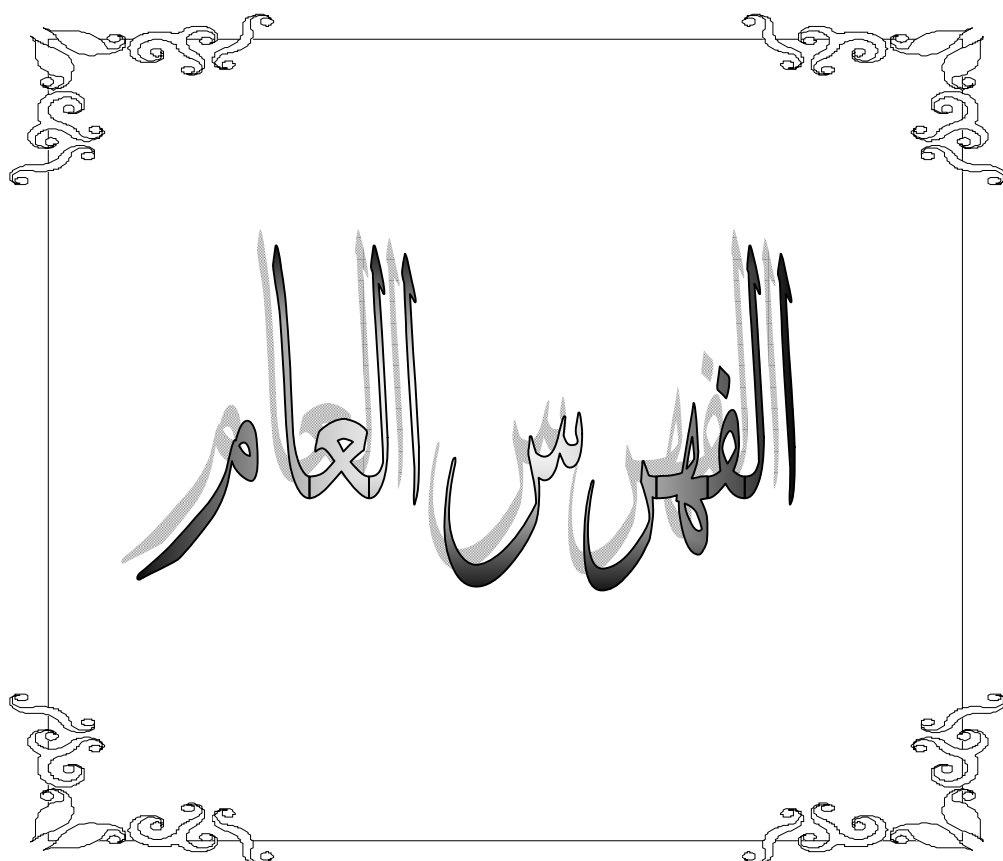
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساندني على انجاز هذا البحث من قريب او من بعيد.

فيما أخص بالذكر الأستاذ أحمد حمزة

أخيرا نتوجه بالشكر الى كل من لم يقف الى جانبنا ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرته بحثنا وزرع

الشوك في هذا الطريق فلولا وجودهم لما أحسنا بمتعة البحث ولا حلاوة المنافسة الايجابية ولولاهم

لما وصلنا الى ما وصلنا اليه فلهم منا كل الشكر



الفهرس العام

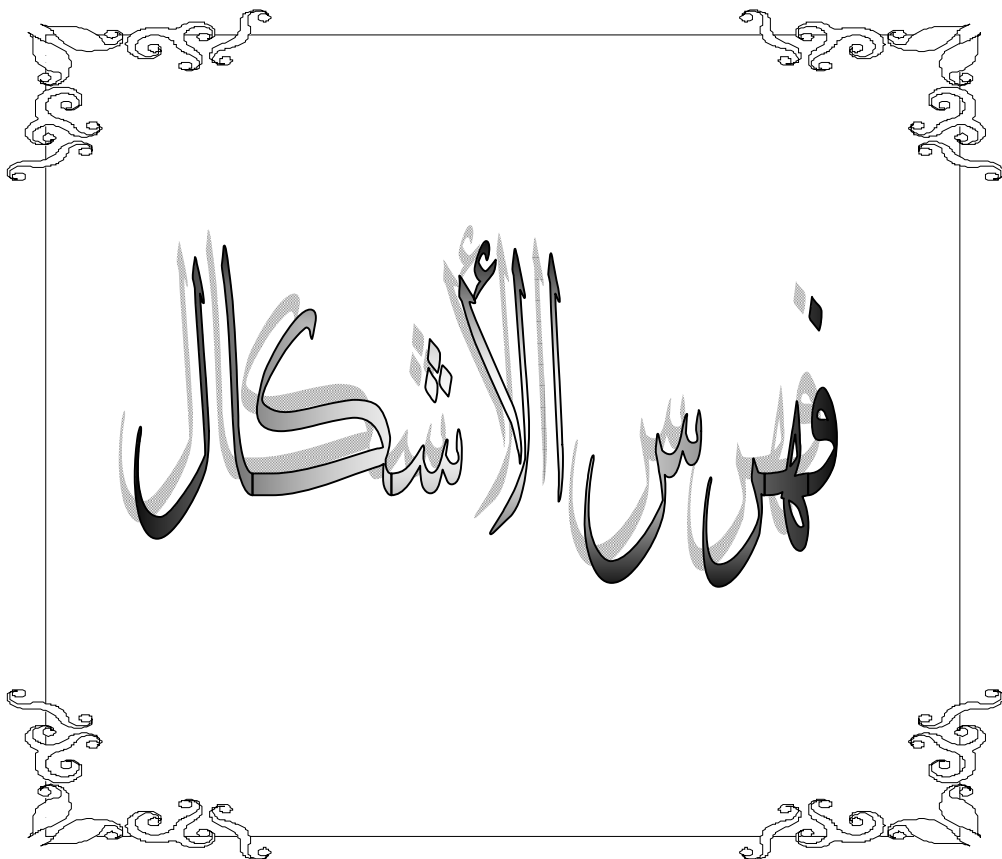
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
I- II	الفهرس
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
أ- هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري حول الثقافة البورصية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول البورصة
04	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البورصة
10	المطلب الثاني: أنواع البورصة
13	المطلب الثالث: الأوراق المالية محل التداول والأطراف المتعاملة في البورصة
21	المطلب الرابع: الوظائف الاقتصادية للبورصة
24	المبحث الثاني: مدخل لثقافة الاستثمار المالي
25	المطلب الأول: عموميات حول الثقافة
29	المطلب الثاني: الثقافة الاقتصادية والثقافة المالية
32	المطلب الثالث: الثقافة البورصية
34	المبحث الثالث: واقع البورصة في الجزائر
35	المطلب الأول: عموميات حول البورصة الجزائرية
39	المطلب الثاني: الشركات المدرجة في البورصة
44	المطلب الثالث: معوقات بورصة الجزائر والحلول المقترحة لتنشيطها
52	المطلب الرابع: الدراسات السابقة
56	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للثقافة البورصية في الجزائر	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

59	المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة
62	المطلب الثاني: الأساليب الاحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات
65	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
65	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية
70	المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة
75	المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة
81	خلاصة الفصل
83	الخاتمة العامة
87	قائمة المراجع
92	الملاحق

فہرست الجداول

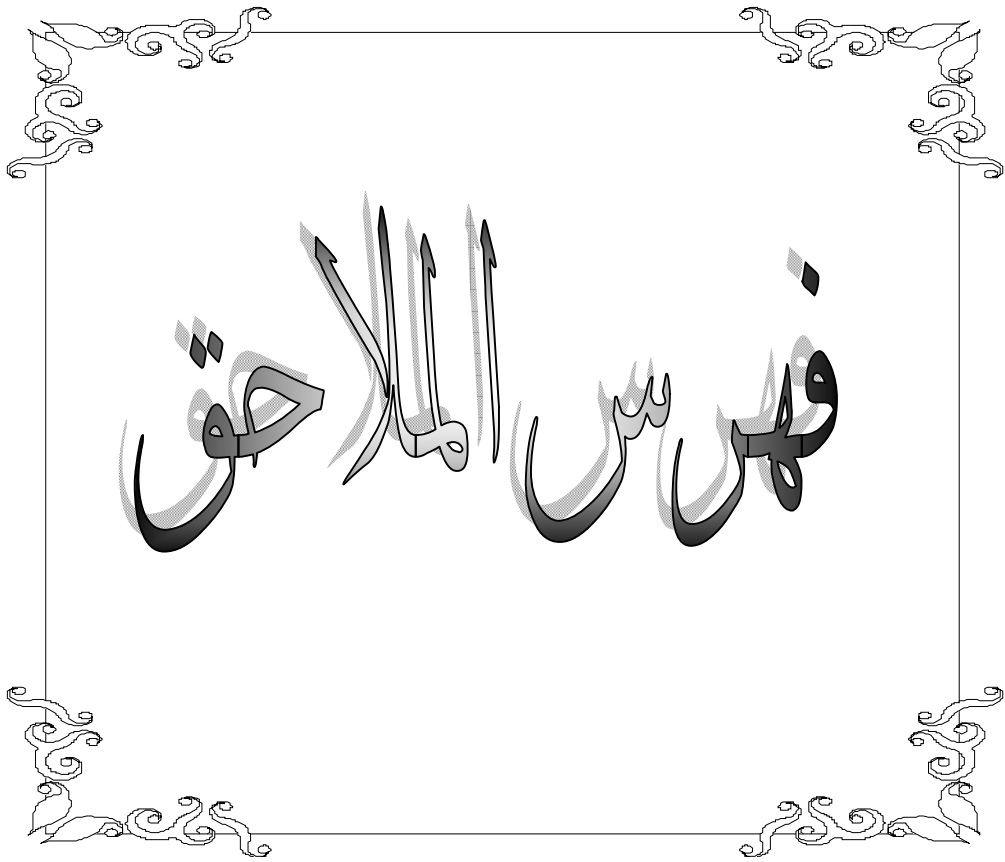
قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بطاقة فنية لمجمع صايدال	40
02	بطاقة فنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي	41
03	بطاقة فنية لمؤسسة أليناس للتأمينات	42
04	خصائص سند استحقاق دخلي	43
05	بطاقة فنية لمجمع رياض سطيف	45
06	دخول (NCA) روبية البورصة	46
07	تداول الاستبيان	59
08	توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة	61
09	معايير تحديد اتجاه المحور الأول	62
10	قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	63
11	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	65
12	توزيع العينة حسب متغير العمر	66
13	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	67
14	توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	68
15	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	69
16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد تفويض السلطة	70
17	اختبار نتائج البعد الأول (البعد الاقتصادي)	72
18	اختبار نتائج البعد الثاني (البعد الاجتماعي)	73
19	اختبار نتائج البعد الثالث (البعد الديني)	74
20	تحليل آراء المبحوثين تجاه المحور الثاني (محددات الثقافة البورصية)	75
21	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	76
22	نتائج إختبار الفرضيات الفرعية	77
23	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى	79



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	موقع البورصة من سوق المال	01
60	نموذج الدراسة	02
65	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	03
66	التوزيع البياني للعينة حسب متغير العمر	04
67	التوزيع البياني للعينة حسب المؤهل العلمي	05
68	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	06
69	التوزيع البياني للعينة حسب متغير الوظيفة	07



قائمة الملاحق

الصفحة	البیان	الملاحق
92	استمارة الاستبيان	01
96	مخرجات برنامج spss	02



المقدمة العامة

يبقى العالم يشهد اختلاف في المعاملات التجارية عبر العصور ضمن ما توفر من أجهزة ووسائل مادية وبشرية حيث شهد تطورا كبيرا في مجال التمويل والاستثمارات فيؤدي نمو التجارة العالمية وترابط اقتصاد الدول مع بعضها البعض الى زيادة قوية في انتقال رؤوس الأموال في ما بينها مما يؤدي الى زيادة حجم وانتشار تجارة العملات والأوراق المالية، والهدف من ذلك تصميم خطط مالية مستقبلية.

كذلك الجزائر كغيرها من الدول منذ سنوات والى وقتنا الحالي تصارع من أجل دفع عجلة التقدم في جميع الميادين، فلقد عرف مطلع الثمانينات نقطة انعطاف في مسار اقتصادها الوطني. وهذا نتيجة لفشل التسيير الإداري المركزي وسياسة الحكومات المتعاقبة في ايجاد موارد بديلة خارج قطاع المحروقات.

وأمام العديد من التحديات بدأت السلطات في ارساء بدائل جديدة للتمويل ودعم الاستثمارات من خلال انشاء سوق مالية لمد المشروعات برؤوس الاموال المدخرة، وتكرس هذا بصدور المرسوم التشريعي 10/93 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، وبالتالي الانتقال التدريجي من اقتصاد موجه نحو اقتصاد ليبرالي، يكون فيه الدور الاساسي لنشاط الهيئات المالية والاقتصادية.

لكن لا يمكن غض النظر عن المؤسسات الجزائرية التي تعاني من وضعية مالية حرجة التي تثبت مرة تلو الأخرى عدم قدرتها على التحولات المتناوبة للسياسة المتبعة في الدولة، وذلك راجع لعدم وجود ثقافة وادراك حول البورصة والمعاملات المالية، وكذا عدم توفر خبرة مكتسبة في ادارة الشؤون والتعاملات المالية، وكيفية تسيير قوانين سوق المال بطريقة بورصية ناجحة على غرار الدول النامية، وهذا بدوره يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

ومن خلال اكتساب الافراد والمجتمعات ثقافة بورصية وفهم جميع الامور المتعلقة بالقضايا البورصية ونظامها، فان ذلك يعزز من تطوير البورصة وتنشيط سوق المال ومن ثم نمو الاقتصاد الوطني وزيادة التنمية الاقتصادية.

1- الاشكالية

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل أو الاشكال الجوهرى الموالي:

مامدى الوعي الثقافي للمجتمع الجزائري عن البورصة أو بالأحرى الاستثمار المالي بصفة عامة؟

2- الأسئلة الفرعية

لتوضيح هذه الاشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية الموالية:

- هل للثقافة علاقة بالاستثمار والبورصة؟

- هل نجحت البورصة الجزائرية في ضم كل الشركات الجزائرية؟

- هل البورصة الجزائرية تواجه معوقات حتى وقتنا الحالي؟

3- فرضيات الدراسة

للإحاطة بحوثيات البحث تمت صياغة فرضية رئيسية مفادها:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الثقافة

البورصية على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

الفرضيات الفرعية: على ضوء ما تم طرحه من أسئلة تم وضع الفرضيات التالية لتسهيل الاجابة

وتوضيحها

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها .

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاجتماعي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها .

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الديني على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها .

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز وإظهار أهمية الثقافة ودورها في تحسين البورصة كآلية للنهوض بالاقتصاد وخاصة الجانب المالي، وذلك بتوعية الجمهور وتحفيزهم على الاستثمار، أي أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يرتبط ارتباطا كليا بكافة النشاطات والفعاليات الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها بداية من الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق التوسع والنمو الاقتصادي لإحداث التطور والتقدم المستمر للاقتصاد في مختلف الدول.

ففي وقتنا الحالي توجد في الجزائر بورصة القيم المتداولة يتم فيها تداول الأوراق المالية لمجموعة صغيرة من الشركات، وقد ساهمت هذه البورصة في فتح رأس مال بعض الشركات ورفع رأس مال البعض الآخر وذلك من خلال اصدار الأسهم التي تعتبر محور النشاط الرئيسي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر، فنشاط هذه الأخيرة وفعاليتها في جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين يتوقف على وجود ثقافة عندهم حول كل جوانب البورصة.

5- أهداف الدراسة

بناء على ما تقدم من معلومات يمكننا ذكر أهم أهداف هذا البحث وذلك عبر النقاط التالية:

- إزالة اللبس والغموض عن بعض المصطلحات المتعلقة بالبورصة والسوق المالي وكذا الثقافة؛
- إبراز أهم النقاط التي تجمع علاقة الثقافة بالبورصة؛
- توضيح المقصود بثقافة الاستثمار المالي؛
- الاطلاع على الثقافة الاقتصادية، المالية والاقتصادية؛
- محاولة الاطلاع على بورصة الجزائر من عدة نواحي مثل الهيئات المنظمة لها والمتدخلون فيها.

6- أسباب اختيار الموضوع

اختيار موضوع هذا البحث المعنون *الثقافة البورصية في الجزائر ولاية تبسة نموذجا* لم يكن وليد الصدفة، بل كان لأسباب عدة أهمها مايلي:

- الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا الموضوع؛
- محاولة اثراء المكتبة الجامعية بموضوع لم يتم التطرق له من قبل في الكلية؛
- الاهمال الكبير من طرف أغلبية الشعب لموضوع الاستثمار في البورصة وجهلهم بها؛
- الفجوة الموجودة في اهتمامات الشعب بجانب البورصة؛
- محاولة البحث في موضوع يجمع في آن واحد بين الثقافة والبورصة.

7- حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تم انجاز الفصل الاول من هذا البحث خلال شهر فيفري، أما الفصل الثاني خلال شهر ماي من سنة 2020؛

- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بين عامة الشعب في بلديات مختلفة من ولاية تبسة؛

- **الحدود العلمية:** اقتصرت الدراسة النظرية على أبرز المفاهيم حول البورصة وكذلك الثقافة ولكن لم نستطع الامام بكل ما يتعلق بالمصطلحين، كما يتم في الفصل الثاني أخذ آراء عينة من الأشخاص حول البورصة لاختبار ثقافتهم المالية.

8- منهج الدراسة

بغية الاجابة على اشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح متغيري الدراسة المتمثلين في الثقافة والبورصة، كما تم اعتماد نفس المنهج في الدراسة الميدانية لتوظيف المتغيرين عند المجتمع الجزائري وتحليل البيانات التي تم جمعها.

9- معوقات الدراسة

لم تمر خطوات انجاز هذا البحث كما كان متوقعا، خاصة أن الموضوع المدروس موضوع جديد ومن أهم المشاكل والعوائق التي سدت طريق البحث نجد:

- صعوبة الحصول على المعلومات والدراسات السابقة حول الموضوع؛
- صعوبة التنقل وعدم توفر المكتبات والمراكز الضرورية بسبب الظروف الصحية في البلد؛
- صعوبة حصر الموضوع في عدد معين من الصفحات.

10/ مصادر البيانات والمعلومات

بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المصادر التالية:

- الكتب؛
- الرسائل والدراسات السابقة؛
- بعض المقالات والمجلات المنشورة؛
- المواقع الالكترونية؛
- الجريدة الرسمية.

11- هيكل الدراسة

للتطرق للموضوع بطريقة علمية وصحيحة تم تقسيم الموضوع حسب الخطة الموالية:

- مقدمة عامة: تم من خلالها تقديم الموضوع المدروس والتمهيد له ومن ثم تحديد أهدافه، أهميته وكذا مصادر المعلومات التي تم استخدامها؛
- الفصل الأول: تم تقسيمه الى ثلاث مباحث. المبحث الأول تناول عموميات حول البورصة، المبحث الثاني وضح الثقافة بشكل عام في المطلب الأول لينتقل الى ثقافة الاستثمار المالي في باقي المطلب، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول البورصة الجزائرية بشكل وجيز مرفق بالدراسات السابقة؛
- الفصل الثاني: والذي تناول دراسة ميدانية بين عينة عشوائية من الشعب بولاية تبسة أين تم تقسيمه لمبحثين المبحث الأول تحت عنوان الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية حيث حدد مجتمع العينة والأساليب الاحصائية المتبعة، أما المبحث الثاني يتم فيه عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة؛
- الخاتمة: حوصلة أو نتيجة ما تم التوصل اليه من خلال الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

حول الثقافة البورصية

تمهيد

نظرا للتطورات المتلاحقة في كل المجالات الاقتصادية،الصناعية والاجتماعية وازدياد الحاجات المالية للوحدات الإنتاجية بحكم توسعها، مما يؤدي بالضرورة الى تطور الأنظمة المالية، حيث حظيت باهتمام بالغ على جميع المستويات، وذلك نظرا لما تقدمه من دور مهم في تحقيق نمو اقتصادي أمثل. وأحد الأطراف الفاعلة في النظام المالي هو سوق الأوراق المالية، فإذا كانت هذه السوق ذات أداء جيد بالنسبة لحجمها وسيولتها فينعكس ذلك ايجابا على الأداء الاقتصادي ككل، ويتم تحقيق ذلك من خلال الجمع بين المدخرين والجهات التي تقوم باستثمار الأموال، وبذلك احتلت هذه السوق مكانة هامة في اقتصاديات معظم الدول. حيث لقيت اهتماما كبيرا من طرف الحكومات والمستثمرين.

لكن رغم ذلك يبقى موضوع البورصة من المواضيع المستجدة في بلادنا، سواء من حيث الممارسة على مستوى الواقع(وجود بورصة) أو من حيث مستوى الوعي والثقافة حول هذا الموضوع لدى مختلف شرائح المجتمع، والذي بالكاد ينعدم لأسباب متعددة منها تخوف أصحاب المال من الاستثمار فيها نظرا للمخاطر الكبيرة وكذا المعوقات المتعددة، فالمستثمر لا بد أن تكون له ثقافة بورصية أي ملم بالمعلومات الضرورية واللازمة قبل القيام بأي عملية في البورصة من بيع أو شراء للأصول المالية أو غير ذلك، وإلا كانت آلة دمار لكل مستثمر لم يراعي تقلباتها ومخاطرها.

وفي إطار عرض مختلف المفاهيم النظرية حول الدراسة تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول البورصة؛
- المبحث الثاني: مدخل لثقافة الاستثمار المالي؛
- المبحث الثالث: واقع البورصة في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول البورصة

تعد البورصة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد لما لها من تأثير فالغرض من وجودها هو توفير وسيلة أو سوق للمستثمرين حتى يتمكنوا من إجراء عمليات الاستثمار أو بالأحرى شراء وبيع الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. وعلى عكس الأسواق الأخرى تعد البورصة سوق مغلقة حيث لا يجوز إجراء عمليات الشراء والبيع لغير أعضائها من السماسرة، حيث يكون القسط الأوفر في العضوية لشركات السمسرة العملاقة شاملة الخدمات، فعادة ما توظف الشركات جيشا من السماسرة ومستخدمي نظام العملات لتتقاضى هذه الشركة نسبة مئوية نظير إجرائها البيع والشراء في البورصة بالنيابة عن المستثمرين المستقلين. أما بالنسبة للأسهم والسندات التي يتم شراؤها فلا يجوز لأي شركة طرح أسهمها للتداول في البورصة قبل أن تستوفي عدة شروط ومقاييس محددة من قبل إدارة البورصة، وسنحاول توضيح هذه النقاط في العناصر الآتية:

- ✓ **المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البورصة؛**
- ✓ **المطلب الثاني: أنواع البورصة؛**
- ✓ **المطلب الثالث: الأوراق المالية محل التداول والأطراف المتعاملة في البورصة؛**
- ✓ **المطلب الرابع: الوظائف الاقتصادية للبورصة.**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البورصة

كلمة بورصة ليست عربية الأصل وذلك نتيجة بحث من قبل بعض المؤلفين حيث أثبتوا أن أصل الكلمة لم يتم العثور عليه في المؤلفات العربية. لكن يرجع البعض أصل هذه الكلمة إلى سنة 1549 حيث استخدمت عندما أصدر الملك "هنري الثامن" الأمر الملكي الذي تم به إنشاء بورصة "تولوز"، أما البعض الآخر فيرجعها إلى أحد الأصليين أو المصدرين الأول هو فندق في مدينة "بروج" "Bruges" الذي كان يزين واجهته شعار عملة عليه ثلاثة أكياس « trois boureses » وكان يجتمع فيه لتصرف الأعمال وعملاء مصرفيين ووسطاء ماليين. والثاني نسبة إلى عائلة "فاندر بورص" « Vander bourse » نفسها حيث كان يجتمع في قصر العائلة عملاء ووسطاء ماليين وكان يقال « Chez les bourses » وبعدها تطورت فأصبحت « A la bourses ». وإذا أردنا تحديد معنى البورصة فإنه يتعين النظر إلى وظيفتها وما تقوم به من أعمال، فالاسم الحقيقي للبورصة هو سوق الأوراق المالية أو سوق المال.¹

1- مفهوم السوق

1-1- لغة: هو موضع البياعات التي يتعامل فيها، وسميت السوق بذلك لأن التجارة تجلب إليه وتساق المبيعات نحوها، كما جاء في المعجم الوجيز: السوق هو الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياح.² وقد استعملت كلمة السوق في القرآن الكريم والسنة بهذا المعنى، ففي القرآن ورد قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾.³

وقوله أيضا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.⁴

¹ - عبد السلام بن جدو، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي لتبسي، تبسة، الجزائر، 2006، ص:162.

- شمعون شمعون، البورصة بورصة الجزائر، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 1993، ص ص:7-8.

² - حسن عبد السميع إبراهيم، أحكام البورصة والتوريق والتورق من منظور الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 169.

³ - سورة الفرقان، الآية: 07.

⁴ - سورة الفرقان، الآية: 20.

وفي السنة ورد قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع بعضكم على بيع أخيه ولا تلتقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق".¹

كما ورد أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يخرجون إلى الأسواق ويتعاملون فيها، وكانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية.

1-2 اصطلاحا: يعرف السوق بأنه كل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع. أما عند الاقتصاديين فعرف أنه المكان الذي تتجه إليه البضائع بمختلف أنواعها، حيث يتم مبادلتها أو بيعها أو استهلاكها، وهو المكان الذي يتم فيه نقل ملكية السلع.²

2- مفهوم المال

يمكننا تعريفه كالآتي:³

1-2- لغة: هو ما تم امتلاكه من جميع الأشياء، وخصه ابن الأثير بما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان. وكانت العرب تطلقه على الإبل لأنها كانت أكثر من أموالهم.

2-2- اصطلاحا: اختلف الفقهاء في تعريفه

- عرفه الحنيفة بأنه ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة ؛
- وعرفه الشاطبي من المالكية بقوله: المال ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك من غيره إذا أخذه من وجهه؛

- وعرفه الشافعي بأنه: ماله قيمة يباع بها ويلزم متلفه؛

- وعرفه الحنابلة بأنه ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة.

وبناء على ما تقدم: يمكن تعريف السوق المالي بأنه الأماكن المخصصة للتجار فيه، والتعامل على أنواع معينة من السلع غالبا ما تكون أسهم أو سندات والأوراق التجارية وشهادات الودائع ونحوها، بالإضافة إلى عقود السلع بين المنتجين والتجار.

3- موقع البورصة من سوق المال

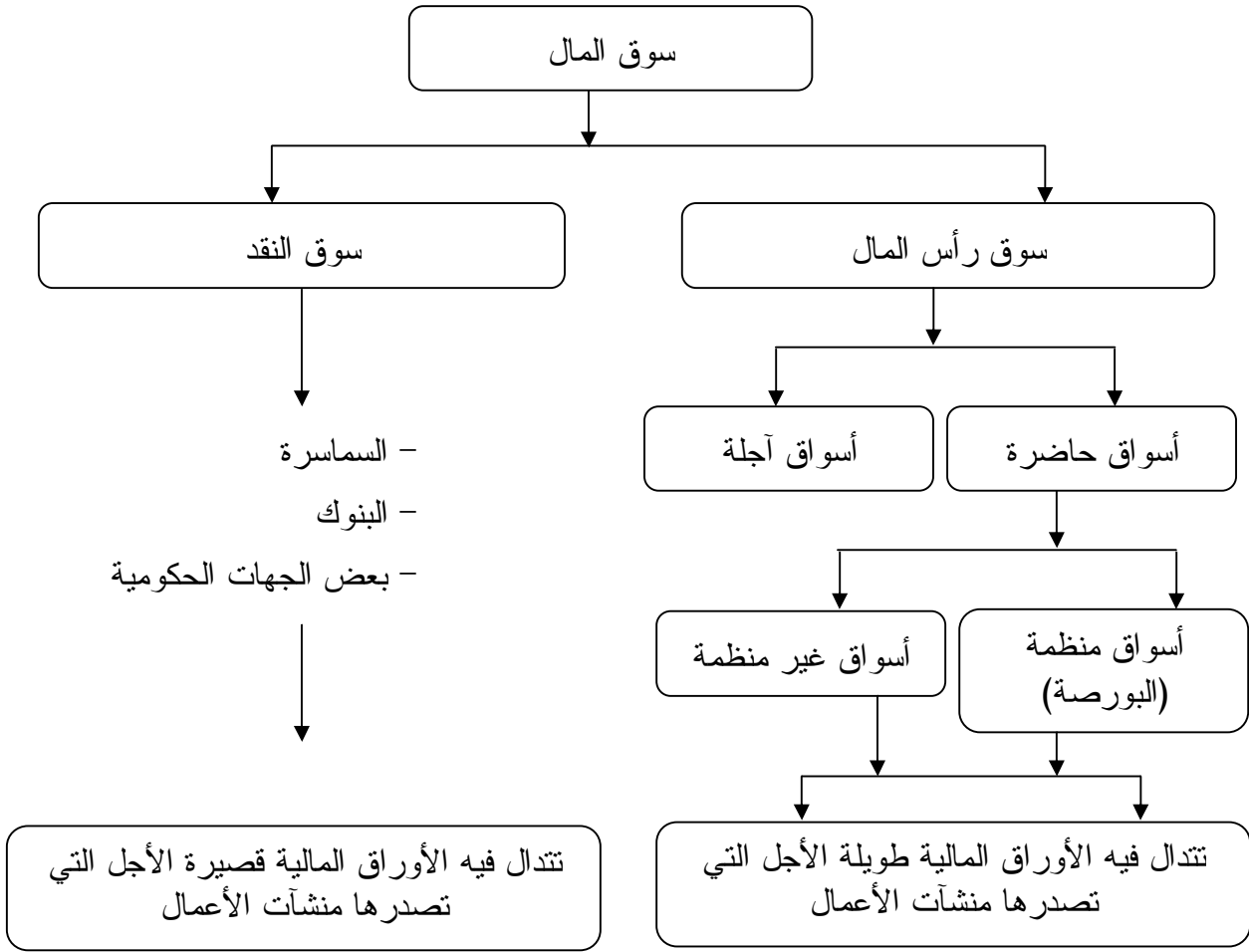
يمكننا توضيح موقع البورصة في سوق المال من خلال الشكل الموالي:

¹- رواه البخاري، كتاب البيوع: باب النهي عن تلقي الركبان، دار إين كثير، ط03، البمامة، بيروت، 1987.

²- احمد محمد لطفي أحمد، معاملات البورصة بين الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، ط01، الإسكندرية، 2012، ص: 12.

³- المرجع نفسه، ص: 13-14.

الشكل رقم (01): موقع البورصة من سوق المال



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: رايس فوضيل، الأسواق المالية، محاضرات السنة الثالثة ليسانس ، 2017-2018.

كما تم التطرق سابقا أن السوق المالي هو المكان الذي يتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات كما أنه يتكون من سوقين: أولي وهو سوق الإصدار وثنائي وهو سوق التداول. يتعامل السوق الأولي في الأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم العادية، السندات... الخ) التي تصدرها المنشآت والوحدات الاقتصادية لأول مرة بغرض الحصول على الأموال لتحويل احتياجاتها المالية. ويتمثل الإصدار في هذه السوق في إصدار الأسهم التي تطرحها الشركات القائمة من أجل زيادة رؤوس أموالها، بالإضافة إلى السندات سواء كانت صادرة عن شركات أو عن شخصية من الشخصيات الاعتبارية التي يحق لها الإصدار.

أما السوق الثانوي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية القديمة المصدرة سابقا التي تطرح للاكتتاب للجمهور من خلال سوق الإصدار، ويوفر هذا السوق السيولة للمستثمرين الذين اشتروا الأوراق المالية

من السوق الأول وعليه فانه ما لم يوجد السوق الثاني ما كان للسوق الأول أن يؤدي دوره بكفاءة فالمستثمر كان يتردد كثيرا قبل أن يقدم على شراء أوراق مالية من السوق الأول، إذ كان يعتقد أن فرصته محدودة في التخلص منها بسعر معروف في الوقت الذي يريده وهو ما يوفره السوق الثاني.

كما تنقسم بدورها لسوق منظمة والتي يتم التعامل فيها بالأوراق المالية المسجلة لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة بغض النظر عن المنظمة المصدرة لتلك الأوراق، وكذا الأوراق المالية لمنشأة صغيرة لهم جمهور المستثمرين في النطاق الجغرافي للمنشأة أو في المناطق القريبة منها. وسوق غير منظمة ويقصد بها المعاملات التي تجري خارج البورصات والتي يطلق عليها السوق الموازية.

4- مفهوم البورصة

من هذا المنطلق يمكن أن نعرف البورصة من خلال عدة تعاريف وهي:¹

- سوق لتبادل البائع والمشتري للأوراق المالية حيث يتم التبادل بعد الاتفاق على سعر لهذه الأوراق. وتطرح الشركات أسهمها في السوق كوسيلة لجمع رؤوس الأموال لبداية أو للتوسع في مشروعاتها مما يجعل كلمة سوق تفرض توفر أربعة عناصر ألا وهي : البائع، المشتري، السلعة والمكان؛

- البورصة هي سوق منظمة وموجهة للجمهور حيث تتم العمليات وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، وهذه العمليات لا يمكن إجراؤها وتنفيذها إلا عن طريق وسطاء مخولين قانونا للقيام بذلك؛

- هي مؤسسة مستمرة ومنظمة تنظيما دقيقا يضمن تلاقي العرض والطلب بالنسبة للبضاعة أو القيم التي تتناولها حركتها في جو من المنافسة الحرة التامة؛

- البورصة هي سوق خاصة بعمليات خاصة في أماكن خاصة يباع ويشترى فيها عن طريق الوسطاء، وهي مؤسسة تعنى بوضع الترتيبات العملية والتقنية اللازمة لعمليات التداول على القيم المنقولة؛

- أما التعريف الذي نرى اعتماده هو أن البورصة سوق منظمة تتعقد في مكان معين، في أوقات دورية، بين المتعاملين بيعا وشراء، بمختلف الأوراق المالية. ويعمل في هذه السوق أشخاص مختصون هم سماسرة ووسطاء الأوراق المالية ولا يجوز أن تتم العمليات في هذه السوق إلا بواسطة

¹ - محمد يوسف ياسين، البورصة عمليات البورصة، تنازع القوانين اختصاص المحاكم، دار منشورات حلب الحقوقية، ط01، بيروت، لبنان، 2004، ص: 15.

وسطاء رسميين وفي الشكل المحدد قانونا وتتصف هذه العمليات بالصبغة التجارية علما أنه لا يكتسب أي من البائع أو المشتري للأوراق المالية.¹

5- أهمية البورصة

تتبع أهمية البورصة من أنها تساعد على الادخار والاستثمار فهي تؤدي دور هام في الاقتصاد كما يمكننا تلخيص هذه الأهمية في مجموعة من النقاط تتمثل في أنها:²

- أداة فعالة في توجيه الاقتصاد وتحريكه وتنشيطه على أساس أنها تؤثر بمختلف جوانب الاقتصاد الوطني إذ أنها تتأثر أيضا بهذا الاقتصاد؛

- مكان لقاء الفاعلين المستثمرين وإطار تنظيم وأمن إتمام معاملات الشراء والبيع؛

- تجذب البورصة فائض رأس المال الذي يستفاد منه في الإقتصاد الوطني وتحوله إلى مال مكسب لا دور له إلا رأس مال مشتمل له نتائج على مالكة وعلى الإقتصاد بشكل عام، ذلك أن الأسهم والسندات المطروحة للاكتتاب تجعل كل الأفراد والشركات يستثمرون أموالهم المكسدة والمدخرة في الاستثمار رغبة منهم في تحقيق الأرباح؛

- توفير الأموال الضرورية لانجاز الاستثمارات ومشاريع المؤسسات بطريقة مستمرة؛

- تساهم بشكل واضح في الرفع من مستوى الشركات العمومية والخاصة ذات الأسهم لتمكينها من جهة بانجاز مختلف نشاطاتها الاستثمارية ومن جهة أخرى تجعل هذه الشركات تعمل إلى التحسين والرفع من فعاليتها خوفا من أن تهبط أسعار أسهمها أو سنداتها وتحفيزها إلى المنافسة المشروعة للجميع؛

- أدت إلى إشباع رغبات المستثمرين الصغار الذين لا يملكون ما يستلزم للاستثمارات الكبرى فيلجئون إلى الاكتتاب بعدد أو بقدر يناسبهم في السندات والأسهم المطروحة، راغبين في تحقيق الربح المناسب والمحفز؛

- تطوير عمل البنوك إذ أن أسواق رأس المال تحفز البنوك على تحسين الكفاءة؛

- البورصة أداة فعالة لتحقيق برنامج الخوصصة، وذلك من خلال الحصول على المدخرات الخاصة واستخدامها لتمويل المنشآت المملوكة للدولة.

¹ جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هومة للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2002، ص: 45.

² بوضياف عبيد، سوق الأوراق المالية بالجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، PGS، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 44.

6- مميزات البورصة

للبورصة ثلاثة مميزات بارزة تميزها عن باقي الأسواق تتمثل في النقاط التالية:¹

- تجري العمليات في البورصة دون استخدام الإسناد التي هي موضوع لها ودون حملها من البورصة بصورة فعلية، فيتم تداول الأوراق المالية كما لو أنها من الأشياء المثلية مع فروقات بسيطة تتعلق بتعيينها عن طريق تحديد كميتها وصفتها فقط؛
- لا يتصل البائعون والمشترون ببعضهم البعض بصورة مباشرة وإنما عن طريق وسطاء مختصين، وهكذا فإن المتعاملون في البورصة لا يعرفون بعضهم؛
- إن المتعاملين في البورصة هم في الأغلب من المضاربين أي أنهم يشترون أو يبيعون للمضاربة على ارتفاع الأسعار وهبوطها والإفادة بنتيجة ذلك من فروقات هذه الأسعار، كما تعتبر البورصة سوق مثالية يتسع فيه المجال للمنافسة الحرة بين البائعين والمشتريين سيما وأن هذه المنافسة تتيح لقانون العرض والطلب أن يؤدي دوره الهام في السوق، مما يقود إلى وحدة السعر أي تحدي السعر الذي يتقابل فيه العرض والطلب.

7- الفروقات بين البورصة والسوق

تختلف البورصة عن السوق في ثلاث أمور وهي:²

- الصفقات التي تتم في الأسواق تعقد على أشياء موجودة بالفعل، أما في البورصة فيتم التعامل فيها بالنموذج أو العينة؛
- التعامل في السوق يتم في جميع السلع أما في البورصة فلا بد من أن تتوفر في السلعة القابلية للدخار، وأن تكون من المثليات وأن تكون أثمانها عرضة للتغير في فترة زمنية معينة بسبب ظروف العرض والطلب أو الأحوال المناخية؛
- تتميز الأسواق بثبات الأسعار فيها، إذ أن الأسعار لا تؤثر فيها بخلاف البورصات فإنها تؤثر في الأسعار لكثرة ما يعقد فيها من صفقات.

¹ - مايكل بيكيت، كيف تعمل البورصة؟ دليل المستثمر الصغير، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 13-

.15

² - أحمد محمد لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-18.

الأسواق المالية بهذا المفهوم تدخل تحت قاعدة المصالح المرسلة، فالغرض منها تنشيط أعمال التجارة وزيادة الرخاء الاقتصادي، وقد عرفت التعاملات المالية منذ القدم وعرفت كذلك هيئات الإشراف والرقابة عليها.

المطلب الثاني: أنواع البورصة

تنوع وتعدد البورصات وامتداد نشاطها إلى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية هو أمر طبيعي في المجتمعات الحرة التي تؤمن وتؤكد أن بنائها الديمقراطي سياسيا تدعمه ديمقراطية البورصة اقتصاديا، وأن المشاركة الانتخابية لاختيار أفضل عناصر الاستثمار وتجنب أقلها فاعلية، مثلها مثل الانتخابات السياسية التي يقوم فيها الفرد باختيار أفضل من يراه مناسباً من المرشحين لتمثيله، وبالتالي فإن تعدد وتنوع البورصات يعمل على ترشيد قوى الاستثمار، وزيادة جودة وقوة المشروعات القائمة وهو ما يعني حسب استغلال الإمكانيات المتاحة والمتوفرة في المجتمع من المفقودات والضياعات والقضاء على كافة صور الإسراف والتبذير المتواجدة في كثير من المشروعات والتي تؤدي إلى خسائر تستنزف وتآكل ربحيتها، فالبورصات أداة إيقاظ وإفاقة واسترداد للوعي والإدراك واستنفار لهم وشحذ للمهارات ويتوقف هذا كله على مقدار تنوعها وتغلغلها في اقتصاد الدولة وامتدادها إلى كافة أنشطته.¹

لا يمكن أن نذكر كل أنواع أو نوع خاص على سائر البورصات، فكل بلد له أنواع بورصات خاصة، فنأخذ التقسيمات التالية:

1- بورصة البضائع

يطلق عليها أيضا البورصات التجارية، تعتبر أقدم البورصات على الإطلاق وأول ما ظهرت في أمستردام وفلورنسا وبرشلونة ولندن، وهي سوق منظمة تجمع بين المتعاملين من باعة ومشتريين وتتم عمليات البيع والشراء وفقا لنماذج معينة أو بناء على تسمية صنف معين متفق عليه. كما أن البضائع ليست عينية، إنما تحل أي كمية من نوع معين أي كمية أخرى من ذلك النوع المتعارف عليه والذي يمثل نوع وسط، وتحديد هذا النوع الواسطي هو الشرط الأساسي لقيام بورصات البضائع، وفيها يرى التاجر هذه العينة من السلعة المتفق عليها من حيث النوع والجودة، ثم يدفع الثمن الا جزاء قليلا

¹ - محسن احمد الخضيرى، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص: 21.

منه بدفعه عند قيام التسليم، ويأخذ إذنا باستلامها في نفس اليوم أو في اليوم التالي، وفي بعض الأحيان يكون الثمن كله مؤجلاً إلى بعد التسليم بسعر معلق على السوق في فترة محددة.¹ وأهم بورصات البضائع في هذا الوقت: بورصة نيويورك، لندن، بومباي، بروكس وباريس، ويتم التعامل في هذه البورصات أيضاً نقداً أو بالبيع الأجل.

2- بورصة الأوراق المالية

يمكن القول أنها:²

تسمى أيضاً بورصات القيم المنقولة، فخلال القرن التاسع عشر نشأ إلى جانب الثروات المنقولة وغير المنقولة نوع جديد من القيم سمي بالأوراق المالية نتيجة لتطور الاقتصاد وتعدد شركات الأموال، وقد اتسع وازداد تداول وإصدار هذا النوع من الأوراق إلى انتشار أسواق القيم المنقولة، فبرزت الحاجة إلى قيام سوق تجارية تؤمن التعامل بالأوراق المالية في جو من الثقة والمنافسة المشروعة والعلنية حتى ظهرت بورصة الأوراق المالية وهي سوق مالية منظمة تتداول فيها الأسهم والسندات وتتحدد فيها الأسعار وفقاً لقانون العرض والطلب كما هو جدير بالذكر أن إنشاء وتنظيم هذه البورصات لا يخضع للمبادرات الفردية، بل لأحكام تشريعية وفردية. ويتم التداول في هذا النوع من البورصات على صورتين:

- عمليات عاجلة تتم فيها تصفية العملية مباشرة أو لأجل قريب يتطلب إجراءات مادية، ويستلم البائع الثمن ويسلم الأوراق المالية إلى المشتري؛
- عمليات آجلة يتم عقدها مباشرة، إلا أن تصفيتها تؤجل إلى موعد قادم.

3- بورصة المعادن النفيسة

وهي البورصة التي يتم فيها تبادل المعادن النفيسة من الذهب والفضة والبلاطين وغيرها من المعادن ذات القيمة العالية، حيث تتم عمليات بيع وشراء هذه المعادن النفيسة. فالأمريكيون خاصة يقومون بإجراء عمليات واسعة على الذهب، في بورصة نيويورك والتي تأتي في مقدمة أسواق الذهب، وكذلك في بورصة شيكاغو، أما أسواق زوريخ ولندن، فقد أفضيت إلى الدرجة الثانية ولم تعد تسيطر إلا جزئياً على الأسعار والعمليات ولا يعبر الأمريكيون بشرائهم للذهب فقط عن خشيتهم تجاه العملات، وإنما عن يقينهم بأن عرض الذهب لا يتناسب بما فيه الكفاية مع حجم الطلب

¹ - أحمد محمد لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² - محمد يوسف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28-29.

ولجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، تقوم شركات الوساطة بالوضع قيد البيع لسبائك خزيتها عشر أونصات من الذهب الصافي مخصصة فقط لصغار المدخرين، ومنذ عام 1982 فتحت « American Stock exchange » مركزا يعرف بالـ « American gold cain exchange » وهو يختص بالعمليات الجارية على القطع النقدية الذهبية.

إذ أن هذا السوق هو عرضة للمضاربة الحادة، وإذا كان الأفراد يقومون بشراء القطع الصغيرة، فإن المصارف والأثرياء يشترون سبائك ويتدخلون بقوة في أسواق الذهب الحرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإيلاء الاهتمام لسعر الذهب في بورصة نيويورك قيد يكون بنفس القدر الذي يعطى لتثبيت الأسعار في بورصة لندن.¹

4- بورصة القطع

والتي يتم فيها تبادل العملات، أي الصرف وذلك إما بسعر قطع فوري يتم به التبادل حاضرا، وإما بسعر قطع آجل، ويتم به التبادل بالأجل، وهي سوق يمتد في جميع أنحاء العالم حيث تصرف العملات من قبل عدة مشاركين، مثل البنوك العالمية والمؤسسات الدولية والأسواق المالية والمتداولون الأفراد.²

5- بورصة العقود

وتسمى بورصة الكونترات وهي التي يتم فيها بيع السلع غائبة غير حاضرة بسعر معلق على سعر البورصة في تصفية محددة، ويكون البيع فيها على المكشوف، أي بيع مقدور التسليم في المستقبل لا في الحال.

أو يمكن القول أنه مكان يتم فيه تداول الاستثمارات بناء على تواريخ انتهاء صلاحية مستقبلية، بدأت هذه البورصة في الأساس للتداول في السلع الأساسية ومن ثم بدأت بالتوسع على هذا النحو في شيكاغو، حيث يتم سداد مبلغ السلع الأساسية مقدما للتحوط من تقلبات السوق والتضخم على أن يتم تسليم تلك السلع في وقت لاحق، إلا أن الأسواق قد تطورت ليس فقط لتمكين تداول استثمارات أخرى كالعقود الآجلة، بل لتمكين تداول عقود الفروقات، حيث يتم تداول العقود بناء على أسعار الاستثمارات.

¹ - محمد يوسف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

- أحمد محمد لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - رايح حريزي، سوق الأوراق المالية (البورصة) والتداولات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير، قسم الدراسات العليا، تخصص قانون الأعمال، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 60.

لكن لا يعتبر هذا النوع من البورصات فرصة للمبتدئين فالمخاطر مرتفعة جدا ولكن الأرباح كذلك، ولتحويل المخاطر المتزايدة إلى ربح متزايد، على التاجر أن يكون ضليعا في فن العقود الآجلة، وهذا يتطلب الكثير من الممارسة والدراسة.¹

ومن هذا المنطلق يمكننا ذكر أهم البورصات العالمية على الإطلاق، نظرا لحجم التعامل فيها وكذا تأثيرها على الاقتصاد والتجارة وسوق التداول في البورصات العالمية:²

أ- بورصة نيويورك أو "وول ستريت": وسميت ببورصة وول ستريت نسبة للشارع المتواجدة فيه بنيويورك شارع وول ستريت، وتمثل هذه البورصة سوقا لحوالي 50% من الإنتاج القومي الخام الأمريكي، وهي التي تدير كافة الاقتصاد الأمريكي.

ب- بورصة طوكيو أو بورصة كابوتوشو (kabuto-Cho) نسبة لأسم الشارع المتواجدة فيه أيضا، وقد وضعت حسب إحصائيات عام 1990 في المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم التداول فيها والذي وصل إلى 03 مليار دولار أي 40% من مجموع التداول العالمي، وهو رقم ضخم جدا كما تمثل سوقا لـ 130% من الإنتاج القومي الياباني.

المطلب الثالث: الأوراق المالية محل التداول والأطراف المتفاعلة في البورصة

إن الشركات هي الجهة الوحيدة التي تمتلك الحق في طرح الأوراق المالية في البورصة ويشترط في الشركة التي تقوم بطرح أوراقها في البورصة أن تكون من الشركات التي تصدر صكوكا قابلة للتداول، ويعتبر التجار أصحاب الأموال أهم طرف من أطراف التعامل داخل بورصة الأوراق المالية وبدونهم لا يمكن للبورصة أن تمارس أي عمل من أعمالها وتتمثل كل من الأوراق المالية والأطراف فيما يلي:

1- الأوراق المالية محل التداول في البورصة

يمكننا تلخيصها عبر العناصر الموالية:

1-1- الأسهم

أولا: تعريف الأسهم يمكن تعريف الأسهم كالتالي:

¹ - المرجع نفسه، ص: 61.

² - نسرين عبد الحميد نبيه، البورصة (ماهيتها-تاريخها- مستقبلها) ومدى تأثيرها والتداول بها خلال ثورات الدول العربية، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، ط1، 01، 2012، ص: 59.

هو حق الشريك في الشركة وفي ذات الوقت الصك المثبت لهذا الحق فهو أقسام متساوية من رأس مال الشركة غير قابلة للتجزئة، تمتلكها وثائق قابلة للتداول تكون لاسمه أو لأمر أو لحاملها.¹ السهم هو نصيب المساهم في الشركة من الشركات الأموال، أو الجزء الذي يتعمم على قيمة مجموع رأس مال الشركة المثبت في الصك له قيمة اسمية، حيث تمثل الأسهم في مجموعها رأس مال الشركة وتكون متساوية القيمة.²

السهم هو نصيب المساهم في شركة من شركات الأموال فهو جزء من رأس مال الشركة ويزيد وينقص تبع رواجها.³

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأسهم هي:

- حق الشريك في شركة ويمثل الصك المثبت لهذا الحق؛
- الجزء الذي يتعمم على قيمة مجموع رأس المال الشركة المثبت في الصك؛
- هو نصيب المساهم في شركة من شركات الأموال.

ثانياً: أنواع الأسهم

تتنوع الأسهم بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، فبحسب شكلها تنقسم إلى أسهم اسمية ولحاملها ولأمر، وبحسب طبيعة الحصة التي يمتلكها تنقسم الأسهم إلى نقدية وعينية، وبحسب الحقوق التي تمتصها لأصحابها تنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة، وبحسب علاقتها برأس المال تنقسم إلى أسهم رأس مال وأسهم تمتع.⁴

ثالثاً: خصائص الأسهم

للاسهم خصائص أهمها:⁵

- أ- **الأسهم أنصبة متساوية القيمة:** حيث يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية العينة، ونتيجة لهذه القيمة المتساوية تتساوى حقوق والتزامات المساهمين في الشركات.
- ب- **أنصبة غير قابلة للتجزئة:** فإن اشترك في السهم أكثر من مساهم جاز، لكن لا بد أن يمثلهم أمام الشركة واحد فقط بالنيابة عنهم.

¹ - محمد يوسف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² - حسن عبد السميع إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

³ - نوال جليل، النظام القانوني للسوق المالية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، د.س، ص: 265.

⁴ - محمد يوسف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

⁵ - <https://marahe3.com> . 30/01/2020, 21 :24.

ج- صكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية: يمكن أن تنقل ملكيتها من شخص لآخر بأي طريقة من طرق نقل الملكية، كالبيع والهبة والوصية والإرث والرهن...إلخ.

د- مسؤولية الشركاء المساهمين تجاه التزامات الشركة محدودة بقيمة الأسهم التي يمتلكونها: كل يتحمل المسؤولية بقدر حصته من رأس المال.

رابعاً: تقييم الأسهم

أ- تقييم الأسهم الممتازة

السهم الممتاز يعطي تدفق نقدي يسمى توزيعات وتكون ثابتة ومحددة مسبقاً وعمرها مالا نهاية ولذا فإن معادلة قيمة السهم الممتاز هي:¹

$$\text{قيمة السهم الممتاز} = \frac{\text{التوزيع السنوي}}{\text{معدل الخصم}}$$

ب- تقييم الأسهم العادية

ويكون كالآتي:²

يعتمد تقييم الأسهم العادية على فكرة القيمة الحالية لمجموعة العوائد المتحققة من الاحتفاظ بالسهم، كما أن التوقعات المستقبلية للاقتصاد الوطني والقطاعات والشركات يمكنها التوصل إلى نموذج لتقييم الأسهم العادية لمعرفة قيمة السهم في السوق وفيما إذا كانت تعكس بصورة صحيحة القيمة الحقيقية له. لقد كان التقييم في السابق يستند على أساس العلاقة بين العائد إلى السعر أو مقسوم الأرباح إلى السعر، ولم يكن هناك نموذج يحظى بنوع من الاتفاق والقبول، واستمر ذلك حتى ظهور العديد من النماذج التي تأخذ بنظر الاعتبار التدفق النقدي المتوقع للسهم العادي وتقدم أجوبة على سبب تقلب قيمة السهم العادي في السوق .

ومن النماذج المعروفة والمستخدمه في ميدان تقييم الأسهم العادية هو (نموذج التأكد المعادل) والذي قدمه كل من (Benzion & yagil) سنة (1987) ، وتتمثل الصيغة الرياضية للنموذج بالمعادلة الآتية:

¹ - 07: 10, 31/01/2020, www.arab-api.org

² - عماد عبد الحسين دلول، تقييم الأسهم العادية وتشكل محافظتها الإستثمارية الكفوة باستخدام نموذج التأكد المعادل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، كلية الإدارة الأعمال، 2010، ص ص: 42-43.

$$P = \frac{EPS}{r}(1+r/1+k)$$

حيث أن :

=P القيمة الحقيقية للسهم العادي

=EPS = ربحية السهم العادي

=r = معدل العائد الخالي من المخاطرة

K = معدل العائد المطلوب ويحتسب وفق أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM)

وبموجب معطيات أنموذج التأكد المعادل، فإن القيمة الحقيقية للسهم العادي تكون مساوية إلى القيمة المخصومة لربحية السهم الواحد بمعدل عائد خالي من المخاطرة والمعدل بمعامل الخصم يأخذ بالحسبان معدل العائد المطلوب والخالي من المخاطرة.

وعلى وفق ما تقدم إذا جرى تقييم سهم معين وفق النموذج المذكور سيمثل القيمة الحقيقية للسهم (السعر العادل) من وجهة نظر المستثمر، فإذا كان السعر المتداول للسهم المعني (أي القيمة السوقية له) أكبر من سعره الحقيقي (العادل) فهذا يعني أن السهم مقيم بأعلى من قيمته الأمر الذي يجعله فرصة مغرية للبيع. أما إذا كان السعر السائد في السوق (القيمة السوقية للسهم) أقل من قيمته الحقيقية فهذا يعني بأن السهم مقيم في السوق بأقل مما يجب الأمر الذي يجعله فرصة مغرية للشراء (الاستثمار).

1-2- السندات

يمكننا التطرق لها من خلال العناصر الآتية:

أولاً: تعريفها

يمكن تعريفها كالتالي:

السندات هي صكوك متساوية القيمة، قابلة للتداول بالطرق التجارية، وغير قابلة للتجزئة، تمثل قرضاً جماعياً طويل الأجل يعقد عن طريق الاكتساب العام، ويجرى العمل على أن تصدر السندات في شكل شهادات اسمية أو لحاملها، قابلة للتداول ويوقع عليها من مجلس الإدارة.¹

¹ - إبراهيم الكراسنة، إرشادات علمية في تقييم الأسهم والسندات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي، 2010.

السندات وثيقة تمتع صاحبها بحق معين سواء في ملكية شيء أو في إمكانية تمتعه بخدمات معينة، أو أن له ديناً على شخص طبيعي أو معنوي فهي صكوك متساوية القيمة، وتمثل ديون في ذمة الشركة التي أصدرتها، وتثبت حق حاملها فيما قدموه من مال.¹

ثانياً: خصائص السندات

وتتمثل في:²

- يعطي السند الحق في الاستيلاء على فوائد سنوية ثابتة بالإضافة إلى ذلك يجوز بصورة استثنائية أن يشترط استيلاء حامله زيادة على الفائدة الثابتة نسبة مئوية من الأرباح، ويسمى السند في هذه الحالة السند المشترك في الأرباح، دون أن يعد حامله لهذا السبب مساهماً إذ يشترط أن لا يسمح له بالتدخل في الإدارة؛

- يعتبر حامل السند دائناً بالنسبة للشركة فلا يجوز لها أن تعدل التعاقد الذي يربطه بالشركة ولا أن تغير ميعاد استحقاق الفوائد ويستوفي حملة سندات القروض ثابتة سواء ربحت الشركة أم لم ترباح؛

- السندات قابلة للتداول كالأسهم بطريقة العد أو التسليم؛

- السندات صكوك متساوية القيمة تصدر بقيمة اسمية ولا تقبل التجزئة أمام الجهة الصادرة لها ولحامله حق استيفاء قيمتها الاسمية قبل أصحاب الأسهم؛

- يعطي السند لحامله حقين أساسيين، حق الحصول على فائدة ثابتة وحق استرداد قيمة سنده من أجل الاستحقاق، إضافة إلى تمتعه بحقوق الدائن تجاه مدينه وفقاً للأحكام القانونية.

ثالثاً: أنواع السندات

وتتمثل في:³

أ- **السند المستحق الوفاء بعلاوة إصدار:** لكي تشجع المدخرين على الاكتتاب تعتمد بعض الشركات إلى إصدار سندات تمنح المكتتبين فيها ببعض المزايا ترغيباً لحاملي رؤوس الأموال وحثاً لهم، ومن ذلك أيضاً تصدر سندات بمبلغ معين يسمى سعر الإصدار على أن تقرر برد هذا المبلغ في ميعاد الوفاء مضافاً إليه مبلغاً آخر يسمى علاوة.

¹ - سمية بلجبية، أثر التضخم على عائد الأسهم - دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسطرة في بورصة عمان لفترة 1996-2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص: 18.

² - عبد القادر لحمزة، أساسيات البورصة وقواعد الاقتصاديات والاستثمارات المالية، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2010، ص: 21.

³ - فاطمة الزهراء بن شعيب، دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 36.

ب- سند يانصيب: وهو مبلغ يمنح إلى حملة السندات التي تعينهم القرعة ولا يجوز إصداره إلا بإذن الحكومة ولا يتغير النصيب لأنه مقتطع من الفائدة التي كان يستولي عليها صاحب السند.

ج- سند النصيب دون فائدة: ويختلف هذا السند على اليانصيب العادي في أن صاحب هذا السند بإمكانه استرداد رأس ماله في حالة الخسارة.

د- السند ذو الاستحقاق الثابت الصادر بسعر الإصدار: هو السند العادي ويستعمل في القروض قصيرة الأجل ويعطى فائدة مرتفعة.

هـ- السند المضمون: لكي تحصل بعض الشركات على حاجاتها من الأموال تعتمد أحيانا إلى جذب رؤوس الأموال بتقديم ضمانات عينية للوفاء بالقرض كما ترهن عقاراتها رهنا تأمينيا.

والسندات المضمونة ذائعة في إنجلترا وتسمى السندات العادية ويقتصر الضمان في أغلب الأحيان على حق امتياز عام لحملة السندات على أموال الشركة.

رابعا: تقييم السندات

وتتمثل في ثلاث شروط هي:¹

معدل الخصم هو العائد المطلوب من جانب حملة السندات ويتم تحديده بمتوسط سعر الفائدة في السوق وأخيرا فإن السند يتحيز عن الأسهم بأن له تاريخ استحقاق ... في ضوء ذلك فإن:

- القيمة الحقيقية للسند = القيمة الحالية للفوائد + القيمة الحالية للقيمة الاسمية
حيث:

القيمة الحالية للفوائد = الفوائد × معامل القيمة الحالية للدفعة الثابتة

$$\frac{1}{(1 + \text{معدل الخصم})^N} - 1 = \text{معامل القيمة الحالية للدفعة الثابتة} = \text{معدل الخصم}$$

القيمة الحالية للقيمة الاسمية = القيمة الاسمية × معامل القيمة الحالية لدفعة واحدة

$$\frac{1}{(1 + \text{معدل الخصم})^N} = \text{معامل القيمة الحالية لدفعة واحدة}$$

¹ محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط01، مصر 1998، ص: 101.

1-3- حصص التأسيس

قد يبذل المؤسسون جهدا كبيرا، ويقدمون خدمات نادرة لإتمام تأسيس الشركة وإخراجها إلى حيز الوجود، لذلك ابتدع العمل صورة لمكافأتهم على ذلك، بمنحهم ما يعرف بـ: حصص التأسيس، يمكننا التطرق لها عبر النقاط التالية:¹

أولاً: تعريفها

وهي الصكوك القابلة للتداول والتي تصدرها شركات المساهمة تعتبر قيمة اسمية، وتمنح أرباحها نصيباً في أرباح الشركة، وذلك مقابل ما قدموه من خدمات أثناء تأسيس الشركة. هو عبارة عن نصيب مقدر من أرباح الشركة، ممثلاً في شكل صكوك قابلة للتداول، تصدرها شركات المساهمة يعتبر قيمة اسمية لأولئك الذين قدموا خدمات جليلة أثناء تأسيس الشركة مثل براءة اختراع أو تحصيل التزامات من شخص اعتباري عام.

وسميت بحصص التأسيس لأنها: تقرر في بدء الشركة للمؤسسين مكافأة لهم على جهودهم التي بذلوها في سبيل إنشاء الشركة، وهذا النظام كان معمولاً به في أول ما عرف هذا النوع من الحصص، ولكن أعطيت حصص التأسيس بعد ذلك لغير المؤسسين وفي غير وقت تأسيس الشركة.

ثانياً: نشأتها

يعود ظهور حصص التأسيس لأول مرة إلى سنة 1858 بمناسبة تأسيس شركة قناة السويس البحرية، فقد نص نظامها على إعطاء حصص تأسيس مكافأة لمؤسسة الشركة والحكومة المصرية والحكومة الفرنسية، وذلك للجهود التي بذلوها لإنجاح المشروع.

2- الأطراف المتعاملة في البورصة

يمكن تقسيم الأطراف المتعاملة إلى قسمين أساسيين، أطراف مباشرين وأطراف غير مباشرين، فيتمثل المباشرين في السماسرة والوسطاء ومختلف الأعضاء الآخرين الذين يمارسون العمليات في سوق الأوراق المالية، الأطراف غير المباشرين هم العملاء الأساسيين الذين يعمل السماسرة والوسطاء على تنفيذ أوامرهم. ويمكننا ذكرهم كالآتي:²

¹ - رايح حريزي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 108-110.

² - <https://m.facebook.com>, 27/01/2020.

1-2 السمسار: هو وسيط في سوق الأوراق المالية، ويعمل للمستثمرين الماليين عند شراء أو بيع الأوراق المالية، فوظيفته تقتصر على المقابلة بين رغبات البائعين وبين رغبات المشترين مقابل الحصول على عمولة.

إذ يتم تداول الأوراق المالية في البورصة عن طريق السماسرة، فيكفي على العميل أن يصدر أمرا للسماسرة، ليشرع هذا الأخير في تنفيذ العملية وفق للقانون الداخلي للبورصة، من هنا فللسماسرة دور مزدوج يكمل في نقل أوامر العملاء إلى سوق الأوراق المالية من جهة، والعمل على تنفيذها من جهة أخرى.

عمل السمسار ينحصر في تقريب وجهتي نظر شخصين ليتعاقدا مقابل عمولة متفق عليها. تكون غالبا نسبة مؤونة من قيمة الصفقة التي يتمها، لذلك فإنه وإن كانت الصفقة تتم على يديه، فهو لا يعتبر ممثلا لأي من الطرفين، وإنما يقرب بينهما فقط.

2-2- الوسيط: هو أداة اتصال بين العميل والسمسار المقيد لديه، يحصل على حصة من العمولة التي يتحصل عليها السمسار، وهو مسؤول عن كافة العمليات المنفذة بواسطته، ولا يجب أن يعمل إلا باسم السمسار الذي يتبعه.

2-3- المندوب الرئيسي: يساعد السمسار في تنفيذ الأوامر التي يتلقاها من عميله بالمقصورة المستخدمة لديه يدعى المندوب الرئيسي، فلا يجوز لهذا الشخص أن يعمل إلا باسم السمسار الذي أوكله لحسابه وتحت مسؤوليته، كما لا يمكن أن يكون طرفا في العمليات التي يقودها السمسار، وأن لا يعمل لحسابه الخاص.

2-4- الأعضاء المنضمون:

هم الموظفون الذين توكلهم البنوك لعقد عمليات في البورصة لصالحها وحسابها الخاص، هؤلاء الأعضاء يرسلون أوامرهم إلى سماسرة الأوراق المالية بأنفسهم دون أي وسيط.

2-5- العملاء: هم الأطراف المتدخلة بصورة غير مباشرة في عمليات البورصة، والعمل قد يكون، بنكا، شركة، دولة أو فرد.

- تدخل البنوك في البورصة يكون بشراء وبيع الأوراق المالية المكتتب فيها، وكذا المشاركة في إجراء عمليات المقاصة في آخر الجلسة.

- تدخل الشركات يكون بطرح الأسهم أو السندات للاكتتاب فيها، وهو ما يجلب لها السيولة اللازمة لمزاولة نشاطاتها.

- تتدخل الدولة في البورصة باعتبارها السلطة العليا في البلاد للإشراف على سير العمل فيها، كما يمكنها أيضا القيام بطرح سندات لتوفير السيولة اللازمة وبالتالي معالجة مختلف أنواع العجز في الميزانية أو العجز التجاري.

- تدخل الأفراد يكون بشراء الأوراق المالية المطروحة من طرف الشركات أو الدولة وبالتالي تقديم القروض وتوفير السيولة من جهة والحصول على عائد معقول من جهة أخرى.

2-6- الجمهور: تتمثل في الأفراد الذين ينتمون إلى البورصة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي الصندوق من الصناديق الجماعية للاستثمار وقد عرف عدد الأفراد المنتشرين تطورا ملحوظا.

2-7- المؤسسات التجارية والصناعية: تعتبر هذه المؤسسات من بين المنتخبين المؤسسين في البورصة والأسواق المالية بصفة عامة فهي تلجأ إلى الأسواق للحصول على رؤوس الأموال بغرض تدعيم أموالهم خاصة بإصدار الأسهم وتداولها في ما بعد أو إصدارها لسندات والحصول على ديون متوسطة وطويلة الأجل وتداولها أيضا وبذلك تحصل المؤسسة على أموال دائمة لتمويل استثماراتها وتوسعاتهم ليتسنى لها ذلك يجب أن تكون مسجلة في البورصة، وان لم تكن كذلك يجب أن تدخل للبورصة ويمكن القول أن الشركات الصناعية والتجارية أصبحت توظف كافة إمكانياتها لتجلب لها الأرباح.

المطلب الرابع: الوظائف الاقتصادية للبورصة

لقد أثار جهاز البورصة جدلا كبيرا بين الاقتصاديين إلا أنها في الواقع بقيت مؤسسة مجهولة تقريبا من قبل عامة الناس، والسبب في حذر الناس أنها سبب في فترة معينة في تاريخ العالم الاقتصادي في ضياع ثروات ضخمة في لحظة واحدة، بينما سبب عناء الآخرين دون جهد حتى انه في الأزمات الكبيرة التي اجتاحت العالم طالب الكثيرون بإلغائها، إلا انه عند تحيل فعالية البورصة نرى أن لها عدة وظائف.

يمكننا ذكر هذه الوظائف من خلال بعض النقاط كالتالي:

1- سوق الأوراق المالية أداة لتمويل الإقتصاد:

من خلال المحاسبة الوطنية يمكن القول أن القدرة التمويلية للأعوان الاقتصاديين هي الرصيد الايجابي من حساب الدخل بعد الإنفاق، وسوق الأوراق المالية تعمل على تشجيع الإستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الإقتصاد القومي، حيث تشجع سوق الأوراق المالية على تنمية عادة الادخار الاستثماري، خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع

مستقلة بأموالهم القليلة، ومن ثم فإنهم يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم، وهذا يساعد على خدمة أغراض التنمية والحد من التضخم، كما أنها تساعد على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الملائمة، سواء في الأسهم أو السندات وفقا لاتجاهات الأسعار.¹

2- سوق الأوراق المالية أداة تقييم حالة الإقتصاد

تعتبر سوق الأوراق المالية مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي فهي أداة يمكن من خلالها قياس قوة الإقتصاد الوطني على المدى الطويل أو القصير، باعتبارها حساسة بشكل كبير اتجاه الأحداث الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تحصل في مختلف بقاع العالم، ومن أمثلة ذلك انتشار معلومات مفادها احتمال وقوع حرب أو قطع علاقات دبلوماسية فإنه قد يؤثر على أسعار الأوراق المالية، ومن ثم على السوق ونشاطها بشكل عام.

بالإضافة إلى أن مؤشرات سوق الأوراق المالية يمكن اعتبارها عنصرا مفسرا للإقتصاد، خاصة في الحالات التي تزول فيها أعراض التغيرات الفصلية والعشوائية المرتبطة بالأسعار، والتي غالبا ما تكون قصيرة الأجل، كما أن الانخفاض المستمر لأسعار الأوراق المتداولة يمكن تفسيره بسحب الثقة من الإقتصاد وهو الأمر الذي ينبه بوقوع أزمة في المستقبل.²

3- البورصة أداة لتمويل المؤسسات وخلق السيولة

يمكن اعتبار سوق الأوراق المالية كوسيلة تسمح بالانتقال من اقتصاد الإقراض إلى اقتصاد أسواق الأوراق المالية، لما يكفل التحول من نظام التمويل غير المباشر إلى نظام التمويل المباشر حيث تتمكن المؤسسات من ضمان تمويلها بطريقة مباشرة للاكتتاب في السوق. عندما يضع المستثمر أوراقه المالية لدى البنوك يمكنه الاقتراض بضمونها مبلغا لشراء أوراق جديدة، وذلك نظير فائدة معينة نقل غالبا عن فائدة الأوراق، وعندما يشتري المستثمر أوراقا جديدة وترتفع أسعارها يزيد رأس مالها الحقيقي. كما تعتبر أيضا البورصة وسيلة لبيع الأدوات المتداولة فيها باعتبارها الفضاء الذي يتم فيه التفاعل من خلال البيع والشراء مما يتيح للمستثمرين بصفة عامة استعادة أموالهم وقت الحاجة إليها.³

¹ - احمد محمد لطفي أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

² -حفيظ عبد الحميد، أدوات سوق الأوراق المالية ومناهج تقييمها، دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بتيسة، الجزائر 2004، ص: 49.

³ - حفيظ عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص : 49-50.

- شمعون شمعون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52-53.

4- البورصة أداة تحديد السعر المناسب وتسيير المخاطر

تحدد أسعار الأوراق المالية بصورة واقعية على أساس من المعرفة الكافية ودرجة عالية من العدالة، حيث يتم تحديد أسعار الأوراق المالية عبر المفاوضة أو المزايمة " المزاد العلني" والتي تعكس بصورة أقرب إلى الدقة رأي المتعاملين في السعر المناسب للورقة المالية وفقا لظروف السوق السائدة بالإضافة إلى ما تقوم به الشركات والجهات الاقتصادية من نشر كافة البيانات المتعلقة بالشركات وصكوكها وأرباحها ومراكزها المالية وهو ما يحول دون خلق سعر غير واقعي للورقة المالية، ويمثل هذا السعر أفضل الأسعار بالنسبة للبائع " أعلى سعر طلب" بالنسبة للبائع وللمشتري "أدنى سعر عرض" يمكن النظر إلى وظيفة تحديد السعر المناسب للأوراق المالية بأنها وظيفة أساسية للبورصة باعتبار انه لا يمكن أن تقوم سوق الأوراق المالية خاصة سهلة التسويق على حساب الأسعار، مما يعني أن المستثمر في هذه السوق إلى جانب حرصه على بيع كمية كبيرة من الأوراق المالية فإنه يحرص أيضا على أن يكون السعر الذي يبيع به مناسباً.

كذلك تعتبر سوق الأوراق المالية أداة تسيير مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية من خلال كثرة أو تنوع هذه الأخيرة بما يكفل تقليص المخاطر وتخفيضها.¹

كما أن هناك من يضيف وظائف أخرى مثل:²

حماية المستثمر: وذلك أن الأسعار والعمليات المالية لها تخضع لتأثير العوامل الجانبية مثل المكان أو حجم الإستثمار أو العلاقات الشخصية.

البورصة سوق لها دور بارز في الاقتصاد، كما تتميز باختلاف أنواعها وفروعها يتم ضبطها بقواعد وتشريعات منظمة من قبل سلطات معينة، وذلك بواسطة أوراق مالية من العديد من الأطراف، بالإضافة أن لها وظائف اقتصادية كاعتبارها أداة لتمويل الاقتصاد.

¹ - حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

- شمعون شمعون، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

² - محمد يوسف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

المبحث الثاني: مدخل لثقافة الاستثمار المالي

لقد اثبت الباحثون في مجال السلوك الإنساني أن الإنسان له خاصية فريدة ومتميزة أينما وجد. وذلك أنه يمتلك ثقافة أيا كانت أدواته ومعداته ومهما اختلفت طرقه وأساليبه في الحصول على الطعام وأيا كان نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أو نسق معتقداته. وهذه الخاصية تقتصر على الإنسان وحده، كونه المخلوق الوحيد الذي يمتلك ثقافة أو سلوكا ثقافيا.

ولكل مجتمع مفاهيم أساسية خاصة به، يحرص عليها، ويسعى لترسيخها وتثبيت جذورها في شتى المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية منها... ويعمل على المحافظة عليها والاهتمام بها وتأصيلها في أبنائه باستخدام وسائل عديدة. وهذه المفاهيم هي ما يمكن أن نطلق عليها اسم الثقافة.

والثقافات تتعدد، وتختلف باختلاف المبادئ والتصورات الفكرية لدى المجتمعات، حتى أن الاقتصاد أو بالأحرى المتعاملين الماليين يولون أهمية لما يسمى بالثقافة وبالتحديد الثقافة المالية، فالثقافة هي حصيلة مقومات شتى تكون في النهاية صورة معينة وشخصية خاصة لأي مجتمع بكل ما تحمله من تصورات وأفكار وتطلعات...إلخ.

تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، وتكون كالآتي:

✓ **المطلب الأول: عموميات حول الثقافة؛**

✓ **المطلب الثاني: الثقافة المالية والثقافة الاقتصادية؛**

✓ **المطلب الثالث: الثقافة البورصية.**

المطلب الأول: عموميات حول الثقافة

تمنح الثقافة الإنسان القدرة على التفكير في نفسه، والوصول إلى العقلانية التي تجعل منه كائنا يمتاز بالإنسانية والقدرة على الانتقاد والالتزام الأخلاقي حيث تساعد الثقافة الإنسان للوصول إلى القيم الإنسانية، ويمكن اختصار ذلك في أن الثقافة تشمل كل ما يرتبط بالإنسان من جانب إنسانيته.

1- مفهوم الثقافة:

1-1 لغة: ثقّف، ثقفا، ثقافة، أي صار حدقا خفيفا فطنا، وثقفه تثقيفا أي سواه، وهي تعني تثقيف الرمح، أي تسويته وتقويمه. وتستخدم في اللغة لعدة معان منها الحدق والفتنة، وقوة الإدراك. وتدل مفرد الثقافة أيضا على الادراك ونقول ثقّف الشيء أي أدركه، وثاقفه بالسلاح أي لاعبه بالسلاح.¹

1-2 اصطلاحا: تعتبر الثقافة مصطلح شديد التعقيد، لذا لم ينفق علماء الاجتماع والأنثربولوجيا على تعريف واحد له.

- تعرف على أنها تطور القدرة الإنسانية وتنوعها لدرجة تمكن الإنسان من تصنيف خبراته وتجاربه بطريقة رمزية، والتطرق لها انطلاقا من هذا المبدأ بأسلوب إبداعى وأخلاقي.²

- هي مستوى أشمل يشير إلى الطرق المختلفة التي يتبعها الناس في مختلف مناطق العالم.³

2- خصائصها: وتتحصر في جملة النقاط الآتية:⁴

- 1-2- الثقافة ذات خاصية مادية ومعنوية معا؛
- 2-2- الثقافة عضوية؛
- 3-2- الثقافة مكتسبة؛
- 4-2- الثقافة تراكمية؛
- 5-2- إمكانية انتقال عناصر الثقافة بالاحتكاك؛
- 6-2- تتصف الثقافة بأنها إنسانية. أي أنها طبع الإنسان؛

¹- دون ذكر الأستاذ، الفرد والثقافة، مطبوعة موجهة للسنة الأولى ل.م.د، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة- الجزائر، 2014، ص: 4.

²- عصاد عبد الغني، سوسولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكالية... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2008، ص: 38.

³- جودر الفتلاوي، ملخص مادة الثقافة، من الرابط: <http://mvltdict-net>, 31/01/2020.

⁴- شعيب لابن، بعض عناصر الثقافة التنظيمية وعلاقتها في التخفيض من الضغوط المهنيين لدى العاملين بالمؤسسات الرياضية، شهادة ماجستير في العلوم والتقنيات البدنية، معهد العلوم والتقنيات البدنية، تخصص الإدارة والتسيير الرياضي بالمؤسسات الرياضية، جامعة المسيلة، 2015، ص: 11.

2-7- تشبع حاجات الإنسان الأساسية؛

2-8- قابليتها للانتقال والاكتمال و الانتشار، بواسطة وسائل الاتصال الحديثة واللغة والتعليم؛

2-9- قابليتها للتغير والنمو المستمر؛

23- أهمية الثقافة

تتخصر أهمية الثقافة في كونها:¹

- تعتبر الثقافة وسيلة للقضاء على الجهل والتخلف؛

- تعد الثقافة من أكثر العوامل تأثيراً في التنمية البشرية؛

- دفع الأفراد في المجتمعات للإبداع والتميز من خلال توجيهه وتسيير أفكارهم؛

- إكتساب الفرد التحضر الإنساني والرخاء الفكري؛

- الكشف عن نقاط القوة في المجتمع وتحفيزها وتوجيهها نحو التطور والإصلاح؛

- الثقافة وسيلة لمواكبة التطورات والتغيرات التي تطرأ على حياة الأفراد والمجتمع؛

- زيادة مستوى الوعي الثقافي الفردي؛

- تحفز العنصر البشري على الإيجابية.

4- أنواع الثقافة: يمتاز الأفراد في المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة بامتلاكهم مجموعة من

الثقافات المتنوعة والتي تختلف في نوعها ومبادئها من فرد إلى آخر. ويعود سبب ذلك إلى إنجازهم

بأفكار مختلفة واستخدامهم لأدوات مختلفة بطرق مختلفة مما أدى إلى سير حياتهم بأشكال مختلفة الأمر

الذي يساهم في تقسيم الثقافة بشكل عام إلى:²

4-1- الثقافة المادية: وتشتمل على إنجازات العمل والجهد البشري في أي مجتمع من المجتمعات،

مثل البنين العمراني والمنشآت الصناعية وغيرها من الأشياء الملموسة المهمة؛

4-2- الثقافة غير المادية: وتشمل الأفكار والاعتقادات والتوجيهات التي يؤمن بها الإنسان، مثل

مبادئ الخير والشر والصواب والخطأ.

5- مكونات الثقافة: وتتلخص في مايلي:³

¹ مراد الشوايكة، أهمية الثقافة، من الرابط: <https://mawdoo3.com>, 01/02/2020.

² وزبي وزبي، ما هي أنواع الثقافة، من الرابط: <https://sator.com>, 01/02/2020.

³ لزهرة مساعدي، في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائريين العدد 9، المركز الجامعي-ميلة-، الجزائر، 2017، ص: 35.

1-5- الأفكار: وهي ما يكتسبه الفرد من البيئة التي يعيش فيها ويقنتع بها تماما، ونتائج عمليات معالجة يقوم بها الدماغ.

2-5- العادات: هو نهج يعتمده مجتمع ما في تأدية أشياء معينة وفق طرق خاصة ومعتادة.

3-5- اللغة: هي وسيلة تفاعلية بين أفراد مجتمع واحد، وهي عبارة عن طريقة بالكلام يتم التعبير عنها بواسطة رموز كلامية خاصة.

4-5- القانون: وهو مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم حياة الأفراد وسلوكهم.

5-5- الأعراف: هي مجموعة الأفعال التي تكرر حدوثها وفعالها حتى اعتاد عليها أفراد المجتمع وأصبح من اللازم القيام بها.

6- عناصر الثقافة:

تشكل موضوعات الثقافة وموادها العناصر التي تحقق للفرد تطوره الفكري وأسلوب محاربتة وممارسته التقويمية لحياته اليومية، وتشتمل عناصر الثقافة على كافة أنواع الثقافة وليس مخصصة لنوع معين منها دون الآخر، وتساهم هذه العناصر في بناء شخصية الإنسان وطبيعة ثقافته، وتتمثل عناصر الثقافة في:¹

1-6- تفسير الوجود: هو مطلب أساسي للإنسان ويظهر من خلال بحث الإنسان المتكرر عن إجابات منطقية لأسئلة وجودية، مثل من أكون؟ كيف جئت؟ ما هو مصيري؟ كيف تكون الكون وما طبيعة العلاقة إلا عندما يعبر عن إجابات لهذه الأسئلة حتى ولو كانت إجابات غير صحيحة؛

2-6- القيم: هي المثل التي تميز الإنسان عن الحيوان كما أنها القواعد التي يبني عليها الإنسان حياته ليرتقي بها بعيدا عن حياة الحيوان، ومنها القيم الفكرية وقيم الخير وقيم الجمال؛

3-6- الأنظمة التشريعية لجوانب الحياة: تشتمل على كافة القوانين والأعراف والتقاليد والتعليمات التي تتحكم بحياة الإنسان، سواء كانت مرتبطة بقوة به كالعبادات والأخلاق، أو غيرها كالأنظمة التعليمية والإدارية، والتشريعات التاريخية الموروثة من الأجداد والتي تحولت إلى قوانين ملزمة.

¹ - إيمان الحيارى، بحث في الثقافة، من الرابط: <https://mawdoo3.com>, 03/02/2020 ; 13 :40.

7- نظرية الثقافة وفوائدها:

7-1- نظرية الثقافة: تتفاوت ثقافة المجتمعات في ما بينها والسبب في ذلك التفاوت والاختلاف هو من صنع الإنسان لذلك نجد أن هناك اختلافات كبيرة وفجوات بين ثقافات المجتمعات، وكما تختلف ردود الفعل والاستجابات من فرد لآخر وتتخذ الثقافة دورا أساسيا في حياة الأفراد والمجتمعات.¹

7-2- فوائد الثقافة:

وتتلخص في النقاط التالية:²

- تهيئة العيش الكريم للأفراد مع إكسابهم الشعور بالوحدة المتماسكة؛
- إشباع حاجات الأفراد البيولوجية من خلال إمدادهم بأنماط سلوكية مشتركة؛
- إتاحة سبيل توطيد الأواصر والتعاون بينهم، والقدرة على التأقلم مع المواقف التي تواجههم في حياتهم؛
- تسهيل سبل ووسائل التفاعل والتواصل الاجتماعي بين الأفراد؛
- الحد من أسباب الصراع أو الاضطراب؛
- يدفع الفرد إلى تأدية الدور التربوي المنوط به؛
- خلق حلول مناسبة للمشكلات التي تشكل عائقا في وجه الأفراد.

8- تكامل الثقافة: حتى تتحقق التكاملية الثقافية يجب أن يتم تسييرها وتوحيدها في اتجاه واحد، ومن العوامل التي تؤثر في تكاملية الثقافة هي:³

8-1- المعتقدات والقيم: توحد ثقافة الناس نظرا لقدسية العادات والتقاليد والقيم، كما ان شعورهم بضرورة الامتثال للقيم والعادات تشجع على توحيدها، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات بين الناس وتوطيدها كنوع من الثقافة.

8-2- الأساطير: هي عبارة عن صور ذهنية ترسمها الأفكار الإنسانية المنبثقة من المعتقدات والقيم في مجتمع ما، وتوحد معتقداتهم وتصوراتهم.

8-3- الطقوس والاحتفالات والتمائيل.

¹- سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1983، ص: 57.

²- سلفيا بشرى، فوائد الثقافة: كيف يستفيد الإنسان من كونه مثقفا في حياته، من الرابط: <https://www.mawdoo3.com> ; 02/02/2020

³- ناصر الحجيلان، التكامل الثقافي في المجتمع، جريدة الرياض - العدد 14554، الثلاثاء 23 ربيع الآخر 1429هـ - 29 ابريل 2008.

المطلب الثاني: الثقافة الاقتصادية والثقافة المالية

نظرا لأهمية الثقافة في حياة الفرد والمجتمع فإنها تحتوي على عدة تصنيفات مهمة وملمة لكافة الجوانب وتتمثل تصنيفات الثقافة في مايلي:

1- الثقافة الاقتصادية: يمكن ايجازها كالتالي:¹

نعني بأن يكون الفرد والمجتمع متقفا اقتصاديا أي لديه دراية وتطلع بالاقتصاد من كل النواحي سواء كان ذلك عن طريق التعامل أو الاكتساب من خلال الاحتكاك بمحيط ملم بهذه المعلومات، فالإقتصاد يشكل حجر الزاوية للدول والمجتمعات، ويؤكد هؤلاء معادلة تقول كلما كان الإقتصاد قويا، متينا، متوازنا، قائما على العلمية والحرفية كلما كانت الدولة والمجتمع أقوى وأكثر تطورا. بمعنى هناك ارتباط وثيق بين قوة الاقتصاد وتطور المجتمع لهذا لايمكن أن نجد اقتصادا متينا مبنيا على أسس علمية في دولة متأخرة، لسبب بسيط أن هذا النوع من البناء السليم مرتبط بصورة جوهرية بمفهوم الثقافة الاقتصادية، وبمدى توافر المواطن على الثقافة الاقتصادية. فإذا كان الفرد والمجتمع يتحلى بثقافة اقتصادية حتى لو بالحد الأدنى منها فهذا يجعل فرض التطور الاقتصادي مضاعفا لتلك الدولة. على العكس تماما من المجتمعات غير المثقفة اقتصاديا فهي تكاد لا تعثر على فرصة للتطور الاقتصادي. بسبب ضالة الثقافة الاقتصادية فيها على مستوى الأفراد أو الجماعات. علما أن الثقافة الاقتصادية ينبغي أن تكون شاملة لأن الجميع يحتاجها بما في ذلك المثقفون أنفسهم، فلا يصح للمثقف مثلا أن يحصر نفسه في حيز محدد من الأفكار التي تتعلق بالأدب والفنون كونه ينتمي إلى هذا الوسط لذلك لا بد أن يكون عارفا وفاهما ومتفاعلا مع المعلومات الاقتصادية التي تكمل ثقافته الفكرية والأدبية وقراءاته للجانب الاقتصادي و ما شابه، فالمثقف في هذه الحالة يصبح خبيرا وواعيا وتكون لديه خبرة في إدارة شؤونه الفردية والعائلية بطريقة اقتصادية ناجحة، ويعرف ما أهمية الثقافة الاقتصادية.

وسوف يتمكن أفراد هذا المجتمع من التعامل بدرجة وفهم مع جميع الأمور المرتبطة بالقضايا الاقتصادية، ولاشك أن هذا النوع من المواطنين أفضل بكثير من أولئك الذين لا يفرقون بين الاستهلاك والإنتاج، ولا يعرفون كيف يديرون شؤونهم الفردية والعائلية، فكيف إذا تعلق الأمر بإدارة دولة ومجتمع بأكمله.

¹ - على حسين عبيد، الثقافة الاقتصادية والإقتصاد الثقافي، شبكة النبا للمعلوماتية ، من الرابط: <https://m.annabaa.org>, 03/02/2020.

من هذا تساهم الثقافة الاقتصادية في بناء دولة متطورة اقتصاديا، وهو ماسيؤثر آليا على تطور الدولة في كافة الميادين، كما يمكن القول أنها تشمل الثقافة المالية التي بدورها تحوي الثقافة البورصية.

2- الثقافة المالية:

يمكن تعريفها وذكر فوائدها في مجموعة من النقاط:¹

2-1- تعريفها: تعرف على أنها عملية فهم وتعلم طرق كسب الأموال وإنفاقها وتوفيرها عن طريق اكتساب المهارات والطرق المؤهلة لمعرفة كيفية استخدام الموارد المالية لاتخاذ القرارات ويمكن أيضا تعريف الثقافة المالية على أنها المعرفة المالية المكتسبة لتنفيذ أكثر طرق وأساليب إدارة الأموال نجاحا وفعالية، مما ينعكس على التطور المهني والشخصي للأفراد.

2-2- فوائد الثقافة المالية:

- القدرة على إتخاذ القرارات المالية، وغالبا ما تكون هذه القرارات مترابطة مع بعضها البعض، كما تساعد الثقافة المالية على تسديد الديون والحفاظ على جزء من الدخل؛
- تمكين الأشخاص من توفير الأموال من أجل التقاعد؛
- تمكين الأشخاص من تخصيص كميات كافية من الأموال لتغطية نفقاتهم دون وجود مصدر دخل؛
- تساعد الثقافة المالية في التأثير على مستقبل الأجيال القادمة من حيث قدرتهم المالية وانجازاتهم.

3- أهمية الثقافة المالية:

تكمن أهمية الثقافة المالية في العديد من الأمور نذكر منها:²

3-1- تحمل المستهلك مسؤولية العديد من القرارات المالية: وتكون مثل عملية التخطيط للتقاعد، حيث يقوم المستهلكون بعمل خطط التمويل في فترة حياتهم التقاعدية، مثل المساهمة في صناديق التقاعد بسبب عدم مساهمتهم بأموالهم الخاصة بها بل يتم تحميل العبء المالي للشركات والحكومات التي قامت على رعاية المستهلك، غالبا ما يفضل أن يقوم المستهلك باتخاذ قرارات استثمارية وتحديد كمية المساهمة لبناء مستقبل تقاعدي أفضل؛

3-2- تمكين المستهلك من الاختيار من ضمن خيارات معقدة: حيث يتمكن المستهلك من الاختيار من بين العديد من المنتجات الإستثمار والادخار المعقدة ذات أسعار الفائدة المتباينة والاستحقاقات

¹ عبد الله الراددي، في الثقافة المالية، من الرابط: <https://aawsat.com> 2020/02/01

² مجد خضر، الثقافة المالية، من الرابط: <https://www.mawdoo3.com>, 01/02/2020

المالية المتفاوتة، ويمكن أن يؤثر إتخاذ هذا القرار على قدرة المستهلك على شراء منزل أو تمويل التعليم، مما يزيد من ضغط إتخاذ القرار؛

3-3- التغلب على نقص المساعدات الحكومية: حيث أن الضمان الاجتماعي قابل للتغير وأنه قد يتم إلغاؤه في حلول عام 2033م؛

3-4- توفير المال لفترة أطول: حيث أن الفرد قد يعيش لفترة طويلة، مما يبين حاجته لمزيد من الأموال؛

3-5- مواكبة البيئة المتغيرة: إذ يوجد الكثير من المستخدمين في السوق المحلي والعالمي، مما يعني وجود العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذا السوق، كما أن البيئة سريعة التغير بسبب التقدم التكنولوجي مما يجعل الأسواق المالية متقلبة بصفة دائمة؛

4- الثقافة المالية والميزانية

يمكن تعريف الميزانية على أنها عملية تسجيل إيرادات ونفقات الشخص المراد دراسة ميزانيته لمساعدته في تكوين النجاح المالي، وتكون عملية إعداد الميزانية بسيطة، كأن يقوم الفرد بكتابة مبالغ الدخل والنفقات الشهرية الأساسية على ورقة، ويمكن إعداد ميزانية ناجحة من خلال مايلي:

- تتبع النفقات الخاصة بالشخص لمدة شهر لمعرفة مكان إنفاق أمواله؛
- تقييم الدخل الخاص بالشخص نسبة إلى النفقات الخاصة به؛
- تصنف المصاريف الخاصة بالشخص إلى احتياجات ضرورية أو غير ضرورية؛
- تحديد ما إذا كان يمكن تخفيض النفقات في فئة الاحتياجات غير الضرورية؛
- إنشاء ميزانية لمدة أسبوع أو شهر والتمسك بهذه الميزانية؛
- تدوين الأهداف المالية طويلة الأجل، حتى يتمكن الشخص من معرفة أهدافه التي يحاول تحقيقها أثناء متابعته للميزانية الخاصة به.

5- الثقافة المالية وبطاقة الإئتمان

يمكن أن تساعد بطاقة الائتمان في بناء رصيد مالي جيد إذا تم استخدامها بطريقة صحيحة مع مراعاة أساليب الثقافة المالية، وتأكيد المسؤولية اتجاه الأموال الموجودة، لكن إذا تم استخدام هذه البطاقة بطرق غير صحيحة فيمكن أن تؤدي إلى فرض رسوم عالية على الشخص وأن تسبب إهدار في رصيده المالي.

المطلب الثالث: الثقافة البورصية

يمكننا القول أن:¹

الثقافة البورصية هي بدورها تعني امكانية تعامل الأشخاص مع البورصة بطريقة صحيحة ووفق المعايير المحددة، أم يمكن القول أنها درايتهم بهذا الجانب وكل أطرافه.

فالبورصة كيان اقتصادي يخضع لنظام محكم من خلال سلطات الضبط وهيئات التسيير ذات الرقابة الصارمة والكفاءة العالية، أي تكمن أهمية هذا النظام في حماية الادخار وتشجيع الاستثمار عن طريق إعادة التوازن المالي بتحويل الفائض المدخر إلى مؤسسات هي في حاجة إليها، إن الإحاطة بسوق الأوراق المالية يتطلب دراسة قانونية واقتصادية معمقة، لضبطها من خلال التشريعات والأنظمة المنظمة لها، نظرا لارتباط بورصة المال والأعمال وعلاقتها بالمصارف والمؤسسات المالية بصفة عامة، فمعيار كفاءة هذا السوق هو حركية البورصة وعدد الشركات المدرجة وتنوع الأوراق المالية المتداولة. ومدى تأثيرها وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية المحيطة.

فعلى السلطات المعنية تطوير نظام السوق المالية ليكون تأثير إيجابي فيجب إعادة هيكلة النظام المالي والمحاسبي، لمواكبة التحولات الاقتصادية في العالم وتعميم الثقافة البورصية لدى الأفراد والمؤسسات حيث تعرف الثقافة البورصية بأن يكون الأفراد الحقيقيين والمعنويين لهم معرفة ودراية ووعي بالبورصة ومدى فعاليتها عند تطورها وتشجيع العمل فيها وتنشيطها.

وهذا يبين لنا مدى قوة الارتباط بين معرفة البورصة وتطور المجتمع، فإذا كان المجتمع له ثقافة بورصية حتى لو بدرجات صغيرة فإن ذلك سيؤثر تأثيرا قويا على تطور البورصة ونشاطها وذلك يكون من خلال الخبرة التي يكتسبها الفرد والمجتمع في إدارة الشؤون والتعاملات المالية و كيفية تسيير قوانين سوق المال بطريقة بورصية ناجحة، وهذا بدوره يؤثر على الإقتصاد الوطني ككل.

ومن خلال اكتساب الأفراد والمجتمعات ثقافة بورصية وفهم جميع الأمور المتعلقة بالقضايا البورصية و نظامها، فإن ذلك يعزز في تطوير البورصة وتنشيط سوق المال ومن ثم نمو الإقتصاد الوطني وزيادة التنمية الاقتصادية.

ولاريب أن جزء من المجتمع عندما يكون لديهم وعي بورصي فذلك أفضل بكثير من مجتمع ليس لديه أي مؤهل ولها تأثير كبير على تطور الإقتصاد الوطني.

¹ - حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

إنه من الضروري السعي إلى تعويد العائلات على استعمال أدبيات البورصة في الثقافة اللغوية للشعب وتحسيسهم بأهمية هذه الأداة التي تهتم بتمويل الاقتصاد، وأنه من المفيد تعبئتهم من أجل استثمار قدراتهم التمويلية في الأصول المالية القابلة للتداول. لذلك يتعين وضع سياسات حقيقية تختص بالتسويق البورصي يكون الغرض من ورائها تعريف مختلف الأعوان الإقتصادية، باستعمال مختلف وسائل الإعلام ومختلف شبكات الاتصال مع الجمهور سواء المتخصصة في شؤون المال أو غير المتخصصة.

ولعل من بين ما يرسخ هذه الثقافة أكثر هو تشجيع صناديق التوظيف الجماعي بما أنه مرغوب بشدة أو بالأحرى مطلوب، لما توفره من مزايا رفع العوائد والتقليص من درجة المخاطر. كما أنه من بين العوامل المحفزة للعائلات الإقبال على الإستثمار المالي في الأوراق المالية للنظام الجبائي المطبق عليها، حيث يتعين وضع نظام مناسب يستحسن أن يكون متدرجا، ولعل قانون المالية الجزائري لسنة 1998 أحسن دليل على ذلك إذ جاء بإعفاءات جبائية على الأوراق المالية المسجلة في قيد البورصة.

الثقافة مصطلح أدبي يرمز للوعي والإدراك، وبذلك يمكن ربطه مع المفاهيم الاقتصادية أيضا أو أي مصطلح آخر يتم ربطه بالجمهور، فبمعالجة موضوع الاستثمار والبورصة لابد من معرفة ثقافة المجتمع حول ذلك لادراك مدى تعاملهم بهذه الأخيرة.

المبحث الثالث: واقع البورصة في الجزائر

أدت جهود الإصلاح الاقتصادي إلى الإقناع بأهمية الأسواق المالية والدور الذي تلعبه في مسيرة التنمية، وتوفير الاحتياجات التمويلية حيث تكتسب أهمية كبيرة مع اعتماد أعداد متزايدة من الأعوان الاقتصاديين على آلية السوق في تخصيص الموارد وإفساح المجال للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ولجوء السلطة إلى المصادر غير التضخمية لتمويل العجز في الموازنات المالية.

تعد البورصة الجزائرية سوقا متمركزا تديره الأوامر ليس الأسعار، حيث تتداول الأوراق المالية في سوق رسمي وحيد وتجرى المفاوضات عليها في قاعدة المفاوضات مكان النقاء الوسيطاء في عملية البورصة و ذلك من أجل تنفيذ عمليات البيع والشراء.

فهي تعتبر وليدة التطورات التي شاهدها الساحة الإقتصادية في فترة الإصلاحات في إطار ما يعرف بإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني لاسيما القطاع المالي منه، بهدف التحول نحو اقتصاد السوق. ومع أن بورصة الجزائر حديثة النشأة وذات خبرة تكاد تكون منعدمة إلا أن الدولة حاولت منذ انطلاقتها مواكبتها لنظيراتها من البورصات العربية والعالمية خاصة في مجال تمويل المؤسسات الإقتصادية العمومية منها أو الخاصة، وذلك من خلال وضعها في إطار تشريعي محكم يكفل لها عملية التنظيم وفق هيئات وشروط لتدخل الغير بها.

وسنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على بورصة الجزائر من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول: عموميات حول البورصة الجزائرية؛

المطلب الثاني: الشركات المدرجة في البورصة؛

المطلب الثالث: معوقات بورصة الجزائر والحلول المقترحة لتنشيطها؛

المطلب الرابع: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عموميات حول البورصة الجزائرية

البورصة الجزائرية كغيرها من البورصات نشأت في ظل ظروف معينة وتحت أفكار مسطرة، سيتم اعطاء لمحة عامة عنها في العناصر الموالية:

1- نشأة البورصة الجزائرية

إن فكرة إنشاء بورصة الجزائر ظهرت سنة 1990 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعلنة منذ سنة 1988، أما القوانين التي ساهمت في تعزيز فكرة إنشاء البورصة هي: قانون 88-01 المتعلق ب: "توجه المؤسسات العمومية الاقتصادية"، قانون 88-03 المتعلق بتشكيل 08 صناديق مساهمة، قانون 88-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 59-75 بتاريخ 1975/09/26 والمتعلق بالقانون التجاري، علما ان هذه القوانين عملت تفرقة بين دور الدولة كمساهم ودور الدولة كقوة عمومية.

وفي سنة 1990 تم إنشاء مؤسسة القيم المنقولة (société des valeurs mobile)، هي شركة مساهمة (spa) رأسمالها مملوك من طرف ثمانية صناديق مساهمة وكان رأس مالها في حدود 320000 دج، قبل أن يصل إلى 9,32 مليون دج سنة 1992، تم تعديل المركز الاجتماعي لها لتصبح بورصة القيم المنقولة (bourse des valeurs mobile) إلا أن بورصة القيم المنقولة لم تتمكن من النشاط في ظل غياب القوانين الخاصة بها و تكليف القانون التجاري لقواعد السوق، وكان النص التشريعي رقم 93-08 بتاريخ 1993/04/25 متمم و معدل للأمر رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري، ويحمل في طياته النص على إدراج إمكانية تشكيل شركات المساهمة من خلال العرض العمومي للادخار و أيضا تعريف القيم المنقولة التي تستطيع أن تصدرها مؤسسات المساهمة المدرجة في البورصة.

في حين الأمر 96-27 بتاريخ 9 ديسمبر 1996 المعدل و المتمم رقم 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 المتعلق بالقانون التجاري قد تطرق إلى تعريف قواعد تشغيل مختلف المؤسسات التجارية كما يرجع الفضل للنص التشريعي رقم 93-10 بتاريخ 23 ماي 1993 الى:

-إنشاء بورصة القيم المنقولة؛

- تعريف البورصة باعتبارها إطار تنظيمي وحيز إجراء العمليات على الأوراق المالية المصدرة من طرف

الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى القطاع العام و شركات المساهمة.¹

تعريف الهيئات المركزية للبورصة

أ - لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بورصة COSOB وهي التي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة؛

ب- شركة تسيير بورصة القيم CGBO مؤسسة السوق؛

ج- وسطاء عمليات البورصة IOB مؤسسات استثمارية.

أما القانون رقم 95-22 بتاريخ 26 أوت 1995 المرتبط بخصوصية المؤسسات المولوية معدل ومتمم بالأمر رقم 97-12 ل 19 مارس 1997 فقد أدرج الرجوع إلى ميكانيزمات البورصة كأسلوب للخصوصية كذلك القانون رقم 95-25 بتاريخ 25 سبتمبر 1995 المرتبط بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة عرفت القواعد الخاصة بتنظيم وتسيير و مراقبة الصناديق العمومية المملوكة من طرف الدولة في شكل قيم منقولة ممثلة لرأس المال.

كما نجد أن الأمر 96-08 بتاريخ 10 جانفي 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة قد عرف تشكيل وتشغيل تلك الهيئات.

بينما الأمر رقم 04-01 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم التسيير وخصوصية والمؤسسات الإقتصادية العمومية وهو يرمي إلى تسريع فتح رأس مال المؤسسات الإقتصادية العمومية للخواص المحليين والأجانب، تعيين وتوضيح الأدوار، تسهيل وتبسيط الإجراءات ومعايير القرار.

كما أن القانون رقم 03-04 بتاريخ 17 فيفري 2003 قد أتى بما يلي:

- أضاف على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية؛

- دعم السلطات القانونية للمراقبة والجزاء للجنة COSOB؛

¹:- حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 153-160.

- سعيدة حيدوش، الأسواق المالية ضرورة حتمية للتمويل الاقتصادي، دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، 2018، ص ص: 135-136.

- الجريدة الرسمية، قانون رقم 04/03 المعدل و المتمم لمرسوم تشريعي رقم: 10/93، المادة: 09، العدد: 11، ص ص: 23-24.

- الجريدة الرسمية، مرسوم تشريعي رقم: 10/93، المادة: 35-60، العدد: 34، ص ص: 7-10.

- توسيع تطبيق نشاط الوسطاء لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
 - أدخل المؤتمر المركزي (الشركة الجزائرية للحفظ المركزي للأوراق المالية) والتي تحمل تسمية تجارية (ALGERIE CLEARING) كهيئة جديدة للبورصة.

2- الهيئات المنظمة للبورصات الجزائرية:

في الجزائر هناك 3 هيئات منظمة للبورصة وتتمثل في:

1-2 لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة:

ويمكننا القول أنه: ¹

بالرغم من أن هذه العملية قد تم تأسيسها بمقتضى المرسوم التشريعي 93-10 بتاريخ 1993/05/23 إلا أن تعيين أعضائها تم بتاريخ 1995/12/27، كما أن التصيب لم يتم إلا في غضون شهر فيفري 1996.

تتمتع هذه اللجنة بشخصية معنوية مستقلة ماليا، مسخرة وفقا لأحكام المادة 30 من المرسوم التشريعي 10/93 لحسن سير السوق وضمان أمن المعاملات وشفافيتها وحماية أمن المدخرين والمستثمرين في الأوراق المالية.

تتكون هذه اللجنة من رئيس معين بمرسوم رئاسي و 06 أعضاء يتم تعيينهم لمدة أربعة سنوات منهم قاض يقترح من وزير العدل، عضو يقترح من الوزير المكلف بالمالية، أستاذ جامعي يقترح من وزير التعليم العالي، عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر عضو يختار من بين مسيري الأشخاص المعنوية المصدرة للأوراق المالية وعضو آخر مقترح من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومن أهم الوظائف الموكلة لها نجد:

- الوظيفة التنظيمية التي تهدف للحفاظ على سير البورصة وحماية المستثمرين بها والمتدخلون في عملياتها؛

- وظيفة الحراسة والرقابة التي تتجلى من خلال الرقابة والحرس على تطبيق واحترام الإجراءات

القانونية من قبل الوسطاء، والتزام الشركات التي تلجأ إلى الادخار العلني بالإعلام الواسع للجمهور؛

- الوظيفة التأديبية والتي تتجسد من خلال غرفة تأديبية وتحكيمية، مؤلفة من رئيس اللجنة وآخرين من طرف وزير العدل.

¹ - prospectus d information. L organisation les missions les pouvoirs de la commission. Cosob. Alger..

2-2 شركة تسيير القيم المنقولة:

يمكن القول أنها:¹

تأخذ شكل شركة مساهمة، تخضع لأحكام المادة 544 من القانون التجاري، يبلغ رأس مالها الاجتماعي 24 مليون دينار جزائري ممسوك بأقساط متساوية من قبل المساهمين، وهي تنشط تحت رقابة اللجنة كما أن قانونها الداخلي مصادق عليه من طرف اللجنة.

أما الوظائف الموكلة لها هي:

- تسهيل الصفقات بين الوسطاء في عمليات البورصة من خلال سن قوانين وقواعد تحكم سير النشاط، وتسيير نظام التفاوض في الأسعار وتحديدها، وكذا وضع نظام قرارات للتنظيم والانضباط؛
- ترقية تجارة الأوراق المالية عن طريق تطوير السوق وتوفير المعلومات للمستثمرين.

2-3- المؤمن المركزي للسندات:²

وهو هيئة مالية تمارس مهامها في شركة ذات أسهم برأس مال قدره 65 مليون دج من مساهمات مؤسسة.

يتمثل دورها في:

- الحفاظ على السندات من خلال فتح الحسابات والسهر على استمرار حركتها؛
- إدارة و تنفيذ العمليات على السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها؛
- إصدار المعلومات الخاصة بسوق البورصة والمتعلقة بتنفيذ الأوامر حركية الحسابات و غيرها الأدوار الأخرى.

3- الأوراق المتداولة في البورصة الجزائرية:

يميز المشرع الجزائري بين ثلاث أنواع من الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر وهي:³

¹ حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 157، 158.

² رمضان قرواش، مطبوعة مقياس قانون بورصة القيم المنقولة، أقيت على الطلبة السنة الثالثة حقوق خلال سنوات 2015، 2014، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، ص 21.

³ فتيحة ابن بوسحاقي، بورصة الجزائر واقع وآفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص: 141-146.

3-1 الأسهم:

ينطوي تحت ظل الأسهم القابلة للتداول في بورصة الجزائر الأنواع الموالية:

- أسهم عادية؛
- أسهم التمتع؛
- أسهم جزئية؛
- أسهم ذات الأولوية في توزيع الأرباح؛
- الأسهم الخاصة.

3-2 السندات:

ويمكن التمييز بين أنواع السندات القابلة للتداول في بورصة الجزائر كما يلي:

- سندات عادية؛
- سندات المشاركة؛
- السندات ذات المعدل الثابت؛
- السندات ذات المعدل المتغير.

3-3 أوراق أخرى:

ونميز هنا بين مايلي:

- شهادات الإستثمار؛
- سندات المساهمة؛
- السندات ذات قسيمة الاكتتاب في الأسهم.

المطلب الثاني: الشركات المدرجة في البورصة

تتميز المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائر بعددها المحدود، وبلغ عدد الأسهم التي تم طرح أسهمها للاكتتاب العام خمس مؤسسات، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بهذه المؤسسات.

1- الشركات المسعرة في سوق الأسهم

هي شركات رائدة كل في مجالها ويتم تداول أسهمها حاليا بالبورصة، ويتم التعرض لها بصفة

موجزة

1-1- مجمع صايدال

شركة صايدال مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشأت في إطار قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1989 بعد تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية، في سنة 1993 تم تعديل القانون الأساسي للمؤسسة وذلك بالسماح لها بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة وهذا في إطار إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية. أصبحت سنة 1996 المؤسسة العمومية القابضة كيميائ صايدال مالكة لرأس مال شركة صايدال نسبة 100% خضعت صايدال في 02 فيفري 1998 إلى إعادة الهيكلة تم بموجبها تحويل الشركة إلى مجمع (GROUP) تحت تسمية المجمع الصناعي " صايدال " وفي نفس السنة وطبقا لقرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) خلال اجتماعه المنعقد في 14 جوان 1998 صدر القرار رقم: 04 المتضمن إدخال صايدال البورصة وباقتراح مجلس الإدارة، الجدول التالي يبين خصائص هذه العملية.¹

جدول رقم (01): بطاقة فنية لمجمع صايدال

اسم المجمع	المجمع الصناعي صايدال
رأس مال اجتماعي	شركة مساهمة برأس مال اجتماعي 2 500 000 000 دج
طبيعة العملية	عرض عمومي للبيع ب 20% من رأس المال ما يعادل 2000000 سهم
عدد المساهمين	19 288 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	القابضة العمومية للكيميائ والصيدلة بنسبة 80%
العملية المنجزة	إصدار 2000 000 سهم اسمي بقيمة 250 دج وبقيمة إصدار 800 دج
تاريخ العرض	من 15 فيفري إلى 15 مارس 1999
تأشيرة اللجنة	رقم: 1998/04 بتاريخ 24 جوان / 1998
تاريخ الدخول	17 جانفي 1999
أول تسعيرة	20 سبتمبر 2000

المصدر: قلال مريم، نفس المرجع السابق.

¹: قلال مريم، كيفية ترويج الأدوية في الجزائر دراسة حالة "مجمع صايدال"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسويق ، شعبة العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2014، ص:14.

1-2- مؤسسة تسيير فندق الأوراسي

فندق من 05 نجوم افتتح في 02 ماي 1975 حيث يعتبر من المؤسسات الرائدة في القطاع الخدماتي،

وانتقلت ملكيته إلى الشركة القابضة للخدمات بموجب المرسوم 95-25 المتعلقة بتسيير الأموال التجارية للدولة، بعد ذلك قامت المؤسسة برفع رأس مالها عن طريق إعادة التقييم حيث أصبح رأس مالها 1.5 مليار دينار من خلال إصدار 14600 سهم مجاناً¹ والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): بطاقة فنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي

اسم المؤسسة	مؤسسة تسيير نزل الأوراسي
رأس المال الاجتماعي	شركة مساهمة برأس مال اجتماعي 1700 000 000 دج
طبيعة العملية	عرض عمومي للبيع محدد بـ 20 % من رأس المال ما يعادل 1200000 سهم
عدد المساهمين	10 800 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	القابضة العمومية للخدمات بنسبة 80%
العملية المنجزة	إصدار 1200 000 سهم اسمي بقيمة 250 دج وبقيمة إصدار 400 دج
تاريخ العرض	من 15 جوان إلى 15 جويلية 1999
تأشيرة اللجنة	رقم: 1999/01 بتاريخ 17 جوان 1998
تاريخ الدخول	20 جانفي 2000
أول تسعيرة	14 فيفري 2000

المصدر: ينظر: بن جدو بن علي، الاستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة فندق الأوراسي، مذكرة ماجستير، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2015، ص: 102.

1-3- مؤسسة أليانس للتأمينات

شركة مساهمة برأس مال أولي 500 000 000 دج، أنشأت سنة 2005 بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الصادر عن وزارة المالية المتعلق بفتح سوق التأمينات، حيث

¹ - بورصة الجزائر ، <https://www.sgbv.dz> , 2020/03/10.

رفع رأس مال الشركة إلى 800 000 000 دج في إطار الملائمة مع أحكام المرسوم المتعلق برأس المال الأدنى لمؤسسات التأمين، ويمتلك أليناس حاليا شركتين فرعيتين:

*الأولى: (ATA) شركة أسهم بالشراكة مع النادي السياحي تمتلك أليناس 74.99% من رأس مالها.

*الثانية: (ORATINA) شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) المختصة في أجهزة الاعلام الآلي تمتلك أليناس فيها % 60 من رأس المال. وتعتبر شركة أليناس للتأمينات من بين الشركات الجزائرية الخاصة الرائدة في خدمات التأمين حيث تستقطب أكثر من 300 000 مؤمن.¹

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): بطاقة فنية لمؤسسة أليناس للتأمينات

اسم المؤسسة	مؤسسة أليناس للتأمينات
رأس المال الاجتماعي	شركة مساهمة برأس مال اجتماعي 2 205 714 180 دج
طبيعة العملية	عرض عمومي للبيع محدد ب31% من رأس المال ما يعادل 1 804 511 سهم
عدد المساهمين	5 653 مساهم
المساهم الرئيسي	السيد خليفاتي حسان
العملية المنجزة	إصدار 1 804 511 سهم اسمي جديد بقيمة 380 دج وبقيمة إصدار 830 دج
تاريخ العرض	من 02 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2010
تأشير اللجنة	رقم: 2010/02 بتاريخ 08 أوت 2010
تاريخ الدخول	07 مارس 2011
أول تسعيرة	17 مارس 2011

المصدر: بورصة الجزائر, <https://www.sgbv.dz>, 2020/03/08, 9:45.

2- الشركات المسعرة في سوق السندات

2-1- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز الشركة المسعرة في سوق السندات

هي أحد أقطاب الشركات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني مختصة في إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء والغاز وهي شركة مساهمة برأس مال يفوق 150 000 000 000 دج، تأسست الشركة في

¹شركة اليناس للتأمينات.. استثمار و استقرار و تطوير الاقتصاد, <https://www.elhiwardz.com>, 2020/03/02, 10:30.

سنة 1969 على انقاذ شركة كهرباء وغاز الجزائر (EGQ) ، الشركة تحولت في سنة 1991 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 478/91 الصادر 1991/12/14 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC). في إطار الملائمة مع الوضع الاقتصادي الراهن تحولت سونالغاز في 2002 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 195/02 إلى شركة المساهمة

إن لجوء سونالغاز إلى السوق المالية الجزائرية يدخل ضمن سعي الشركة لتبني مصادر تمويل، مستحدثة لتمويل استثماراتها الضخمة، وعلى هذا الأساس لجأت إلى إصدار القروض السندية خلال عدة سنوات.¹

2-2- شركة دحلي

هي أول شركة خاصة تحصلت على تأشيرة إصدار سندي، تأسست الشركة في 1996/10/09 بعد إعادة هيكلة مؤسسة سطلي (Société D'économie Mixte Sahli) وفي 2001 تم اقتنائها من طرف مؤسسة التأمين وإعادة التأمين الخاصة (Algériennes des Assurances).

Assurances)

فيما يلي خصائص السند:

الجدول رقم (04): خصائص سند استحقاق دحلي

المدة	07 سنوات
مبلغ الإصدار	2.360140.000 دج من ضمن 8.3 مليار دج مستهدفة من البداية.
القيمة الاسمية	10.000 دج
القسيمة	04%، 4.75%، 5.25%، 7575%، 6.25%، 6.75%
تاريخ الإصدار	11 يناير 2009
تاريخ الاستحقاق	11 يناير 2016
سعر الإصدار	100% من القيم الاسمية
تاريخ أول تسعير	16 مارس 2009
سعر الدخول	100% من القيمة الاسمية

¹ - قوطار خميسي، دور لوحة القيادة في تحسين نظام مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز ضري ورقلة خلال الفترة 2012/2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الشعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014/2013، ص: 18.

المصدر: بورصة الجزائر. <https://www.sgbv.com>, 2020/03/07.

3- مجمع رياض سطيف

يعتبر مجمع سطيف من المؤسسات الرائدة في الجزائر في إنتاج الصناعات الغذائية فهي أول المؤسسات التي تم إدراجها في البورصة عن طريق الخوصصة بتاريخ 17 جويلية 1998 ، وأول المؤسسات التي تم شطب أسهمها بعد تجربة دامت أكثر من سبع سنوات حيث انسحبت في عام 2006 بقرار من مجلس مساهمات الدولة.

أنشأت شركة رياض سطيف في سنة 1983 بعد إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للمسامد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكس "سمباك" SEMPAC سنة 1982، وفي سنة 1990 تم تحويل المؤسسة إلى شركة أسهم برأس مال قدره 100 000 000 دج، بالإضافة إلى نشاطها الأساسي. وسعت رياض سطيف من استثماراتها لتشمل أنشطة أخرى سواء الأنشطة ذات العلاقة بإنتاج وتسويق المواد الغذائية، أو أنشطة أخرى موسعة كتنقل البضائع واستصلاح الأراضي.

وفي سنة 1993 تم رفع رأس مال الشركة إلى مبلغ 850 000 000 دج مقسم إلى 850 سهم، هذه الوضعية سمحت في 18 جانفي 1997 بنقل أسهم المؤسسة لفائدة الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

وافق المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNEP) بتاريخ 05 فيفري 1998 على إدخال شركة رياض سطيف إلى البورصة بعد رفع رأس مال الشركة عن طريق اللجوء إلى الإدخار العلني، وقد بلغ رأس المال المسموح بزيادته 1000 000 000 دج أي ما يعادل مليون سهم بقيمة اسمية 1 000 دج للسهم الواحد وبسعر إصدار 2 300 دج.

وقد سمحت فترة العرض العلني للانسحاب من البورصة ببلوغ نسبة إنجاز قدرها 28,94 ، وقد تم عرض سهم المؤسسة على المساهمين بسعر 1 500 دج للسهم الواحد، أي بفارق 800 دج للسهم مقارنة بسعر الإصدار المحدد بمبلغ 2 300 دج للسهم، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة استمرت في توزيع الأرباح على المساهمين بصفة دورية، ووصل مبلغ الأرباح الموزعة من عام 1999 إلى غاية 2003 مجموع 5,793 دج للسهم الواحد. وعليه فإن المساهم الذي احتفظ بسهمه حتى صدور قرار العرض العلني للانسحاب يكون قد استرجع المبلغ الذي دفعه.¹

¹: الشريف ريجان، الطاوس حمداوى، بورصة الجزائر، رهانات و تحديات التنمية الاقتصادية ، مجلة التواصل في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد:34، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2013.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): بطاقة فنية لمجمع رياض سطيف

اسم المؤسسة	المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاته شركة ذات أسهم رياض سطيف
رأس المال الاجتماعي	شركة اسهم برأسمال اجتماعي 5 000 000 000 دج
طبيعة الأسهم	اسهم اسمية
عدد المساهمين الجدد	5180 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	الشركة القابضة للصناعات الغذائية بنسبة 80 %
العملية المنجزة	إصدار مليون سهم اسمي جديد بقيمة اسمية 1000 دج وبقيّة اصدار 2300
تاريخ العرض	من نوفمبر إلى 15 ديسمبر 1998
تأشيرة اللجنة	التأشيرة رقم: 01/98 بتاريخ 17 جوان 1998
تاريخ الدخول	17 جويلية 1998
تاريخ أول تسعيرة	13 سبتمبر 1999
تاريخ الانسحاب	06 ديسمبر 2006

المصدر: الشريف الريحان، نفس المرجع السابق

4- دخول (NCA) رويبة البورصة

إن دخول NCA رويبة بورصة الجزائر هو كسر لحاجز التردد الذي طبع الدخول للسوق المالية الجزائرية ، فمؤسسة رويبة هي ثاني مؤسسة خاصة تسعر بالبورصة بعد شركة التأمين "أليناس"، قامت الشركة في 2008 بتغيير العنوان التجاري للشركة " المصبرات الجديدة الجزائرية"، أين تم رفع رأس مال الشركة من مبلغ 792 195 000 دج إلى مبلغ 849195000 دج وهذا الإجراء يدخل ضمن التحضيرات الأولية لتحقيق شروط الإدراج، حيث قرر مجلس الإدارة في 27 ماي 2011 إدخال الشركة للبورصة وتمت العملية بموافقة جمعية المساهمين في 31 جانفي 2012.¹

الجدول أدناه يبين خصوصية سهم رويبة:

¹ www.cosot.org .14/04/2020. 32:

الجدول رقم (06): دخول (NCA) رويبة البورصة

اسم المؤسسة	NCA رويبة
الرأسمال الاجتماعي	شركة مساهمة برأس مال اجتماعي 849 195 000 : دج
طبيعة الأسهم	عرض عمومي للبيع محدد بـ 25 % من رأس المال ما يعادل 2 122 988 سهم
عدد المساهمين الجدد	22 مساهم
المساهم الرئيسي	Afrinvest Fund ltd
العملية المنجزة	إصدار 2 122 988 سهم اسمي جديد بقيمة 100 دج وبقيّة إصدار 400 دج
تاريخ العرض	من 07 أفريل إلى 25 أفريل 2010
تأشيرة اللجنة	رقم: 01-2013 بتاريخ 06 فيفري 2013
تاريخ الدخول	03 جوان 2013
تاريخ أول تسعيرة	03 جوان 2013

المصدر: 21:58، 2020/04/14، www.sgbv.dz

5- شركات أخرى مدرجة

يمكننا ذكر شركات أخرى كما يلي:.

5-1- شركة الخطوط الجوية الجزائرية

دخلت البورصة في تاريخ 2007/01/12 يتعلق الأمر بالقرض السندي الخاص بالجمهور الواسع بمبلغ قدره 14.18 مليار دينار على مدى 06 سنوات مع قسيمة اكتتاب تدرجية تتراوح من 3.75 إلى 6 % . هذا القرض السندي حل أجل استحقاقه في جانفي 2010.

5-2- القرض السندي لمجموعة " حداد "

مجموعة الأشغال العمومية " حداد " شركة ذات أسهم برأس مال 34 000 000 000 دج تحوزها عائلة حداد بنسبة 100% مختصة في الأشغال الكبرى (الطرق، السدود، السكك الحديدية، استغلال المحاجر، الاستيراد، الترقية العقارية، السياحة...)، وتم رفع رأس مال الشركة إلى 6 000000000 دج.

نسبة القسيمة السنوية للقرض 1,4 % . مدة الاستحقاق 05 سنوات ابتداء من التمتع به
2009/12/14.

المطلب الثالث: معوقات بورصة الجزائر والحلول المقترحة لتنشيطها

لبورصة الجزائر العديد من المعوقات، كما تم تقديم عدة اقتراحات لتفعيلها يتم ذكرها كالتالي:

1- معوقات بورصة الجزائر:

بورصة الجزائر تواجه مجموعة من العوائق تقف أمامها دون تحقيق الأهداف المنوط بها،
ومن هذه العوائق نجد:

1-1 معوقات تتعلق بالبورصة

تتمثل هذه العوائق في:¹

1-1-1 عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة

نحن نعلم بأن الأسباب الرئيسية لنجاح أي بورصة في الدول المتقدمة، هو عرض تشكيلة
متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية لإختيار الملائم منها من طرف المستثمر، فأما بالنسبة لبورصة
الجزائر فإنها حديثة النشأة و لا تتداول فيها إلا ثلاثة أوراق في الوقت الحالي بعد خروج القيد السندي
لسوناطراك من التسعيرة، ضف إلى ذلك فإن التعامل فيها هو حكر على نوع واحد من الأوراق المالية
بعد ما كان اثنين بالرغم من أن المشرع الجزائري سمح بإصدار وتداول أربعة عشر نوع من الأوراق
المالية.

كذلك نجد أن حيازة الأوراق المالية من طرف الأعوان الاقتصاديين خاصة منهم الخواص هو
محدد بسقف معين لا يمكن تجاوزه، ليبقى امتلاك الحصة الأكبر من الأوراق للدولة وهيئتها.

1-1-2 عدم نجاعة نظام المعلومات وآليات العمل بالسوق:

من المعلوم أن أي قرار استثماري في الأوراق المالية يتوقف على توفير المعلومات بالكم
الكافي، كذلك فالمعلومات تلعب دورا هاما في تحديد كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث تكون أسعار
الأوراق المالية المعروضة المرآة العاكسة للمعلومات المتوفرة في السوق.

وبالنسبة لبورصة الجزائر فالنظام المعلوماتي المتاح فيها ضعيف مما يصعب من عملية انتشار
المعلومات بين إدارة البورصة ومختلف الوسطاء، فهو لا يمكن المستثمر من الحصول على المعلومات
اللازمة وبالنوع المناسب لإجراء تحليلاته ، فيبقى عليه انتظار التقارير السنوية التي تصدرها

¹ - حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

المؤسسات لكي يتسنى له الحصول على معلومات عامة وسطحية خاصة في ظل قصور وضعف الإفصاح المالي ومهنة تدقيق الحسابات والرقابة على الشركة، كما أنه لا توجد هناك هيئات ومجلات متخصصة في ميدان المال والأعمال تفي بتحليل هذه المعلومات المنشورة، كذلك على مستوى بورصة الجزائر هناك بعض المستثمرين بحكم علاقاتهم المتميزة يمكنهم الحصول على معلومات دقيقة قد لا تتاح لبقية المستثمرين أو يحصلون عليها قبل الآخرين، مما يضيف عليها عدم الشفافية وعدم الكفاءة وخاصة من الكفاءة الإعلامية للسوق، إضافة إلى ذلك عدم إضفاء طابع المنافسة الكاملة في السوق وعدم توفر الأمان والأمن.

1-1-3 منافسة البدائل المتاحة:

هشاشة النظام المصرفي في الجزائر ومنافسة السوق الموازية، جعل العديد من الأعوان الاقتصاديين ينفرون من الاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في البورصة ولا يتقنون فيها حيث نجد نسبة العرض إلى الطلب تتراوح بين 3.3% لصايدال و 5.26% لرياض سطيف، و 0.17% في ظل غياب ثقافة بورصية، مما جعل المستثمرين يلجؤون والى الاستثمار في البدائل المتاحة والتي تحقق تحويل أموالهم الى نفود سائلة بشكل أسرع من استثمارها في الأصول المالية، وكذا تحقيق أرباح سهلة دون عناء أو مخاطرة.

1-2: معوقات تتعلق بمحيط البورصة

ويمكن تلخيص هذه العوائق في:

1-2-1-1 معوقات اقتصادية

يمكن تفصيلها في ما يلي:¹

أ- هيمنة القطاع العام

يشمل القطاع العام المؤسسات الاقتصادية قرابة 80 % من مجموع استثمارات المؤسسات الجزائرية وأهم ما يتميز به هذا النوع ما يلي:

- غياب الأداء الإنتاجي مع طاقة إنتاجية لا تتعدى 50% في أحسن الحالات ويد عاملة غير مؤهلة؛
- دخل الموظفين لا يتناسب مع الإنتاجية ونظام تحفيز الأجور غير فعال، مع الإصرار في أحيان كثيرة للمحافظة على سياسة اجتماعية بخصوص توظيف العمال؛

¹ - رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 279-284.

- مؤسسات عمومية غير متوازنة ماليا.

لذلك ينبغي خصخصة المؤسسات العمومية وتصميمها قبل قيدها في البورصة، غير أن عملية الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي أجريت بالجزائر توصل إلى حقيقة هي أن هذه الإصلاحات الاقتصادية ليست لها الأساس التسييري للنجاح.

ب- التضخم ومعدل الفائدة

معدل التضخم يتغير باستمرار مرة للأحسن ومرة للأسوء، خاصة مع العلم أن قطاع المحروقات هو القطاع الذي يساهم بشكل كبير شبه كلي في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين أن أغلب القطاعات المتبعة لها تقريبا معدلات نمو سالبة حتى وإن كانت ايجابية فهي ضعيفة، كذلك فإن التأثير بالصدمات الخارجية خاصة في ظل التعبئة الاقتصادية للخارج وظاهرة التضخم العالمي التي يعيشها العالم في الوقت الحالي خاصة بعد التغيرات الأخيرة قد يساهم في ارتفاع معدل التضخم على المستوى المحلي في أي لحظة والذي من شأنه التأثير في معدل الفائدة.

ج- الضغط الضريبي

ما يميز النظام الضريبي الجزائري هو تعدد أنواع الضرائب من جهة وارتفاعها من جهة أخرى الشيء الذي يحد من جاذبية الأوراق المالية خاصة مع نقشي السوق الموازية ومما يتيح من فرص ضخمة للربح، زيادة على ذلك فالضريبة على الدخل الإجمالي التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين تقلل من مردودية الأموال المستثمرة على مستوى بورصة القيم المتداولة بالجزائر.

د- ضعف القدرة الشرائية للمواطن

لقد كان من آثار انخفاض قيمة الدينار وتجميد الأجور، وتحرير أسعار السلع والخدمات، والتسريح الجماعي للعمال ضلع كبير في تدهور القوة الشرائية لأغلبية أفراد المجتمع، حيث يلاحظ انتشار دائرة الفقر وتقلص الطاقة الادخارية للعائلات ففي هذه الحالة فإنه من الصعب انتظار إقبال كبير من طرف الأسر الجزائرية من أجل الادخار في الأصول المالية وحتى غيرها.

1-2-2- معوقات اجتماعية وثقافية

يمكن ذكر أهم هذه المعوقات في النقاط التالية:¹

أ- العوامل التاريخية

لعل أبرز هذه العوامل هو انتشار الأمية جراء التهميش وطمس معالم الشخصية التي ورثها الشعب الجزائري عن المستعمر، مما جعل منها عائقا يحول دون انتشار الوعي الاستثماري المالي، كما أن أحجام عدد الأشخاص في استثمار ما لديهم من الأوراق المالية يمكن إرجاعه إلى عدم من الأشخاص في استثمار ما لديهم من الأوراق المالية يمكن إرجاعه إلى عدم مصداقية وفعالية هذه الأدوات على مستوى السوق الجزائرية أو نتيجة للخوف من مراقبة مصالح الجباية.

ب- غياب الثقافة البورصية لدى العائلات

لعل نقص الوعي الادخاري لدى فئات المجتمع وميلهم للاكتناز خوفا من الاضطرابات الاقتصادية التي عرفت الجزائر طوال العقدين الماضيين، هو السبب وراء عدم تنشيط البورصة وانتشار الثقافة البورصية بين أفراد المجتمع إضافة إلى كون هذه البورصة حديثة النشأة وتحتاج إلى فترة من الزمن.

ج- العامل الديني

إن السياسة السليمة لتجنيد الادخار العائلي ينبغي عليها الأخذ بعين الاعتبار النظام القيمي للمجتمع، لذلك فإن هذا العامل ذو أهمية كبيرة في عملية توجيه المدخرات من أجل توظيفها في الأوراق المالية، لذلك نجد العديد من العائلات تمتنع عن توظيف فوائضها في الأصول المالية خاصة منها السندات باعتبار أن لها عائد يتمثل في الفائدة والتي تعتبر الربا المحرم في الإسلام.

2- الحلول المقترحة لتنشيط بورصة الجزائر

تبقى بورصة الجزائر في جملة من المشاكل تحول أمامها دن تحقيق الأهداف المنوط بها، ولذلك لا بد لها أن تتبع جملة من الإجراءات التي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:²

1-2- التحكم في المحيط الاقتصادي

ويتم ذلك من خلال:

¹ - بوضياف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127

² - حفيظ عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 177، 178

- بوضياف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128، 129.

أ- التحكم في ظاهرة التضخم ومحاربة كل أسبابه

ويتم ذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية وجعلها مقرونة بكمية الإنتاج الحقيقي عن طريق إقامة جهاز إنتاجي قوي على نحو يحقق إشباع الطلب الداخلي مع تبني سياسة سعر صرف هدفها حماية العملة الوطنية من أي تدهور بالإضافة إلى محاربة ظاهرة هروب الادخار المالي ورؤوس الأموال إلى الخارج.

ب- محاربة التهرب والغش الضريبي

وذلك لأن الأعوان الاقتصاديين لا يستطيعون ولا يريدون الاستثمار في المشاريع التي تحقق لهم مداخيل مرتفعة تزيد على الأقل عن معدل التضخم الجاري، ومن ثم فإن أي دخل اقل من هذا المعدل ينجم عنه عدم اهتمام هؤلاء الأعوان الذين يتجهون بعدها نحو توظيفات أخرى.

ج- العمل على محو السوق الاقتصادية الموازية

ذلك لكون وجود سوق اقتصادية موازية للسوق الاقتصادية الرسمية، لا يحفز الاستثمار في الأصول المالية، خاصة إن كانت هذه الأخيرة غير مراقبة من طرف مصالح الضرائب وتوفر ربحية أكبر من نظيرتها الرسمية.

د- الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي

وذلك عن طريق منع المضاربات الغير مشروعة وتحاشي ارتفاع أسعار القيم المتداولة وتحقيق عوائد مرتفعة دون أن يكون لها ما يقابلها من ارتفاع حقيقي للثروات، لأن الارتفاع الاصطناعي للأسعار قد يؤدي إلى انهيار الأسعار وانهيار البورصة وفقدان مصداقيتها.

2-2- مراجعة الإطار التشريعي

يجب التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على المحيط الداخلي والخارجي للبورصة، حيث أنه من غير المعقول الوصول إلى بورصة ناجحة، وقدرة على الاستمرارية من دون أن تكون لها آليات تشريعية وتنظيمية مرنة وقدرة على التكيف مع المستجدات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، والسياسية.

2-3- مراعاة الإطار الزمني

يعتبر احترام عامل التدرج الزمني لما تكون عليه بورصة الجزائر ومن العوامل البالغة الأهمية في عملية تطويرها.

2-4- نشر الثقافة البورصية

أي أنه من الضرورة توعية المجتمع حول البورصة ونشر ثقافة عامة حول التعاملات والمخاطر والايجابيات وغيرها، حتى يتمكن الشعب من الاستثمار دون التخوف من بعض الأمور التي يجهلها حتى يتعود أكثر على البورصة ومعاملاتها في حياتهم اليومية.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت دراسة هذا الموضوع، لكن اختلفت فيها طريقة وجزئية الدراسة وتحليل الموضوع، فوجد البورصة مع العديد من المتغيرات الأخرى وليس الثقافة البورصية كحالة. فان هذا الموضوع يعد جديدا في هذا الإطار، ومن بين الدراسات التي تناولت دراسة البورصة مايلي:

1- دراسة **رشيد بوكساني:** معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها خلال 1999-2003، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تطورات و أداء الأسواق المالية العربية، حيث تدور اشكالية هذا البحث حول المتطلبات الأساسية لاقامة أسواق أوراق مالية فعالة، وماهي أوجه القصور في أسواق الأوراق المالية العربية وما هي سبل تطويرها قصد ترابطها، حيث اعتمد الباحث على منهجين هما المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي اعتمد على المنهج التحليلي عند رصد التطورات و أداء الأسواق المالية العربية خلال الفترة 1999-2003، ومن النتائج المتوصل اليها فتعتبر التشريعات والتنظيمات للأسواق المالية حجر الزاوية لبناء وفعالية السوق، وعدم كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية يعود الى عدم توفر المعلومات لأن كفاءة السوق تتوقف على تحقيق أهداف في تمويل التنمية وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة من توفير السعر العادل للأوراق المالية المتداولة الذي يعكس كافة المعلومات المتاحة ولا يوجد فاصل زمني بين وصول المعلومات وتحليلها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار والوقوف على معوقات تطور أسواق الأوراق المالية.

2- دراسة **صليحة بولحية:** تحت عنوان تقييم أداء البورصة الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.

هدفت الدراسة الى تقييم أداء السوق المالي الجزائري وتحديد أهم المعوقات التي تواجهه، وذلك من خلال طرح الاشكالية: الى أي مدى يعتبر أداء سوق الجزائر المالي جيد، وما هي المعوقات التي تواجهه خلال 2000 الى 2011؟ كما تم في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري المتبع في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بتقديم السوق المالي بشكل عام ودوره في التنمية الاقتصادية المتعلقة بتقديم السوق المالي بشكل عام ودوره في التنمية الاقتصادية وذكر مراحل نشأة بورصة الجزائر كما استخدم منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي للإجابة على اشكالية الدراسة.

أما فيما يخص أهم النتائج المتوصل اليها فنجد عدم تنوع الأوراق المالية وغياب الابتكار والتجديد في أدوات الاستثمار والادخار بالإضافة الى عدم توفر الشركات صانعة الأسواق مما يؤدي الى تقلب شديد في الأسعار وبالتالي تقلب حجم التداول...

وكذلك التوصيات المقدمة تشمل تشجيع القطاع الخاص وحثه على الدخول الى البورصة والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وكذا طرق الاتصال المتطورة وتخفيض تكاليف الصفقات وبالتالي تشجيع انشاء مؤسسات الخدمات المالية لتسهيل وتوفير المعلومات المالية لدى المستثمر.

3- دراسة نور الهدى غريز: بعنوان تقييم دور سوق الأوراق المالية في تمويل القطاع السياحي دراسة حالة سوقي عمان ومصر في الفترة 2013-2016، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

جاءت هذه الدراسة بهدف ابراز أهمية سوق الأوراق المالية في تمويل المؤسسات والتعرف على بعض المؤشرات التي تساعد في تمويل القطاع السياحي وكذلك تقديم اطار معرفي وتطبيقي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا لإعداد دراسات أكثر توسعا ودقة، ولتوضيح الموضوع تم طرح الاشكالية مامدى مساهمة البورصة في تمويل القطاع السياحي؟، ومن اجل معالجة هذا الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي لمعالجة الشق النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدامه لمنهج التحليل وأسلوب المقارنة باستخدام المؤشرات والنسب المئوية وذلك عن طريق المقارنة بين البورصتين، وقد تم التوصل الى أن عدد الشركات في بورصة مصر بلغ 17 شركة للقطاع السياحي بمقارنة قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك والقطاعات الأخرى عدد الشركات قليل، وهذا دليل على أن عدد الشركات المدرجة لقطاع السياحة أقل من القطاعات الأخرى في السوق المالي. أما في بورصة عمان

بالنسبة لعدد الشركات 11 شركة بقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى العدد قليل جدا ويرجع السبب الى الأوضاع الأمنية والسياسية .

وبناء على دراستهم قدموا التوصيات الآتية:

-زيادة الوعي والثقافة البورصية لدى السوق المالي الجزائري؛

-الجزائر لا يزال القطاع السياحي فيها دون المستوى المطلوب وهذا بالرغم من توفرها على مقومات وامكانيات هامة تؤهلها لمنافسة الدول السياحية في العالم ولما لاتدرج شركات سياحية في بورصة الجزائر من أجل النهوض بالقطاع السياحي واصلاحه وتطوره.

4- دراسة سليم جابو بعنوان تحليل حركة أسعار الأسهم في بورصات الاوراق المالية -دراسة حالة للأسهم المتداولة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة بين المدة 2001 -2010، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر، تم مناقشة هذه الدراسة بتاريخ 09 ديسمبر 2012.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على بورصة الأوراق المالية وتحديد الاطار النظري لها من حيث تعريفها، هيكلها، أطرافها، وظائفها وكذا تنظيمها وسيرها، وكذا محاولة فهم وتبسيط حركة أسعار الأسهم في بورصة عمان، ولتحقيق هذه الأهداف تم طرح الاشكالية الموالية: الى أي مدى تؤثر العوامل الداخلية والخارجية على اتجاه حركة أسعار الأسهم؟ وما هي نماذج التسعير المطبقة ببورصة عمان؟ وكيف يتم تحديد الأسعار فيها؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية تم استخدام المنهج الوصفي لوصف معطيات الدراسة سواء نظريا أو تطبيقيا مع استخدام بعض الاحصائيات الخاصة بواقع البورصة وتحليلها، توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

خطت بورصة عمان للأوراق المالية خطوة كبيرة في اطار تطوير بنيتها التنظيمية، وخاصة

بإدخال نظام التداول الالكتروني والذي ساهم في تحسين آدائها فقد أدى وجود نظام تداول الكتروني الى تسهيل الرقابة على عمليات التداول والسرعة والسهولة في تنفيذ الأمر.

كما نجد التوصيات التالية: السعي الجاد والحثيث لتحسين جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين عن أداء الشركات المدرجة وبذل الجهود الرامية لتطوير أساليب التعامل الامر الذي قد يؤدي للوصول الى سوق أكثر كفاءة؛

تطوير الآليات والأساليب الهادفة الى رفع كفاءة البورصة والتحقيق من حدة التقلبات السعرية، والتي تجعل المستثمرين أكثر قدرة على التخطيط ورسم الاستراتيجيات الاستثمارية الفعالة، وذلك من خلال وضع اجراءات لضبط حركة السوق.

1- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

اثراء الاطار النظري للدراسة، وكذلك المراجع المستخدمة لهذه الدراسة، والربط بين نتائج الدراسات السابقة والدراسة الحالية، للاطلاع على تجارب الآخرين لمعرفة البورصة أكثر وللمساعدة في تفسير وتحليل نتائج الدراسة هذه الدراسة. وكذلك تحديد أدوات الدراسة والمتغيرات واختبار منهج الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- الدراسات السابقة ليست مواضيع مطابقة للدراسة الحالية بأتم معنى الكلمة، فموضوع الثقافة البورصية ليس متناول بكثرة؛

- تناولت هذه الدراسات من موضوع بحثنا فقط متغير البورصة بغض النظر عن الثقافة أو ربط

المتغيرين؛

- تمت الدراسة الحالية مع عينة من عامة الشعب دون تحديد أي عشوائية؛

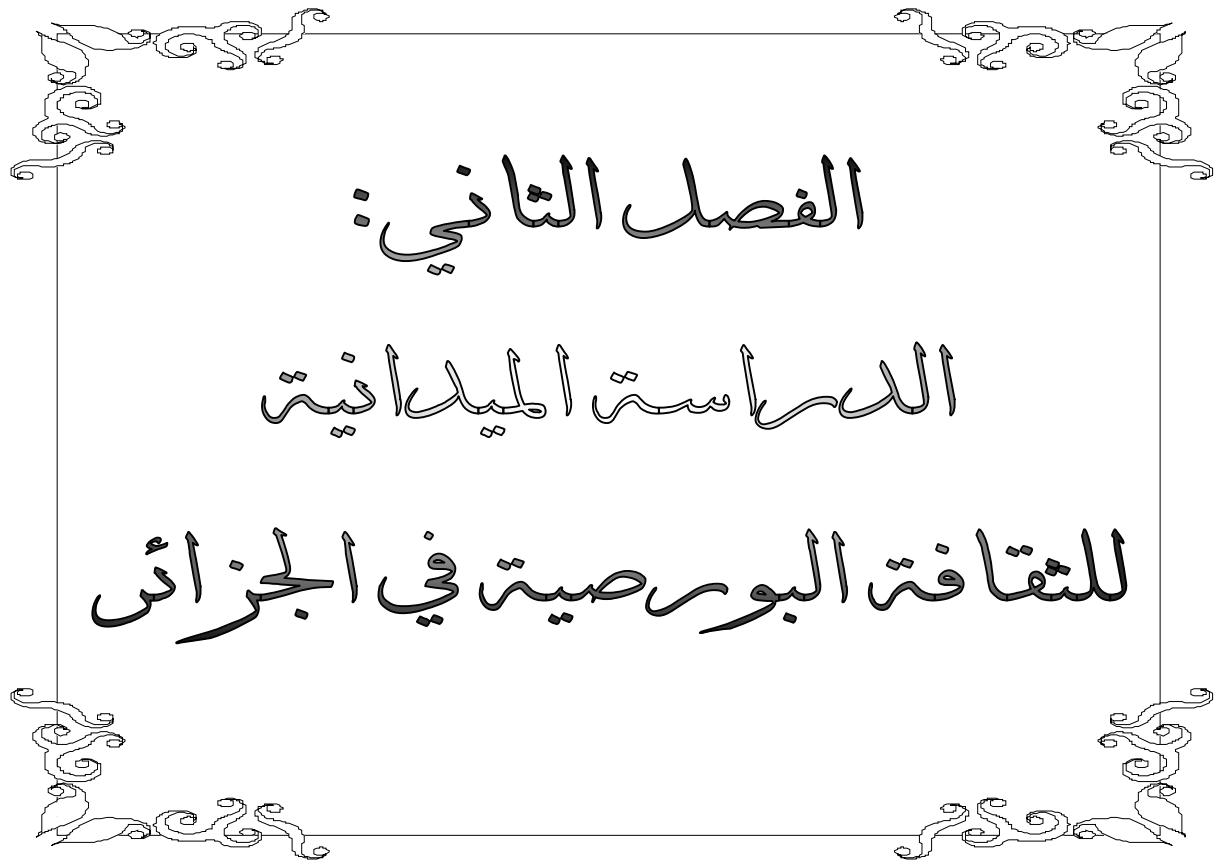
خلاصة الفصل

الثقافة مصطلح يمكن ربطه مع أي عنصر آخر، فعند تسليط الضوء على البورصة فلن تكون فعالة مالم يتحلى المجتمع بوعي وثقافة حولها.

فالبورصة هي مكان التقاء اصحاب الفائض المالي لينتقل هذا الفائض منهم لأصحاب العجز، وذلك من خلال أوراق محددة سلفا ألا وهي الأسهم والسندات. وحتى ينتقل أصحاب الفائض الى هذا المكان لابد أن يكونوا على اطلاع ودراية بكل ما يحويه من ايجابيات ومخاطر، أي لديهم ثقافة حول كل ما يخص البورصة حتى يتمكنوا من التعامل فيها، أي يمكن القول أن الثقافة هي حلقة وصل بين الجمهور والبورصة.

كذا البورصة الجزائرية جاءت بدورها لتحقيق التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها من خلال القيم المنقولة وذلك بإزالة العراقيل للدخول الى الاقتصاد التنافسي، لذلك لابد من زرع الثقافة المالية بالأخص البورصية من خلال توعية الجمهور وتحفيزهم لبعث روح المنافسة وجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين

فغياب الوعي و عدم توفر ثقافة أو مايسمى دراسة المجتمع عن الايجابيات و سلبيات الاستثمار في البورصة وكذا المخاطر و المعوقات و حتى الفوائد الناتجة عن ذلك يجعل هذا الجمهور يتخوف من دخولها ويبقى متهربا من خوض هذه المخاطرة، على عكس الاطراف التي لها تجارب سابقة أو على علم بكافة الجوانب و طريقة التعامل فيها فهم يظلون مدمنين عليها ولا يترددون في خوض التجربة مرارا وتكرارا.



الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

للتقافة البورصية في الجزائر

تمهيد

تجسيدا لما تم تناوله في الجانب النظري من مفاهيم ومصطلحات لتوضيح الدراسة والتي هي عبارة عن مدى الثقافة البورصة في الجزائر تم تحليل كل المعلومات المرتبطة بموضوع البحث لتطبيقها ميدانيا على عامة المجتمع حيث تم أخذ عينة من ولاية تبسة والتي هي محل الدراسة الميدانية بغية الاجابة عن الاشكالية. وسيتم توضيح ذلك من خلال المبحثين المعروضين.

المبحث الأول: الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

تخضع الدراسات العلمية لمنهجية تكون بمثابة المسار الذي سوف يقود أي باحث لمعرفة ما يريد البحث عنه، وأيضا لإجابته على الأسئلة أو فك الغموض أو إيجاد استفسارات حول الموضوع الذي يريد دراسته أو البحث عن ما تحويه طياته، وهذه الإجراءات تختلف من دراسة لأخرى، إلا أن هذه الأساليب والإجراءات تساعد على جمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها إيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي تشمل مايلي:

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من عينة من جمهور المجتمع التبسي، حيث بلغ عدد المبحوثين (200) مبحوث أي بنسبة 100% من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع 200 استبيان بما يوافق مجموعة من عينة الدراسة، تم استرجاع 193 منها، ويمكن توضيح عدد الاستبيانات الموزعة وتلك التي لم يتم استرجاعها أو المستبعدة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تداول الاستبيان

الاستبيانات	العدد	النسبة (%)
الموزعة	200	100
التي لم يتم استرجاعها	7	3.5
الصالحة للتحليل	193	96.5

المصدر: من إعداد الطلبة.

1- نموذج الدراسة

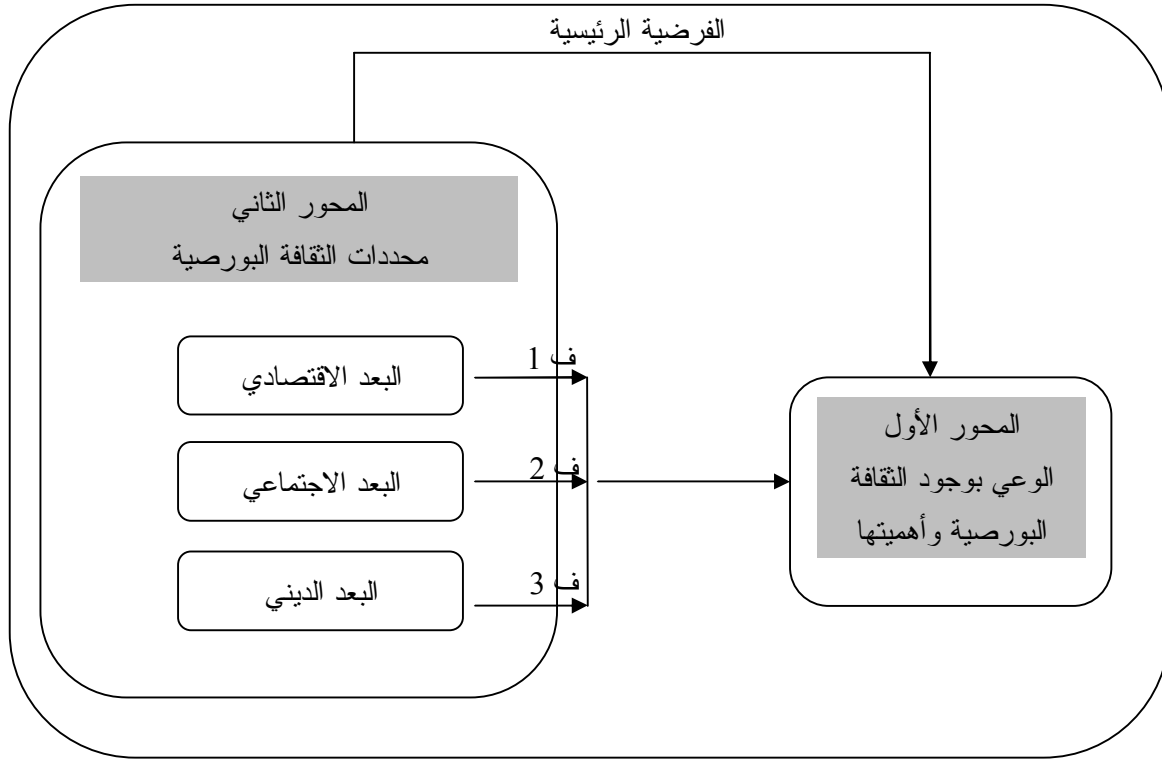
تتناول الدراسة البحث في أثر التمكين الهيكلي على الرضا الوظيفي في المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فهي تشمل على المتغيرات التالية:

- المحور الأول: الوعي بوجود البورصة وأهميتها

- المحور الثاني: محددات الثقافة البورصة

ويمكن عرض مختلف تلك المتغيرات بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة.

وبالتالي تم اعتماد جملة من الإجراءات الموضوعية بغية الوصول إلى نتائج إحصائية تطابق

الواقع.

2- أدوات الدراسة

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، والمتمثلة في كل من المقابلة وذلك من خلال المقابلات المباشرة التي تم إجرائها مع عينة الدراسة، واستمارة الاستبيان التي تم توزيعها على هذه العينة.

2-1- المقابلة

تمثل المقابلة لقاء أو اتصال بين طرفين (سائل ومجيب) للحصول على معلومات وبيانات حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض الأشخاص من العينة.

2-2- استمارة الاستبيان

تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته¹، وقد اشتملت على جزأين أساسيين، و فيما يلي وصف لهما:²

- الجزء الأول: ويشتمل على متغيرات الدراسة الديمغرافية والمتمثلة في كل من (الجنس، العمر، المستوى العلمي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة)؛

- الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 21 عبارة تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة، ويوضح الجدول رقم (08) متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (08): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

عدد الأسئلة (الفقرات)		محاور الدراسة
12		الوعي بوجود البورصة
03	البعد الاقتصادي	محددات الثقافة البورصية
03	البعد الاجتماعي	
03	البعد الديني	
09		مجموع المحور الثاني
21		المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الاستبيان.

2-3- صدق أداة الدراسة

ويقصد بذلك التأكد من أن استمارة الاستبيان التي تم إعدادها سوف تقيس ما أعدت لقياسه أو شمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الأستاذ المشرف للتحكيم وفقا لسلم ليكارت الثلاثي³ وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ - مصطفى صلاح فوال، مناهج البحث العلمي الاجتماعية، دار غريب، مصر، 1998، ص: 305.

² - الملحق رقم (02).

³ - الملحق رقم (03).

جدول رقم (09): معايير تحديد اتجاه المحور الأول

[3.00-2.34]	[2.33-1.67]	[1.66-1]	المتوسط المرجح
نعم	محايد	لا	اتجاه الإجابة
مرتفع	متوسط	منخفض	المستوى

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-4- ثبات أداة الدراسة

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 30 على مجتمع الدراسة للتأكد من ثباتها طبقاً لمعامل الثبات لكرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): قيمة معامل الثبات للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	اسم المتغير	معامل الثبات ألفا كرومباخ (%)
من الفقرة 01 إلى 12	الوعي بوجود البورصة وأهميتها	63.6
من الفقرة 13 إلى 21	محددات الثقافة البورصية	76.2
من الفقرة 01 إلى 21	معامل الثبات الكلي	74.2

المصدر: تم إعداده بناءً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة جداً، حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 74.2% وهي نسبة ثبات عالية جداً ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة، ويمكن اعتماد استمارة الاستبيان.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحصيل البيانات

استخدمت للحصول على مؤشرات عامة عن خصائص مجتمع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

- التوزيع التكراري والنسب المئوية والتمثيل البياني: لمعالجة البيانات الديمغرافية والتعرف على خصائص العينة.

- الوسط الحسابي (Mean): مؤشرا لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة المختارة.¹

- الانحراف المعياري (Déviation Standar d): لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.²

1- الأساليب الإحصائية الوصفية

تتمثل فيما يلي:

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): لاختبار ثبات أداة الدراسة، تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة ألفا أكبر من (0,6)، وكلما اقتربت من (1) دل ذلك على درجة ثبات أعلى.

- معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson): لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

- الانحدار البسيط: لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.³

- اختبار (One Sample t-test): يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم اعتماد مستوى معنوية (0,05) لقبول الفرضيات أو رفضها، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.⁴

ويتم حساب هاته الأساليب وفقا لما يلي:

أولاً- التكرارات والنسب المئوية

حيث أستخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}} = \text{النسبة المئوية}$$

- معامل ألفا كرونباخ

¹- عبد اللاه إبراهيم الفقي، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص: 95-142.

²- إبراهيم مراد الدعمة ومازن حسن الباشا، أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 121.

³- وليد عبد الرحمن خالد الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، ص: 15 (تم تحميل الملف من الموقع: www.guidespss.com)

⁴- ثائر فيصل شاهر، اختبار الفرضيات الإحصائية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص: 71.

تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1} \left(1 - \frac{\sum v_i}{vt} \right)$$

حيث:

a: يمثل ألفا كرونباخ.

n: يمثل عدد الأسئلة.

vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة.

vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

- اختبار التوزيع الطبيعي: (1-Sample Kolmogrov-Smirnov)

استخدم لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، لأن إجراء بعض الاختبارات الإحصائية يتطلب أن يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

- تحليل التباين الأحادي: (One wa ANOVA)

استخدم لاختبار الفرضيات المتعلقة بمدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالخصائص والوظيفية التي تحتوي علة أكثر من مجموعتين، وتتمثل في هذه الدراسة: العمر والمستوى التعليمي والصنف المهني وعدد سنوات الخدمة.

- الانحدار الخطي البسيط: (Simple Regression Analysis)

يتعلق بتحليل الانحدار بالتنبؤ بالمستقبل (غير المعروف) اعتمادا على بيانات جمعت عن الماضي (المعروف)، فهو يحلل أحد المتغيرات (المتغير التابع) متأثرا بعامل آخر أو أكثر من عامل مستقل، وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار مدى الثقافة البورصية للمجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة، إذ هدفت إلى معرفة مدى وعي ودراية المجتمع الجزائري بالبورصة وذلك بأخذ ولاية تبسة أنموذج.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية

تم توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة وفيما يلي تحليل لذلك.

أولاً: متغير الجنس

يمثل الجدول الموالي توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس:

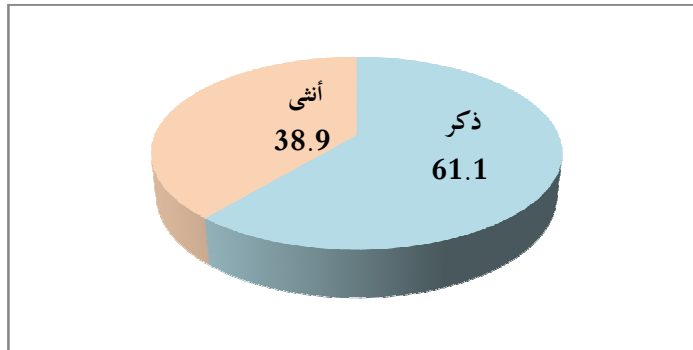
الجدول رقم (11): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	118	61.1
أنثى	75	38.9
المجموع	193	100

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض نسبة الإناث مقارنة بنسبة الذكور إذ لم تتعدى نسبة الإناث من المجتمع 38.9% مقابل 61.1% للذكور، وعليه فإن أغلب عينة الدراسة من الذكور، بالنظر خاصة للوضعية التي أجريت فيها الدراسة من تفشي جائحة كورونا، حيث كانت سهولة الاتصال بالذكور أكثر من الاتصال بالإناث.

الشكل رقم (03): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: تم إعداده بناء على ما ورد في الجدول رقم (11).

ثانيا: متغير العمر

سيتم تبويب مفردات العينة إلى خمس فئات حسب متغير العمر كما يوضحه الجدول والشكل

الآتيين:

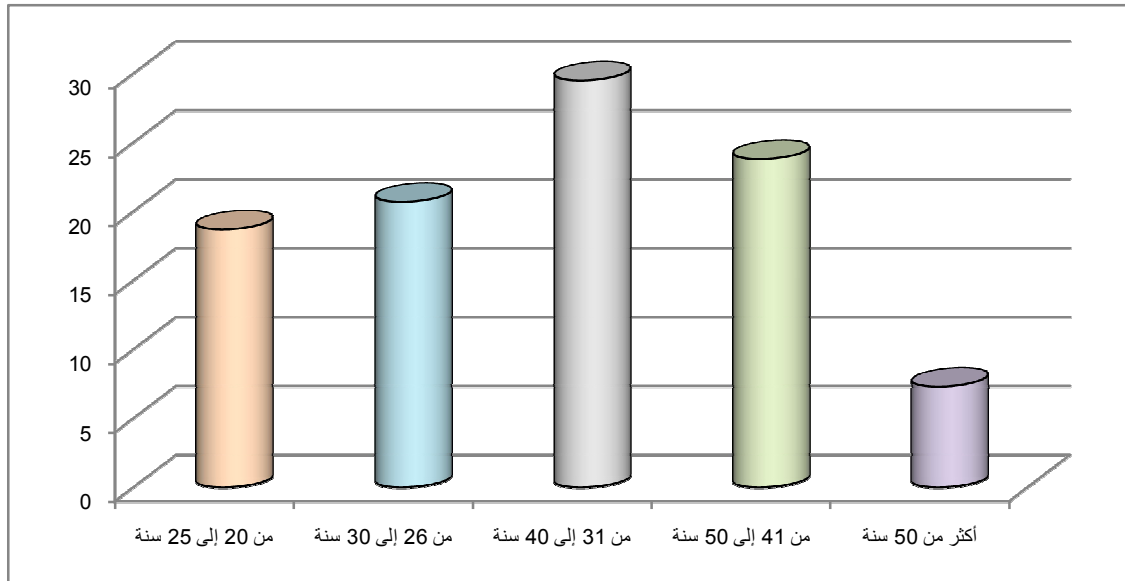
الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب متغير العمر

السن	التكرار	النسبة%
من 20 إلى 25 سنة	36	18.7
من 26 إلى 30 سنة	40	20.7
من 31 إلى 40 سنة	57	29.5
من 41 إلى 50 سنة	46	23.8
أكثر من 50 سنة	14	7.3
المجموع	193	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

بناء على معطيات الجدول رقم (12) يتبين أن هناك تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، وقد جاءت أغلب الفئات متقاربة، وقد سجلت فقط الفئة (أكثر من 50 سنة) نسبة هي الأضعف، حيث قدرت بـ: 7.3%، إجمالاً يمكن القول أن كل الفئات العمرية محققة، ما سيزيد من تدعيم الدراسة ومنه الوصول إلى نتائج جيدة تزيد من قيمتها، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (04): التوزيع البياني للعينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

ثالثا: متغير المستوى التعليمي

سيتم تبويب مفردات العينة إلى خمس مستويات حسب متغير المؤهل العلمي كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

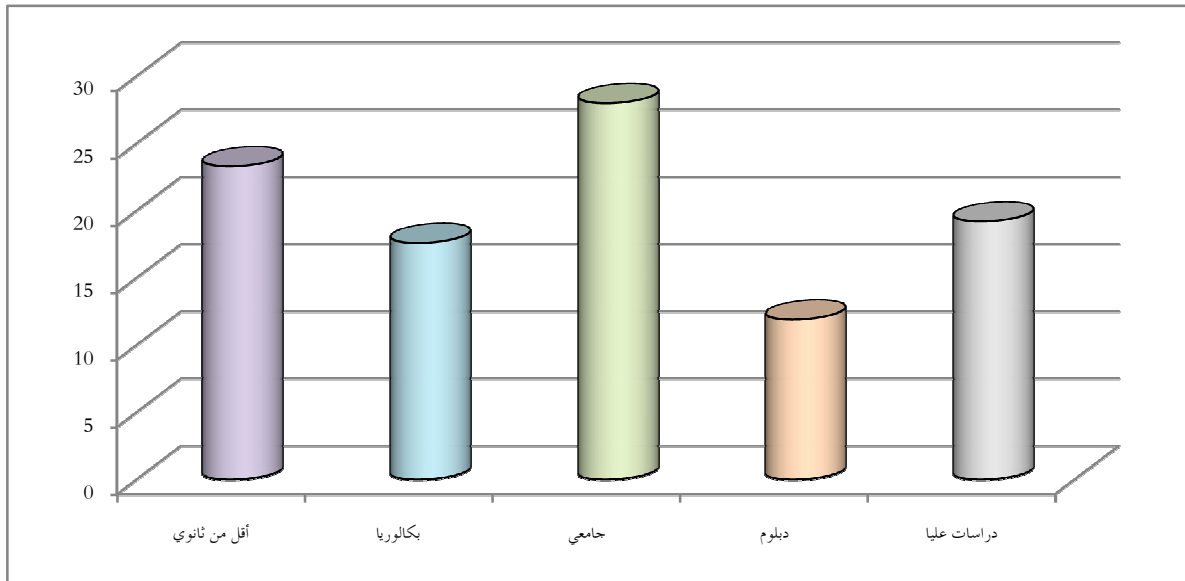
الجدول رقم (13): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
أقل من ثانوي	45	23.3
بكالوريا	34	17.6
جامعي	54	28.0
دبلوم	23	11.9
دراسات عليا	37	19.2
المجموع	193	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

بناء على معطيات الجدول رقم (13) يتبين أن هناك تباين في مستويات أفراد عينة الدراسة، فالمؤهل العلمي الأكثر تكرارا هي فئة (الجامعيين)، بنسبة هي الأعلى قدرت بـ: 28%، وجاءت باقي النسب متفاوتة كما هي موضحة في نتائج الجدول، وما يمكن استنتاجه هنا أن جميع المستويات متاحة، ما يساهم في تعزيز نتائج الدراسة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (05): التوزيع البياني للعينة للمؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

رابعاً: متغير الحالة الاجتماعية

سيتم تبويب مفردات العينة إلى فئتين حسب متغير الحالة الاجتماعية كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

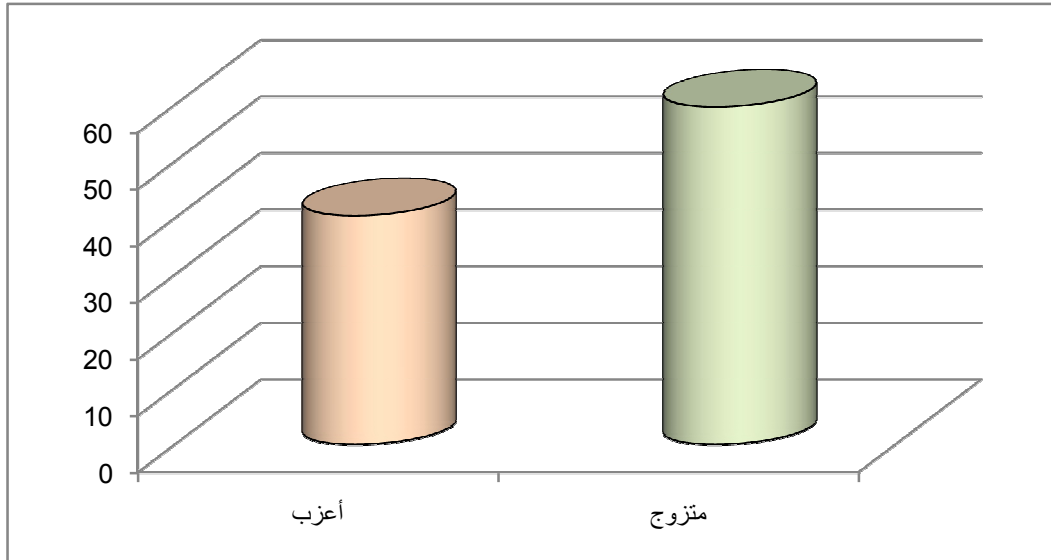
الجدول رقم (14): توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة%	التكرار	المستوى الوظيفي
40.4	78	أعزب
59.6	115	متزوج
100	193	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

بناءً على معطيات الجدول رقم (14) يتضح أن الفئة الاجتماعية الأكثر تكراراً هي فئة المتزوجين نسبة قدرت بـ: 59.6%، واحتلت نسبة العزاب المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 40.4%، ما يعني أن فئات الحالة الاجتماعية هي كذلك محققة كمتغير يعزز من قيمة الدراسة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (06): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الحالة الاجتماعية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

خامسا: متغير الوظيفة

سيتم تبويب مفردات العينة إلى أربع فئات حسب متغير الخبرة المهنية كما يوضحه الجدول والشكل الآتيين:

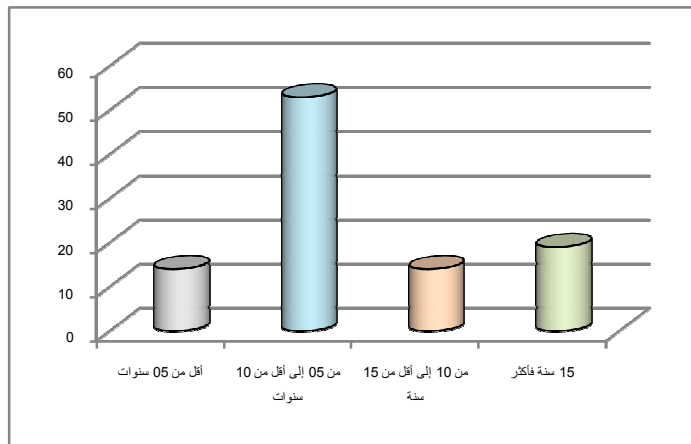
الجدول رقم (15): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة%
موظف حكومي	66	34.2
قطاع خاص	15	7.8
أعمال حرة	22	11.4
متقاعد	14	7.3
بطال	58	30.1
قطاع آخر	18	9.3
المجموع	193	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

بناء على معطيات الجدول رقم (15) يتبين أن هناك تباين في نوعية وظائف أفراد عينة الدراسة، فالفئة الأكثر تكرارا هي (الموظفون الحكوميون)، لتليها فئة البطالين بنسبة 30.1% وجاءت باقي النسب منخفضة لباقي الفئات، هنا نلاحظ أن جميع الفئات الوظيفية متوفرة ما سيزيد من شمولية الدراسة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (07): التوزيع البياني للعينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استنتاجات أفراد المجتمع نحو المتغيرات الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS). في نسخته العشرين.

أولاً: تحليل إجابات أفراد المجتمع نحو المحور الأول الوعي بوجود البورصة وأهميتها

يتضمن هذا الجزء نتائج دراسة المحور الأول (الوعي بوجود البورصة وأهميتها) وذلك من خلال تحليل عبارات هذا المحور.

1- نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص المحور الأول

يوضح الجدول رقم (16): إجابات المبحوثين على فقرات محور (الوعي بوجود البورصة وأهميتها) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذا مستوى دلالة T.

الجدول رقم (16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد تفويض السلطة

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى معنوية T	التربة	المستوى
01	هل توجد بورصة في الجزائر	1.54	0.831	0.000	11	منخفض
02	هل تتوقع وجود شركات مدرجة داخل البورصة الجزائرية	1.94	0.931	0.000	7	متوسط
03	هل تعرف بعض من هذه الشركات	2.56	0.802	0.000	3	مرتفع
04	هل فكرت في الاستثمار في البورصة	2.72	0.635	0.000	2	مرتفع
05	هل تعرف الأوراق المالية (الأسهم، السندات)	2.20	0.933	0.000	6	متوسط
06	هل سبق واشتريت أحد هذه الأوراق (سهما، أو سندا)	2.77	0.568	0.000	1	مرتفع
07	هل تعرف أنواع الأسهم والسندات	2.30	0.891	0.000	5	متوسط
08	هل لديك اطلاع بالأسعار في البورصة	2.54	0.736	0.000	4	مرتفع
09	هل البورصة هي سوق يتم بموجبها الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين	1.57	0.782	0.000	10	منخفض
10	هل تعتبر البورصة سوق مثالية يلعب فيها	1.58	0.781	0.000	9	منخفض

					قانون العرض والطلب دوره الرئيسي في تكوين وحدة السعر في العمليات البورصية
منخفض	8	0.000	0.787	1.59	هل خوصصة المشاريع الكبرى يتيح للأفراد شراء أسهم وسندات في هذه الشركات
منخفض	12	0.000	0.737	1.50	هل تشجيع الادخار يسمح للمدخرين بشراء الأسهم والسندات
متوسط	/	0.000	0.354	2.06	إجمالي درجة المحور

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا المبحوثين، عن عبارات محور الوعي بوجود البورصة وأهميتها، والتزمت عينة الدراسة الحياد نحو أن هذا المحور محقق ضمن واقع الثقافة البورصية في الجزائر، حيث تم تحقيق متوسط حسابي متوسط والذي قدر بـ 2.06 وانحراف معياري (0.354) الذي يشير لتوافق إجابات عينة الدراسة، كما أشار مستوى الدلالة T إلى مستوى معنوية دال بالنسبة لكل العبارات، حيث جاءت كلها أقل من مستوى الدلالة 5%، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [1.67-2.33] حسب مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور اتجهت نحو درجة (الحياد)، وبنسب متوسطة، وكان هناك اتجاه مرتفع فيما يخص العبارات (03، 04، 06، 08) وبنسب مرتفعة، وهو ما يؤكد موافقة عينة الدراسة على أنهم يعرفون بعض الشركات البورصية، ومنهم من فكر في الاستثمار في البورصة، وأيضا تتفق عينة الدراسة أنهم سبقوا واشتروا أحد أوراق البورصة سواء أكان (سهما أو سندا)، كما لديهم إطلاع بالأسعار في البورصة، ولم توافق عينة الدراسة على العبارات (01، 09، 10، 11، 12)، وهو ما يؤكد عدم موافقة عينة الدراسة على أنه توجد بورصة في الجزائر وأنها سوق يتم بموجبها الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين وأنها كذلك سوق مثالية يلعب فيها قانون العرض والطلب دوره الرئيسي في تكوين وحدة السعر في العمليات البورصية، ولا تعتبر عينة الدراسة أن خوصصة المشاريع الكبرى يتيح للأفراد شراء أسهم وسندات في هذه الشركات، وكذلك تشجيع الادخار لا يسمح للمدخرين بشراء الأسهم والسندات، إجمالا وبشكل عام نلاحظ أن عينة الدراسة التزمت الحياد ولم توافق على أن محور الوعي بوجود البورصة وأهميتها كمحور من محاور الثقافة البورصية في الجزائر.

2- نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص المحور الثاني محددات الثقافة البورصية

والذي يشمل ثلاث أبعاد يمكن اختبارها من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذا مستوى دلالة T.

1-2- نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص البعد الاقتصادي

الجدول رقم (17): اختبار نتائج البعد الأول (البعد الاقتصادي)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى معنوية T	التربة	المستوى
13	احتجت إلى تنمية مداخلك وكانت البورصة وجهتك الأولى	2.51	0.791	0.000	1	مرتفع
14	لديك معرفة ودراية بمختلف الأنشطة التي تقدمها البورصة وأهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد	2.37	0.845	0.000	2	مرتفع
15	احتجت في الاستثمار في البورصة إلى خبرة مالية ودراسة اقتصادية فاستعنت بالبنك أو سماسرة متخصصة لمساعدتك	2.09	0.908	0.000	3	متوسط
إجمالي درجة المحور						
		2.32	5830.	0.000	متوسط	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا المبحوثين، عن عبارات البعد الاقتصادي، والتزمت عينة الدراسة الحياد نحو أن هذا البعد محقق ضمن محددات الثقافة البورصية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي متوسط والذي قدر بـ 2.32 وانحراف معياري (0.583) الذي يشير لتوافق إجابات عينة الدراسة، كما أشار مستوى الدلالة T إلى مستوى معنوية دال بالنسبة لكل العبارات، حيث جاءت كلها أقل من مستوى الدلالة 5%، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [1.67-2.33] حسب مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور اتجهت نحو درجة (الحياد)، وبنسب متوسطة، وكان هناك اتجاه مرتفع فيما يخص العبارات (13، 14) نسب مرتفعة، وهو ما يؤكد موافقة عينة الدراسة على أنهم احتاجوا تنمية مداخلهم وكانت البورصة وجهتهم الأولى وأن لديهم معرفة ودراية بمختلف الأنشطة التي تقدمها

البورصة وأهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد، إجمالاً وبشكل عام نلاحظ أن عينة الدراسة التزمت الحياد ولم توافق نحو أن البعد الاقتصادي محقق كبعد من أبعاد محددات الثقافة البورصية في الجزائر.

2-2- نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص البعد الاجتماعي

الجدول رقم (18): اختبار نتائج البعد الثاني (البعد الاجتماعي)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى معنوية T	التربة	المستوى
16	تعاملت مع البورصة ناتج عن احتكاك بالمحيط الاجتماعي القريب منك (الأقارب والأصدقاء...)	2.22	0.876	0.000	1	مرتفع
17	تعاملت مع البورصة ناتج عن اقتناعك بدور البورصة في تحسين ظروف المجتمع من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	2.16	0.858	0.000	2	مرتفع
18	تعاملت مع البورصة من أجل تحسين ظروفك المعيشية والاجتماعية	2.07	0.866	0.000	3	متوسط
	إجمالي درجة البعد	2.14	7050.	0.000	/	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا المبحوثين، عن عبارات البعد الاجتماعي، والتزمت عينة الدراسة الحياد نحو أن هذا البعد محقق ضمن محددات الثقافة البورصية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي متوسط والذي قدر بـ 2.14 وانحراف معياري (0.705) الذي يشير لتوافق إجابات عينة الدراسة، كما أشار مستوى الدلالة T إلى مستوى معنوية دال بالنسبة لكل العبارات، حيث جاءت كلها أقل من مستوى الدلالة 5%، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [1.67-2.33] حسب مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور اتجهت نحو درجة (الحياد)، وبنسب متوسطة، إجمالاً وبشكل عام نلاحظ أن عينة الدراسة التزمت الحياد ولم توافق نحو أن البعد الاجتماعي محقق كبعد من أبعاد محددات الثقافة البورصية في الجزائر.

3-2- نتائج إجابات المبحوثين فيما يخص البعد الديني

الجدول رقم (19): اختبار نتائج البعد الثالث (البعد الديني)

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى معنوية T	التربة	المستوى
19	تتعامل مع البورصة لان معاملاتها (الأسهم) تتوافق والضوابط الشرعية الإسلامية	1.92	.8740	0.000	1	متوسط
20	يوجد في البورصة هيئة رقابة شرعية مما يشجعك بالتعامل معها بكل ثقة	1.94	.8660	0.000	3	متوسط
21	تعاملك مع البورصة انطلاقا من آليات التمويل التي تعتمد على أسلوب المشاركة ونقص المخاطرة	1.96	.8360	0.000	2	متوسط
	إجمالي درجة البعد	2.14	7050.	0.000	/	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك مستوى متوسط لدرجة رضا المبحوثين، عن عبارات البعد الاقتصادي، والتزمت عينة الدراسة الحياد نحو أن هذا البعد محقق ضمن محددات الثقافة البورصية، حيث تم تحقيق متوسط حسابي متوسط والذي قدر بـ 2.14 وانحراف معياري (0.705) الذي يشير لتوافق إجابات عينة الدراسة، كما أشار مستوى الدلالة T إلى مستوى معنوية دال بالنسبة لكل العبارات، حيث جاءت كلها أقل من مستوى الدلالة 5%، والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [1.67-2.33] حسب مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا المحور اتجهت نحو درجة (الحياد)، وينسب متوسطه، إجمالا وبشكل عام نلاحظ أن عينة الدراسة التزمت الحياد ولم توافق نحو أن البعد الديني محقق كبعد من أبعاد محددات الثقافة البورصية في الجزائر.

3- تقييم إجمالي بيانات المحور الثاني (محددات الثقافة البورصية)

جدول رقم (20): تحليل آراء المبحوثين تجاه المحور الثاني (محددات الثقافة البورصية)

المتغير المستقل جودة الخدمة الفندقية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	مستوى معنوية T	المستوى
البعد الاقتصادي	2.32	0.583	1	0.000	متوسط
البعد الاجتماعي	2.14	0.705	2	0.000	متوسط
البعد الديني	1.93	0.749	3	0.000	متوسط
المتوسط العام	2.13	0.504	-	محايد	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول مختلف أبعاد محددات الثقافة البورصية كانت باتجاه محايد أي بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 2.13 وبانحراف معياري قدر بـ 0.504، وهو ما يدل أن محور محددات الثقافة البورصية غير محقق تماما ضمن واقع الثقافة البورصية في الجزائر، وذلك حسب اتجاه عينة الدراسة.

المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المطلب عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة مدى الثقافة البورصة للمجتمع الجزائري، تم الإستناد إلى مستوى الدلالة $\alpha=5\%$ عند تحليل فرضيات الدراسة أي بمستوى ثقة 95%.

أولا: تحليل التوزيع الطبيعي

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية تم إجراء اختبار كلمجروف-سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار أو بعبارة أخرى للتحقق من مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) كاختبار ضروري للفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. وقد تم إجراء الاختبار بعد توزيع كل الاستثمارات وجمعها من قبل أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

محتوى المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة (sig)	محاور الاستبيان
الوعي بوجود البورصة وأهميتها	0.970	0.303	المحور الأول
محددات الثقافة البورصية	1.107	0.173	المحور الثاني
	1.062	0.209	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور وكذا الإجمالي أكبر من (0.05)، أي أن $(sig > 0.05)$ وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج إختبار الفرضيات الفرعية

سيتم عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين (تفويض السلطة، المشاركة في اتخاذ القرار، التحفيز المادي والمعنوي، المعلومات والاتصال، التدريب والتعليم، فريق العمل) مع الرضا الوظيفي في مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري -تبسة-، حيث لاختبار الفرضيات الفرعية تم الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط $(Y = ax + b)$ الذي يسمح بدراسة إمكانية وجود علاقة بين أبعاد المتغير المستقل (الثقافة) والمتغير التابع (البورصة)، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط (R) لمعرفة طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ وقد تم حساب معامل التحديد (R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل. ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من خلال الجدول التالي:¹

¹ - الملحق رقم (06).

الجدول رقم (22): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

أبعاد المحور الثاني	المحور الأول	ثابت الإحذار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
البعد الاقتصادي	الوعي	0.185	0.304	0.093	4.417	19.514	0.000
البعد الاجتماعي	وجود البورصة	0.110	0.219	0.043	3.099	9.504	0.000
البعد الديني	وأهميتها	0.034	0.072	0.005	1.000	1.000	0.319

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي استخدم لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير لأبعاد المحور الثاني في الوعي بوجود البورصة وأهميتها، حيث تبين أنه:

1- الفرضية الفرعية الأولى

من خلال نتائج الجدول تم التوصل لقبول

- الفرضية التالية: أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة العلاقة بين تفويض البعد الاقتصادي والوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها، وعليه تبين أنه يوجد هناك أثر فعلي، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.185) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.304)، وهو ارتباط إيجابي وهذه المعاملات - معامل الانحدار والارتباط - يوجد لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الوعي بوجود البورصة وأهميتها يتحقق بشكل جيد من خلال من خلال البعد الاقتصادي، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.093) مما يعني أن نسبة (9.3%) من التغيرات في الوعي بوجود البورصة أهميتها ترجع للبعد الاقتصادي، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام له دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل

الفرضية البديلة الموالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

2- الفرضية الفرعية الثانية

- الفرضية التالية: أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاجتماعي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين البعد الاجتماعي والوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها، وعليه تبين أنه يوجد هناك أثر فعلي، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.110) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.219)، وهو ارتباط إيجابي وهذه المعاملات - معامل الانحدار والارتباط - يوجد لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الوعي بوجود البورصة وأهميتها يتحقق بشكل جيد من خلال من خلال البعد الاقتصادي، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.043) مما يعني أن نسبة (4.39.3%) فقط من التغيرات في الوعي بوجود البورصة وأهميتها ترجع للبعد الاجتماعي، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام له دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاجتماعي على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

3- الفرضية الفرعية الثالثة

- الفرضية التالية: أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الديني على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين البعد الديني والوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها، وعليه تبين أنه لا يوجد هناك أثر فعلي، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.034) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.072)، وهو ارتباط ضعيف وهذه المعاملات - معامل الانحدار والارتباط - لا يوجد لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الوعي بوجود البورصة وأهميتها

لا يتحقق من خلال من خلال البعد الديني، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.005) مما يعني أن نسبة (0.05%) فقط من التغيرات في الوعي بوجود البورصة وأهميتها ترجع للبعد الديني، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام له ليست له دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.31) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الديني على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية

ويمكن تمثيل أهم نتائجها من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
الثقافة	البورصة	0.179	0.254	0.064	3.626	13.150	0.000

المصدر: تم إعداده بناء على نتائج التحليل الإحصائي.

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الثقافة البورصية على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الثقافة البورصية على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

يوضح الجدول رقم (23) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي أستخدم لمعرفة العلاقة بين محددات الثقافة البورصية و الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها، وعليه تبين أنه يوجد هناك أثر فعلي، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.179) وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.254)، وهو ارتباط إيجابي وهذه المعاملات - معامل الانحدار والارتباط - يوجد لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها يتحقق بشكل جيد من خلال محددات الثقافة البورصية، أما القابلية

¹ - الملحق رقم (06).

التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.064) مما يعني أن نسبة (6.4%) فقط من التغيرات في الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها ترجع لمحددات الثقافة البورصية، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام له دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0.00) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمحددات الثقافة البورصية على الوعي بوجود البورصة في الجزائر وأهميتها.

ويمكن كتابة العلاقة بين الوعي بوجود البورصة وأهميتها والمحددات الثقافية للبورصة في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: $Y = 0.840x + 1.562$ ، حيث أن:

X: محددات الثقافة البورصية؛

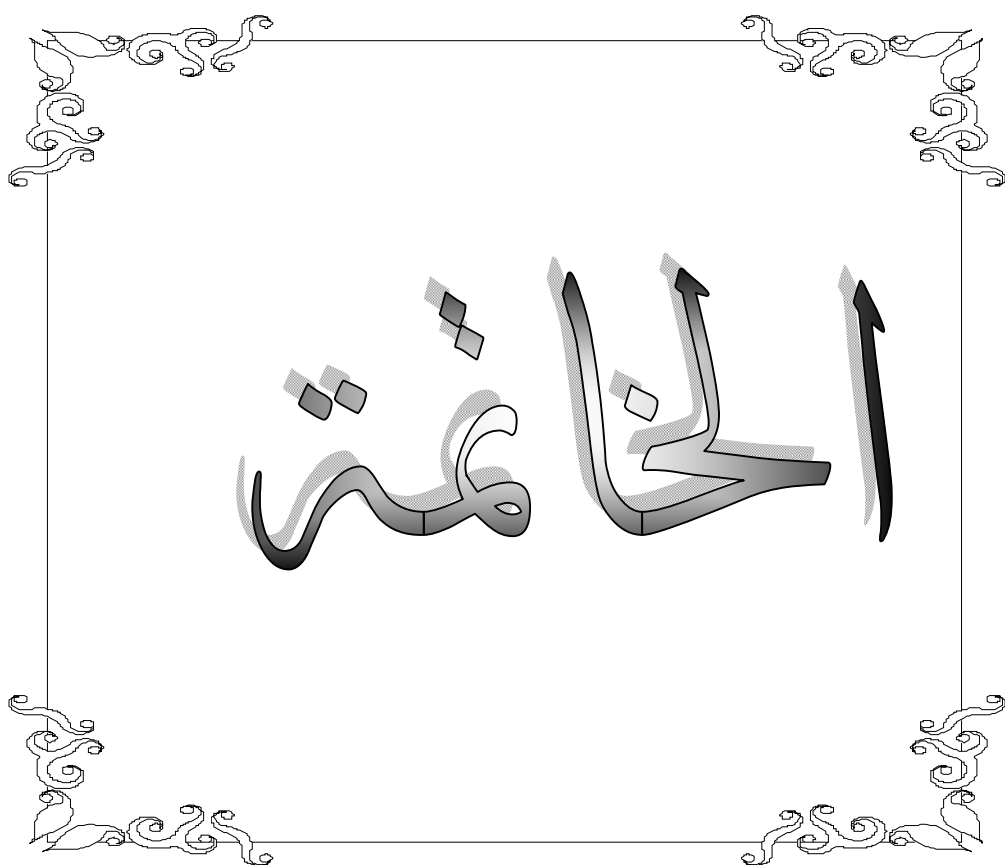
Y: الوعي بوجود البورصة وأهميتها.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أن محددات الثقافة البورصية لها أثر على الوعي بوجود البورصة وأهميتها في الجزائر.

خلاصة الفصل

احتوى الفصل الدراسة التطبيقية التي أجريت على عينة عشوائية من المجتمع الجزائري بتحديد ولاية تبسة نموذجا والتي تم توزيع استمارات الاستبيان في بعض بلدياتها، و كان الهدف منها اسقاط الجزء النظري لمتغيري الدراسة على ارض الواقع ساعدنا ذلك على التعرف على اتجاهات الدراسة وآراء مجتمعها، وقد أكدت الاجابات على أن واقع الثقافة البورصية كان متوسطا، وأن المجتمع كان متعاوننا رغم أنه لوحظ عدم وجود مصداقية تامة في الموضوع، ومع ذلك توصلنا الى نتائج مقبولة وتحقيق الهدف المرجوا.

ومن خلال استخدام الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة.



الخاتمة

تعد بورصة الأوراق المالية المرآة التي تعكس الوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول وتقدمها، فهي تعتبر من أهم أجهزة ومكونات الأسواق المالية، وذلك من خلال ما تقوم به فيما يخص التنقيف البورصي الاقتصادي والتأمين وتجميع المدخلات للاسهام في عمليات الاستثمار والتنمية. ومن خلال تساؤلنا لهذا البحث يمكن القول بأنه تم ادراك الأهمية البالغة التي أضحت تحتلها البورصة في عالمنا اليوم حيث وقفنا على الدور الكبير الذي أصبحت تؤديه، والذي لا يقتصر على كونها أداة لانتقال ودوران رؤوس الأموال أو توفير السيولة فحسب بل أنها أداة فعالة للتوجه بموارد مجتمع له ثقافة بورصية واسعة الى أحسن استخداماتها، ومن هذا تكاد لا تخلوا دولة من الدول المتقدمة أو تلك الساعية التقدم من بورصة أو أكثر.

كما وقفنا من خلال هذه الدراسة على فشل المشرع الجزائري في تأطير السوق المالية الجزائرية بنظام محكم ومتناسق ويظهر ذلك من خلال نصوص منظمة لهذا القطاع ويعود هذا السبب الى انعدام الجاهزية الثقافية والاقتصادية لدى المجتمع ككل لاستقبال السوق المالية. فقد صدرت النصوص الأولى لبورصة الجزائر سنة 1991 في شكل مراسيم تنفيذية، نصوص أقل ما يمكن القول عنها أنها لم تأتي لافي الوقت ولا في الشكل المناسبين، فهذا المرسوم نص تنظيمي وتطبيقي بطبيعته فحسب، لكن المواضيع التي تتناول هذه المراسيم مواضيع جديدة لم يسبق لها أن نظمت بقانون وهي على التوالي: تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة، تحديد القيم المنقولة وأشكالها وشروط اصدار شركات رؤوس اموال لها، اما آخرها فيتعلق بلجنة البورصة.

هذا ما أدى الى تعثر السوق المالية الجزائرية فبانطلاقتها الأولية يظهر ذلك في الاقبال الكبير للجمهور المدخرين عليها، وهذا نظرا لانعدام ثقافة البورصة لدى الجمهور، فعمدت السلطات الى تجسيد المستثمرين المؤسسين المتمثلين في البنوك والمؤسسات المالية للاكتتاب في القيم المنقولة المطروحة في السوق الأولية، ولشراء تلك المعروضة في السوق الثانوية.

وأخيرا يمكننا القول بأن مناخ الثقافة الاقتصادية بالأخص البورصية في الجزائر يقف كحجر عثرة في سبيل تأدية دور البورصة على أنجح وأكمل وجه، وهذا الوضع أدى لانسحاب عدد من المتعاملين المهيمين، والذين يوجد منهم حتى من سبق وأن باشر عمليات التحضير لدخول السوق

الجزائرية للاستثمار إلا أنه انسحب فيما بعد وذلك بسبب العراقيل التي واجهته على أرض الواقع فالمجتمع الجزائري يحتل مراتب متأخرة في الثقافة المالية وتقييم المناخ الثقافي للاستثمار.

نتائج الدراسة

بعد هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- عدم توفر شركات صانعة للسوق مما يؤدي للتقلب الشديد في الأسعار وبالتالي تقلب حجم التداول؛
- غياب الخدمة الالكترونية وشبكة خاصة لتدعيم الثقافة البورصية لدى المجتمع؛
- غياب الوعي والتجاوب بجدية مع الموضوع؛
- غياب الابتكار والتجديد في أدوات الاستثمار؛
- عدم تنوع الأوراق المالية؛
- المعلومات الحقيقية حول البورصة الجزائرية عكس المعلومات المتداولة والمعروفة؛
- نقص الثقافة البورصية لدى المواطنين؛
- عدم انعكاس اصلاح الأسواق المالية على خصخصة الشركات العمومية؛
- انخفاض الطلب على الأسهم لقلة ثقافة الادخار والثقافة المالية بصفة عامة لدى المجتمع.

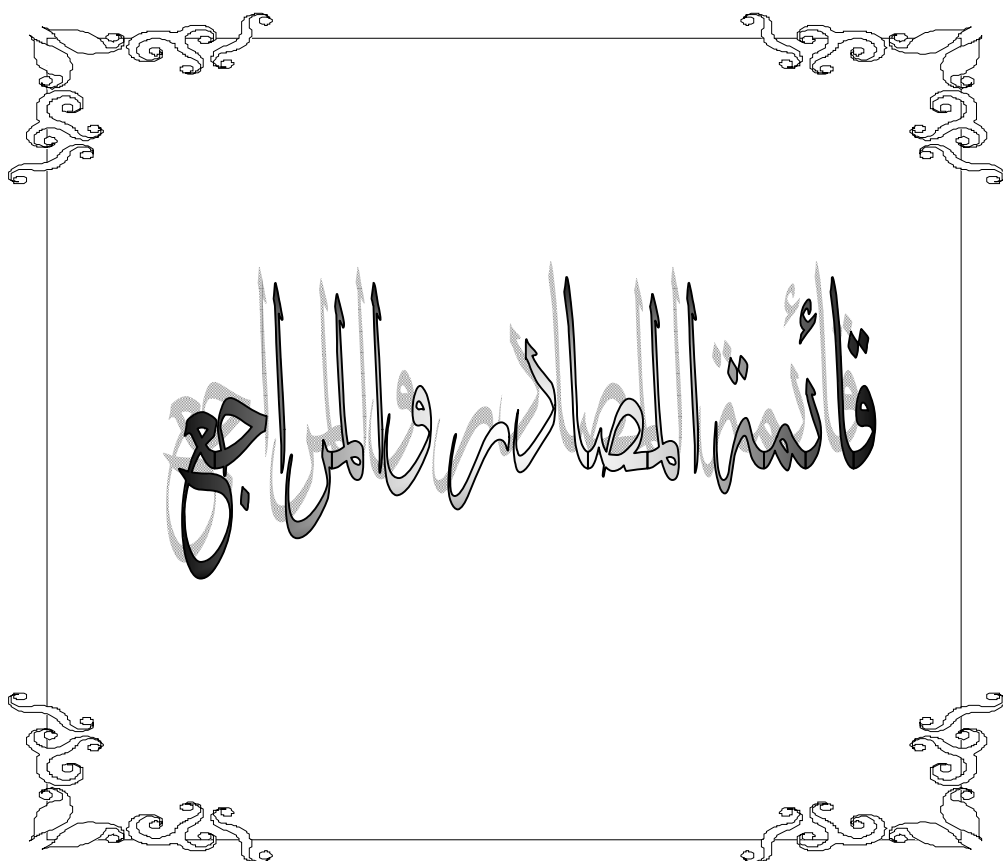
- التوصيات

- بعد استعراض المعلومات والبيانات وتحليلها لهذه الدراسة في ضل الفرضيات المطروحة. وبناءا على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات من شأنها أن تزيد في الثقافة البورصية لدى الشعب الجزائري:
- لابد من خوصصة المشاريع الكبرى في المؤسسات العمومية الى شركات المساهمة
- تشجيع القطاع الخاص ودخوله الى البورصة؛
- اعداد خطة مدروسة للتعريف بالبورصة والتوعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية؛
- مراجعة الجانب التشريعي للبورصة؛

- العمل على ارساء ثقافة البورصة لدى أفراد المجتمع عن طريق وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وكذا شبكة الاتصال العالمية؛
- زيادة الاشهار والاعلان عن أسهم كل الشركات المدرجة في البورصة لجذب فئة كبيرة من المستثمرين المحتملين؛
- العمل على ربط بورصة الجزائر بالبورصات العالمية للاستفادة من تجارب الآخرين؛
- توسيع استخدام شبكة الانترنت من خلال تنشيط موقع الهيئات المنظمة والمسيرة؛ للبورصة بما يتضمن وصول المعلومات في الوقت المناسب للمتعاملين في السوق؛
- خلق بيئة اقتصادية، سياسية واجتماعية لتطوير ثقافة بورصية على نطاق واسع؛
- تسهيل وتطوير وسائل الدفع والتحويل.

- آفاق البحث

- ما مدى تأثير الثقافة البورصية على المستوى المعيشي؟
- ما أثر الثقافة البورصية على كفاءة الأسواق المالية؟
- ما مدى دور الثقافة البورصية في تنشيط حركة الأوراق المالية والاقتصاد؟



قائمة المراجع

أولاً: من القرآن والسنة

سورة الفرقان الآية 07

سورة الفرقان الآية 20

رواه البخاري، كتاب البيوع، باب النهى عن تلقي الركبان

ثانياً: الكتب

- 1- أحمد محمد لطفي أحمد، معاملات البورصة بين الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، ط01، الإسكندرية، 2012.
- 2- جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، دار هومة للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 2002.
- 3- حسن عبد السميع إبراهيم، أحكام البورصة والتوريق والتورق من منظور الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 4- سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983.
- 5- شمعون شمعون، البورصة بورصة الجزائر، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط01، الجزائر، 1993.
- 6- عبد الغني عصاد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكالية... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 2008.
- 7- عبد القادر لحمزة، أساسيات البورصة وقواعد الاقتصاديات والاستثمارات المالية، دار الكتاب الحديث، ط01، القاهرة، مصر، 2010.
- 8- مايكل بيكيت ، كيف تعمل البورصة؟ دليل المستثمر الصغير، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 2006.
- 9- محسن احمد الخضيرى، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1996.
- 10- محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ط01، مصر، 1998.
- 11- محمد يوسف ياسين، البورصة عمليات البورصة، تنازع القوانين اختصاص المحاكم، دار منشورات حلب الحقوقية، ط01، بيروت، لبنان، 2004.
- 12- نسرين عبد الحميد نبيه، البورصة (ماهيتهـ تاريخهاـ مستقبلها) ومدى تأثيرها والتداول بها خلال ثورات الدول العربية، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، مصر، ط01، 2012.

ثالثا: المذكرات

- 1- بن جدو بن عليّة، الاستراتيجيات التنافسية و دورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فندق الاوراسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر، 2015.
- 2- حفيظ عبد الحميد، أدوات سوق الأوراق المالية ومناهج تقييمها، دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بتيسة، الجزائر 2004،
- 3- خميسي قوطار، دور لوحة القيادة في تحسين نظام مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز ضري ورقلة خلال الفترة 2012/2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الشعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- الجزائر، 2013/2014.
- 4- رابح حريزي، سوق الأوراق المالية (البورصة) والتداولات المالية محل التداول فيها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير، قسم الدراسات العليا، تخصص قانون الأعمال، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010،
- 5- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006
- 6- سمية بلجبلية، أثر التضخم على عائد الأسهم - دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسطرة في بورصة عمان لفترة 1996-2016، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009
- 7- شعيب لابن، بعض عناصر الثقافة التنظيمية وعلاقتها في التخفيض من الضغوط المهنيين لدى العاملين بالمؤسسات الرياضية، شهادة ماجستير في العلوم والتقنيات البدنية، معهد العلوم والتقنيات البدنية، تخصص الإدارة والتسيير الرياضي بالمؤسسات الرياضية، جامعة المسيلة، 2015
- 8- عبد السلام بن جدو، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2006
- 9- عبير بوضياف ، سوق الأوراق المالية بالجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، PGS ، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

- 10- فاطمة الزهراء بن شعيب، دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الأسواق المالية الخليجية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010
- 11- فتيحة ابن بوسحاقي، بورصة الجزائر واقع وآفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 12- مريم قلال، كيفية ترويج الأدوية في الجزائر دراسة حالة "مجمع صايدال"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، شعبة العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2014.
- 13- نوال جليل، النظام القانوني للسوق المالية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، د.س

رابعاً: المجالات والمطبوعات

- 1- إبراهيم الكراسنة، إرشادات علمية في تقييم الأسهم والسندات، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي، 2010.
- 2- الحجيلان، التكامل الثقافي في المجتمع، جريدة الرياض - العدد 14554، الثلاثاء 23 ربيع الآخر 1429هـ - 29 ابريل 2008
- 3- دون ذكر الأستاذ، الفرد والثقافة، مطبوعة موجهة للسنة الأولى ل.م.د، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة- الجزائر، 2014،
- 4- رمضان قرواش، مطبوعة مقياس قانون بورصة القيم المنقولة، أقيت على الطلبة السنة الثالثة حقوق خلال سنوات 2015، 2014، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف
- 5- سعيدة حيدوش، الاسواق المالية ضرورة حتمية لتمويل الاقتصادي، دراسة تقييمية لبورصة الجزائر و اقتراح سبل تفعيلها، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 2، 2018،
- 6- الشريف ربحان، الطاوس حمداوي، بورصة الجزائر، رهانات و تحديات التنمية الاقتصادية، مجلة التواصل في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد: 34، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2013.
- 7- عصاد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكالية... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2008،

- 8- عماد عبد الحسين دلول، تقييم الأسم العادية وتشكل محفظتها الإستثمارية الكفوة باستخدام نموذج التأكد المعادل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، كلية الإدارة الأعمال، 2010
- 9- لزهرة مساعديّة، في مفهوم الثقافة وبعض مكوناتها، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائريين العدد 9، المركز الجامعي - ميلّة-، الجزائر، 2017
- خامسا: مطبوعة باللغة الأجنبية
prospectus d information. L organisation les missions les pouvoirs de la commission.
Cosob. Alger..
- سادسا: القوانين
- 1- الجريدة الرسمية قانون رقم رقم 04/03 المعدل و المتمم لمرسوم تشريعي رقم: 10/93، المادة: 09، العدد: 11، ص ص: 23-24.
- 2- الجريدة الرسمية ، مرسوم تشريعي رقم: 10/93، المادة : 35-60، العدد: 34، ص ص: 7-10.
- سابعا: المواقع الالكترونية
- 1- <https://marahe3.com>
- 2- www.arab-api.org
- 3- <https://m.facebook.com>,
- 4- جودر الفتلاوي، ملخص مادة الثقافة، من الرابط: <http://mvltidict-net>.
- 5- مراد الشوابكة، أهمية الثقافة، من الرابط: <https://mawdoo3.com>
- 6- وزلي وزلي، ما هي أنواع الثقافة، من الرابط: <https://sator.com>
- 7- ايمان الحيارى، بحث في الثقافة، من الرابط: <https://mawdoo3.com>
- 8- سلفيا بشرى، فوائد الثقافة: كيف يستفيد الإنسان من كونه مثقفا في حياته، من الرابط: <https://www.mawdoo3.com>,
- 9- على حسين عبيد، الثقافة الاقتصادية والإقتصاد الثقافي، شبكة النبا للمعلوماتية ، من الرابط: <https://m.annabaa.org>,
- 10- عبد الله الراددي، في الثقافة المالية من الرابط: <https://aawsat.com>.
- 11- مجد خضر، الثقافة المالية، من الرابط: <https://www.mawdoo3.com>
- 12- بورصة الجزائر من الرابط <https://www.sgbv.dz>
- 13- شركة اليأس للتأمينات. استثمار واستقرار وتطوير الاقتصاد، من الرابط <https://www.elhiwardz.com>
- 14- بورصة الجزائر من الرابط: <https://www.sgbv.dz>
- 15- بورصة الجزائر من الرابط: <https://www.sgbv.com>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



استمارة استبيان

واقع الثقافة البورصية في الجزائر ولاية تبسة نموذجا

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي
وبنكي

إشراف

- من إعداد الطالبتين

الدكتور

براهمي خالد

- خدوجة بلخيري

- سماح جعلالي

أخي الكريم أختي الكريمة

بعد أداء واجب التحية نوجه الى سيادتكم هذا الاستبيان بغرض جمع المعلومات في اطار استكمال دراسة لنيل شهادة

الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي المرسوم بالثقافة البورصية في الجزائر بأخذ ولاية تبسة نموذجا .

وننتقدم لكم بالشكر المسبق على التعاون كما نخططكم علما أن المعلومات المقدمة ستحظى بالسرية التامة وتوظف

في اطار علمي بحث وفيما يخص الموضوع فقط

لذا نرجوا من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة.

تقبلوا منا فائق الشكر، الاحترام والتقدير على تعاونكم.

السنة الجامعية: 2019-2020

- يرجى وضع علامة (x) في الخانة المناسبة

أولاً: المعلومات الشخصية

المحور الأول : المتغيرات الشخصية:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- العمر: من 20 - 25 سنة من 26 - 30 سنة
 من 31 - 40 سنة من 41 - 50 سنة
 أكثر من 50 سنة
- 3- المستوى التعليمي: أقل من ثانوي بكالوريا
 جامعي دراسات عليا
 دبلوم
- 4- الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج
- 5- الوظيفة: موظف حكومي قطاع خاص
 اعمال حرة متقاعد
 بطال قطاع اخر

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة:
المحور الأول: الوعي بوجود البورصة وأهميتها

الرقم	أسئلة الاستبيان		
	نعم	لا	محايد
01			
02			
03			
04			
05			
06			
07			
08			
09			

المحور الثاني : أهم محددات الثقافة البورصية

			الرقم	العبارات
محايد	لا	نعم		
اولا : البعد الاقتصادي				
			1	احتجت الى تنمية مداخيلك وكانت البورصة واجهتك الاولى
			2	لديك معرفة ودراية بمختلف الانشطة التي تقدمها البورصة وأهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد
			3	احتجت في الاستثمار في البورصة الى خبرة مالية ودراسة اقتصادية فاستعنت بالبنك او سماسرة متخصصة لمساعدتك
ثانيا : البعد الاجتماعي				
			1	تعاملت مع البورصة ناتج عن احتكاك بالمحيط الاجتماعي القريب منك (الاقارب و الاصدقاء.....)
			2	تعاملت مع البورصة ناتج عن اقتناعك بدور البورصة في تحسين ظروف المجتمع من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
			3	تعاملت مع البورصة من اجل تحسين ظروفك المعيشية والاجتماعية
ثالثا : البعد الديني				
			1	تعاملت مع البورصة لان معاملاتها (الأسهم) تتوافق والضوابط الشرعية الاسلامية
			2	يوجد في البورصة هيئة رقابة شرعية مما يشجعك بالتعامل معها بكل ثقة
			3	تعاملت مع البورصة انطلاقا من اليات التمويل التي تعتمد على اسلوب المشاركة ونقص المخاطرة

الملحق رقم: نتائج برنامج spss

البيانات الشخصية

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	118	61.1	61.1
	أنثى	75	38.9	100.0
Total	193	100.0	100.0	

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20 إلى 25 سنة	36	18.7	18.7
	من 26 إلى 30 سنة	40	20.7	39.4
	من 31 إلى 40 سنة	57	29.5	68.9
	من 41 إلى 50 سنة	46	23.8	92.7
	أكثر من 50 سنة	14	7.3	100.0
Total	193	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

التعليمي_المستوى

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي من أقل	45	23.3	23.3
	بكالوريا	34	17.6	40.9
	جامعي	54	28.0	68.9
	دبلوم	23	11.9	80.8
	عليا دراسات	37	19.2	100.0
	Total	193	100.0	100.0

الحالة الاجتماعية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعزب	78	40.4	40.4
	متزوج	115	59.6	100.0
Total	193	100.0	100.0	

الوظيفة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موظف حكومي	66	34.2	34.2
	قطاع خاص	15	7.8	42.0
	أعمال حرة	22	11.4	53.4
	متقاعد	14	7.3	60.6
	بطل	58	30.1	90.7
	قطاع آخر	18	9.3	100.0
Total	193	100.0	100.0	

معامل ألفا كرونباخ الاجمالي

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	188	97.4
	Exclus ^a	5	2.6
	Total	193	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.742	21

معامل الفا كرونباخ لمحور الوعي بوجود البورصة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	192	99.5
	Exclus ^a	1	.5
	Total	193	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.636	12

معامل الفا كرونباخ لمحور محددات الثقافة البورصية

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	189	97.9
	Exclus ^a	4	2.1
	Total	193	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.762	9

المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاستبيان

المحور الأول: الوعي بوجود البورصة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
هل توجد بورصة في الجزائر	192	1.54	.831	.060
هل تتوقع وجود شركات مدرجة داخل البورصة الجزائرية	193	1.94	.931	.067
هل تعرف بعض من هذه الشركات	193	2.56	.802	.058
هل فكرت في الاستثمار في البورصة	193	2.72	.635	.046
هل تعرف الأوراق المالية (الأسهم، السندات)	193	2.20	.933	.067
هل سبق واشتريت أحد هذه الأوراق (سهما، أو سندا)	193	2.77	.568	.041
هل تعرف أنواع الأسهم والسندات	193	2.30	.891	.064
هل لديك اطلاع بالأسعار في البورصة	193	2.54	.736	.053
هل البورصة هي سوق يتم بموجبها الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين	193	1.57	.782	.056
هل تعتبر البورصة سوق مثالية يلعب فيها قانون العرض والطلب دوره الرئيسي في تكوين وحدة السعر في العمليات البورصية	193	1.58	.781	.056
هل خصوصية المشاريع الكبرى يتيح للأفراد شراء أسهم وسندات في هذه الشركات	193	1.59	.787	.057
هل تشجيع الانخار يسمح للمخبرين بشراء الأسهم والسندات	193	1.50	.737	.053

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
هل توجد بورصة في الجزائر	-24.418-	191	.000	-1.464-	-1.58-	-1.35-
هل تتوقع وجود شركات مدرجة داخل البورصة الجزائرية	-15.775-	192	.000	-1.057-	-1.19-	-.92-
هل تعرف بعض من هذه الشركات	-7.541-	192	.000	-.435-	-.55-	-.32-
هل فكرت في الاستثمار في البورصة	-6.238-	192	.000	-.285-	-.38-	-.19-
هل تعرف الأوراق المالية (الأسهم، السندات)	-11.882-	192	.000	-.798-	-.93-	-.67-

هل سبق واشترت أحد هذه الأوراق (سهما، أو سندا)	-5.575-	192	.000	-.228-	-.31-	-.15-
هل تعرف أنواع الأسهم والسندات	-10.901-	192	.000	-.699-	-.83-	-.57-
هل لديك اطلاع بالأسعار في البورصة	-8.612-	192	.000	-.456-	-.56-	-.35-
هل البورصة هي سوق يتم بموجبها الجمع بين الباعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين	-25.417-	192	.000	-1.430-	-1.54-	-1.32-
هل تعتبر البورصة سوق مثالية يلعب فيها قانون العرض والطلب دوره الرئيسي في تكوين وحدة السعر في العمليات البورصية	-25.265-	192	.000	-1.420-	-1.53-	-1.31-
هل خصوصية المشاريع الكبرى يتيح للأفراد شراء أسهم وسندات في هذه الشركات	-24.978-	192	.000	-1.415-	-1.53-	-1.30-
هل تشجيع الادخار يسمح للمدخرين بشراء الأسهم والسندات	-28.232-	192	.000	-1.497-	-1.60-	-1.39-

المحور الثاني: محددات الثقافة البورصة
البعد الأول: البعد الاقتصادي

Statistiques sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
احتجت الى تنمية مداخيلك وكانت البورصة وجهتك الاولى	193	2.51	.791	.057
لديك معرفة ودراية بمختلف الأنشطة التي تقدمها البورصة وأهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد	193	2.37	.845	.061
احتجت في الاستثمار في البورصة الى خبرة مالية ودراسة اقتصادية فاستعنت بالبنك او سماسرة متخصصة لمساعدتك	192	2.09	.908	.066

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
احتجت الى تنمية مداخيلك وكانت البورصة وجهتك الاولى	-8.641-	192	.000	-.492-	-.60-	-.38-
لديك معرفة ودراية بمختلف الأنشطة التي تقدمها البورصة وأهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد	-10.306-	192	.000	-.627-	-.75-	-.51-
احتجت في الاستثمار في البورصة الى خبرة مالية ودراسة اقتصادية فاستعنت بالبنك او سماسرة متخصصة لمساعدتك	-13.908-	191	.000	-.911-	-1.04-	-.78-

البعد الثاني: البعد الاجتماعي

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تعاملك مع البورصة ناتج عن احتكاك بالمحيط الاجتماعي القريب منك (الاقارب و الاصدقاء).....	193	2.22	.876	.063
تعاملك مع البورصة ناتج عن اقتناعك بدور البورصة في تحسين ظروف المجتمع من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	193	2.16	.858	.062
تعاملك مع البورصة من اجل تحسين ظروفك المعيشية والاجتماعية	193	2.07	.866	.062

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تعاملك مع البورصة ناتج عن احتكاك بالمحيط الاجتماعي القريب منك (الاقارب و الاصدقاء).....	-12.322-	192	.000	-.777-	-.90-	-.65-
تعاملك مع البورصة ناتج عن اقتناعك بدور البورصة في تحسين ظروف المجتمع من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	-13.675-	192	.000	-.845-	-.97-	-.72-
تعاملك مع البورصة من اجل تحسين ظروفك المعيشية والاجتماعية	-14.955-	192	.000	-.933-	-1.06-	-.81-

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تتعامل مع البورصة لان معاملاتها (الأسهم) تتوافق والضوابط الشرعية الإسلامية	193	1.92	.874	.063
يوجد في البورصة هيئة رقابية شرعية مما يشجعك بالتعامل معها بكل ثقة	192	1.94	.866	.062
تعاملك مع البورصة انطلاقا من اليات التمويل التي تعتمد على اسلوب المشاركة ونقص المخاطرة	191	1.96	.836	.060

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تتعامل مع البورصة لان معاملاتها (الأسهم) تتوافق والضوابط الشرعية الإسلامية	-17.212-	192	.000	-1.083-	-1.21-	-.96-
يوجد في البورصة هيئة رقابية شرعية مما يشجعك بالتعامل معها بكل ثقة	-17.000-	191	.000	-1.063-	-1.19-	-.94-
تعاملك مع البورصة انطلاقا من اليات التمويل التي تعتمد على اسلوب المشاركة ونقص المخاطرة	-17.140-	190	.000	-1.037-	-1.16-	-.92-

اجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات الاسبان

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
إجمالي الاستبيان	193	2.0976	.33170	.02388

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
إجمالي الاستبيان	-37.795-	192	.000	-.90241-	-.9495-	-.8553-

إجمالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الوعي	193	2.0680	.35480	.02554
محددات الثقافة_البورصية	193	2.1361	.50417	.03629
البعد_الاقتصادي	193	2.3238	.58338	.04199
البعد_الاجتماعي	193	2.1485	.70534	.05077
البعد_الديني	193	1.9361	.74996	.05398

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الوعي	-36.494-	192	.000	-.93201-	-.9824-	-.8816-
محددات الثقافة_البورصية	-23.805-	192	.000	-.86392-	-.9355-	-.7923-
البعد_الاقتصادي	-16.102-	192	.000	-.67617-	-.7590-	-.5933-
البعد_الاجتماعي	-16.771-	192	.000	-.85147-	-.9516-	-.7513-
البعد_الديني	-19.708-	192	.000	-1.06390-	-1.1704-	-.9574-

اختبار التوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		إجمالي_الاستبيان	الوعي	محددات_الثقا فة_البورصية
	N	193	193	193
Paramètres normaux ^{a,b}	3,3726	2,8364	3,4048	3,0771
	1,00783	,49139	,38458	,38312
Différences les plus extrêmes	,194	,285	,177	,202
	,139	,154	,177	,135
	-,194	-,285	-,091	-,202
Z de Kolmogorov-Smirnov	1,062	,970	1,107	
Signification asymptotique (bilatérale)	,209	,303	,173	

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

نتائج اختبار الفرضيات

– الفرضية الرئيسية

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variabes introduites	Variabes supprimées	Méthode
1	محددات الثقافة_ البور صية ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante :

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.254 ^a	.064	.060	.34408	.064	13.150	1	191	.000

a. Valeurs prédites : (constantes), محددات الثقافة_ البورصية

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	1.557	1	1.557	13.150	.000 ^b
	Résidu	22.613	191	.118		
	Total	24.169	192			

a. Variable dépendante :

b. Valeurs prédites : (constantes), محددات الثقافة_ البورصية

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	1.686	.108	15.603	.000	
	محددات الثقافة_ البورصية	.179	.049	.254	3.626	.000

a. Variable dépendante :

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variabes introduites	Variabes supprimées	Méthode
1	البعد_الاقتصادي ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante :

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.304 ^a	.093	.088	.33884	.093	19.514	1	191	.000

a. Valeurs prédites : (constantes),

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	2.240	1	2.240	.000 ^b
	Résidu	21.929	191	.115	
	Total	24.169	192		

a. Variable dépendante :

b. Valeurs prédites : (constantes),

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.638	.100	16.309	.000
	البعد_الاقتصادي	.185	.042	.304	.000

a. Variable dépendante :

الفرضية الفرعية الثانية

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	البعد الاجتماعي ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante :

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.219 ^a	.048	.043	.34711	.048	9.604	1	191	.002

a. Valeurs prédites : (constantes), البعد الاجتماعي

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	1.157	1	1.157	9.604	.002 ^b
	Résidu	23.012	191	.120		
	Total	24.169	192			

a. Variable dépendante :

b. Valeurs prédites : (constantes), البعد الاجتماعي

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	1.832	.080	22.811	.000	
	البعد الاجتماعي	.110	.036	.219	3.099	.002

a. Variable dépendante :

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variabes introduites	Variabes supprimées	Méthode
1	الديني_البعد ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : الوعي

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.072 ^a	.005	.000	.35480	.005	1.000	1	191	.319

a. Valeurs prédites : (constantes), الديني_البعد

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.126	1	.126	1.000	.319 ^b
	Résidu	24.043	191	.126		
	Total	24.169	192			

a. Variable dépendante : الوعي

b. Valeurs prédites : (constantes), الديني_البعد

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2.002	.071		28.249	.000
	الديني_البعد	.034	.034	.072	1.000	.319

a. Variable dépendante : الوعي

الملخص

الاحاطة بالثقافة البورصية يتطلب دراسة قانونية واقتصادية معمقة لضبطها، والتشجيع على الوعي من خلال التشريعات والأنظمة المؤطرة لها ونظرا لأهمية الربط بين البورصة والمجتمع من خلال الثقافة فمقياس كفاءة الثقافة البورصية هو حركة البورصة بصفة عامة، زيادة عدد الشركات المدرجة، تنوع الأوراق المالية وزيادة الاستثمار، مدى تأثيرها وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية.

لقد حاولت السلطات تطوير ونشر هذه الثقافة على المجتمع في الجزائر باعادة نظام استثماري جديد وتشجيع ذلك عن طريق الاعلام لمواكبة التحولات الاقتصادية في العالم، الا أن هذا الأمر لم يغير واقع الثقافة البورصية نظرا لقلّة النشاط والفاعلية.

يبقى تفعيل الثقافة البورصية في الجزائر متعلق بالسلطات أولا والمجتمع ثانيا، والتدابير اللازمة من الطرفين بازالة العراقيل وتعميم الثقافة البورصية لدى الأفراد والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: البورصة - الثقافة - الثقافة البورصة - الأوراق المالية- الأسهم - السندات- الوعي-الاستثمار

Abstract

Being aware of the stock market culture requires an in-depth legal and economic study to control it, and encourage awareness through legislation and frameworks framed for it. Given the importance of linking the stock market with society through culture, the criterion of stock market culture efficiency is the stock market movement in general, an increase in the number of listed companies, diversity of securities and increased investment, extent Its impact and its impact on economic conditions.

The authorities have tried to develop and spread this culture to society in Algeria by returning a new investment system and encouraging this through the media to keep pace with economic transformations in the world, but this matter did not change the reality of the stock market culture due to the lack of activity and effectiveness.

The activation of the stock market culture in Algeria remains related to the authorities first and society secondly, and the necessary measures on both sides of the family

Key words: stock exchange - culture - culture stock exchange - securities - stocks - bonds - awareness - investment